الترويج لقضايا المرأة عبر الدراما السينمائية للدول شبه المحورية: دراسة وصفية مقارنة بين السينما المصرية والهندية

د. مروة مصطفى مصطفى شميس*

ملخص الدراسة:

يتناول البحث الترويج لقضايا المرأة عبر الدراما السينمائية للدول شبه المحورية: دراسة وصفية مقارنة بين السينما المصرية و الهندية. اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي المقارن، و هو أحد أنواع المنهج الوصفي، و يستخدم في مقارنة المعلومات و النتائج بوصفها، و تحليلها، و مقارنتها بأوجه الشبه و الاختلاف بينهم. و قد تم تحديد عينة البحث باستخدام طريقة المسح الشامل لكافة الأفلام المتعلقة بقضايا المرأة و التي تم إنتاجها في الفترة الزمنية من 2010 – 2022، و تم الحصول عليها من خلال الرجوع إلى (قاعدة بيانات الأفلام العربية) على شبكة الإنترنت. تتضمن العينة 157 فيلماً؛ 59 منهم فيلماً مصرياً، و 98 فيلماً هندياً، تم تحليلهم باستخدام طريقة تحليل المضمون. و تم الاعتماد في مناقشة النتائج على قضايا النظرية النسوية باتجاهاتها الليبرالية، والماركسية، و الراديكالية. تتلخص مشكلة البحث في التعرف على كيفية تغطية قضايا المرأة، ومشكلاتها، و معالجتها، بطريقة تساهم في رفع الوعي بها من خلال الدراما السينمائية. و بناء على تلك المشكلة، يتحدد الهدف الأساسي للبحث في الكشف عن مدى قدرة الدراما السينمائية - كأداة ترويجية- على تجسيد والتعبير عن قضايا المرأة.

و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها إن هناك تشابهاً واضحاً يصل إلى حد التطابق في الموضوعات المطروحة في الدراما السينمائية في كلا البلدين فيما يتعلق بقضايا المرأة، و أيضاً في سمات الشخصيات و البيئة التي دارت فيها الأحداث؛ مما يدل على تشابه الدول التي تقع في نفس التصنيف – الدول شبه المحورية في حالتنا هذه – في نفس السمات، و القضايا، و الظروف، و يعزز دور السينما الفاعل في دراسة الحضارات من خلال الموضوعات التي تطرحها، و ما تتضمنه من عادات و تقاليد لشعوب مختلفة.

كما سعت الدراما السينمائية الهندية لرفض الوضع القائم و تقديم بعض الحلول، في حين لجأت الدراما السينمائية المصرية إلى مجرد تعريف الجمهور بوجود القضايا الخاصة بالمرأة؛ مما يضيف إلى نقاط التميز في معالجة السينما الهندية لقضايا المرأة. و تتفق معالجة السينما الهندية لقضايا المرأة مع مباديء التسويق الاجتماعي بتغيير سلوك الأفراد تجاه القضايا؛ لكي يفيد المجتمع و يرتقي به؛ مما يدعم استخدام الاندماج الإعلامي في توظيف الدراما السينمائية كأداة من أدوات التسويق الاجتماعي.

كلمات مفتاحية

النسوية - التسويق الاجتماعي - قضايا المرأة - الدراما السينمائية - الاندماج الإعلامي

* مدرس بقسم العلاقات العامة و الإعلان بالمعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الإعلام الحديث

Promotion of Women Issues through Semi-Marginal Countries Cinematic Drama: A Descriptive Comparative Study between Egyptian and Indian Drama

Abstract

The research deals with Promotion of Women Issues through Semi-Marginal Countries Cinematic Drama: A Descriptive Comparative Study between Egyptian and Indian Drama This research relied on the comparative descriptive approach, which is one of the types of the descriptive approach, and is used to compare information and results by describing, analyzing, and comparing them with similarities and differences between them. The research sample was determined using the method of a comprehensive survey of all films related to women's issues that were produced in the time period from 2010-2022, and it was obtained by referring to the (Arab Film Database) on the Internet. The sample includes 157 films; 59 of them are Egyptian films, and 98 are Indian films, which were analyzed using the content analysis method. The discussion of the results relied on the issues of feminist theory in its liberal, Marxist, and radical tendencies. The research problem is to identify how women's issues and problems are covered and addressed in a way that contributes to raising consciousness of them through cinematic drama. Based on this problem, the main objective of the research is to reveal the ability of cinematic drama - as a promotional tool - to embody and express women's issues.

One of the most important results reached is that there is a clear similarity that amounts to congruence in the topics raised in cinematic dramas in both countries with regard to women's issues, as well as in the characteristics of the characters and the environment in which the events took place. Which indicates the similarity of the countries that fall in the same classification - the semi-marginal countries in our case - in the same features, issues, and conditions, and enhances the active role of cinema in the study of civilizations through the topics it raises, and the customs and traditions of the peoples it includes.

Indian cinematic drama also sought to reject the status quo and provide some solutions, while Egyptian cinematic drama resorted to merely informing the public of the existence of women's issues; which adds to the points of distinction in the approaching of Indian cinema for women's issues. Indian cinema's approaching of women's issues is consistent with the principles of social marketing by changing the behavior of individuals towards issues. In order to benefit and elevate society; which supports the use of media integration in employing cinematic drama as a social marketing tool.

Keywords

Feminism - Social Marketing - Women's Issues - Cinematic Drama - Media Convergence

مقدمة:

تعتبر صناعة السينما المصرية من أقدم صناعات السينما في قارة أفريقيا و المنطقة العربية، والتي "بدأت في مصر عام 1897م مع افتتاح أول شركة سينما للأخوين لوميير Lumiere بالإسكندرية و عرض أول فيلم سينمائي. و بدأ عرض أول فيلم سينمائي مصري عام 1907م، وكان فيلماً تسجيلياً عن زيارة الخديوي عباس حلمي الثاني لمعهد المرسي أبو العباس بالإسكندرية. و في عام 1917 أنشأ المخرج محمد كريم شركة لصناعة الأفلام و عرضها في الإسكندرية، أنتجت فيلمين هما (الأزهار الميتة) و (شريف البدوي)، تم عرضهما في أوائل عام 1918م.

أما في الهند، فبدأ الأخوين لوميير Lumiere أول فيلم عرض في الهند عام 1896م، و تم عرضه في بومباي (مومباي). و كان أول فيلم عرض في الهند، فيلم (زهرة فارس Flower of Persia) من إخراج د. هيرا لال Dr. Lal Hira عام 1898م. كما كان أول فيلم روائي طويل فيلم راجا هاريش تشاندرا Raja Harishchandra، و الذي أخرجه دادا صاحب فالكي Phalke Dada Saheb عام 1913م " (روبنسون، ديفيد، 1999، ص ص 11 – 79).

و بذلك، نجد تقارباً في بدايات صناعة السينما المصرية و الهندية، فضلاً عن تقاربهما الثقافي؛ لكونهما بلداناً شرقية تحمل قيماً متشابهة إلى حد كبير، و لكن تفوقت سينما بوليوود – كما يتم تسميتها – على السينما المصرية بإنتاجها عدداً ضخماً من الأفلام كل عام يتجاوز الألف فيلم سنوياً في 15 لغة، و تصديرها إلى العالم؛ حيث إن أفلامها مقبولة على نطاق واسع؛ و خاصة في الشرق الأوسط، و آسيا، و أوروبا الشرقية، و الآن الولايات المتحدة، و أيضاً المملكة المتحدة؛ حيث يوجد عدد كبير من المهاجرين من الهند، و باكستان، و بنجلاديش. هذا بالإضافة لحصول الأفلام الهندية على جائزة الأوسكار أرفع جائزة عالمية للأفلام السينمائية ثماني مرات؛ مما يدفعنا لدراسة كيفية معالجتهم للقضايا المطروحة.

و لهذا، قمنا بالمقارنة بين الإنتاج السينمائي المصري و الهندي فيما يخص قضايا المرأة؛ للوقوف على نقاط التقاطع، و التضاد، و التميز في كل من الصناعتين؛ للخروج بتوصيات تمكننا من استخدام مميزات صناعة السينما في الترويج لتلك القضايا في مصر و العالم العربي، و رفع الوعي بها باعتبار السينما وسيلة من وسائل التسويق الاجتماعي خاصة مع التقدم التكنولوجي الذي يمكنها من هذا.

تم تقسيم البحث إلى خمسة أجزاء؛ هي: الصياغة التصورية لموضوع البحث (تتضمن إشكالية البحث، و موضوعه، و أهميته، و تراثه النظري، و مشكلته، و أهدافه، و تساؤلاته، و إطاره النظري، و مفاهيمه)، و التصميم المنهجي للبحث، و السينما كأداة ترويجية، و أهم قضايا المرأة في الدراما السينمائية للدول شبه المحورية، و أخيراً خاتمة البحث التي تتضمن نتائجه العامة و دلالاتها النظرية و العملية.

أولاً – الصياغة التصورية لموضوع البحث:

1- إشكالية البحث:

على **النطاق الدولي**، تنص المادة الثانية من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** على أن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق و الحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، و لا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً و غير سياسي، أوالأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.

و تنص المادة (16) في فقرتها الأولى على أن للرجل و المرأة – متى أدركا سن البلوغ – حق التزوج و تأسيس أسرة دون أي قيد بسبب العرق، أو الجنسية، أو الدين. و هما متساويان في الحقوق لدى التزوج، و خلال قيام الزواج، و لدى انحلاله. أما الفقرة الثانية فتؤكد على أنه لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاءً كاملاً لا إكراه فيه" (جامعة مينسوتا – مكتبة حقوق الإنسان، 1948، ص ص 1 - 2).

كما تنص المادة الثالثة من **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية** على أن "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال و النساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد" (الأمم المتحدة – حقوق الإنسان - مكتب المفوض السامي، 1976، ص 2).

تنص "المادة (3) في **اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة** على أن تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، و لا سيما الميادين السياسية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، و الثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع؛ لكفالة تطور المرأة و تقدمها الكاملين؛ و ذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان، و الحريات الأساسية، و التمتع بها على أساس المساواة مع الرجل. كما تنص المادة (5/أ) على تعديل الأنماط الاجتماعية و الثقافية لسلوك الرجل و المرأة؛ بهدف تحقيق القضاء على التحيزات و العادات العرفية، و كل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أوتفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل و المرأة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1979، ص ص 2 – 8).

تنص المادة (11) من **اتفاقية حقوق الطفل** على " تتخذ الدول الأطراف تدابير لمكافحة نقل الأطفال إلى الخارج و عدم عودتهم بصورة غير مشروعة. و تحقيقاً لهذا الغرض؛ تشجع الدول الأطراف عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو الانضمام إلى اتفاقات دائمة. كما تنص المادة (19) تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية، و الإدارية، و الاجتماعية، و التعليمية، الملائمة لحماية الطفل من آفة أشكال العنف، أو الضرر، أو الإساءة البدنية، أو العقلية و الإهمال، أو الإساءة البدنية أو العقلية، و الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، و إساءة المعاملة أو الاستغلال؛ بما في ذلك الإساءة الجنسية، و هو في رعاية الوالدين، أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أوأي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته" (الأمم المتحدة - الجمعية العامة، 1989، ص ص3 - 5).

ذكر **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الاباحية** "في مادة (1) تحظر الدول الأطراف بيع الأطفال و استغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية كما هو منصوص عليه في هذا البروتوكول. و ذكر في المادة (2) لغرض هذا البروتوكول:

أ- يُقصد ببيع الأطفال أي فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل طفل من جانب أي شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى شخص آخر لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض.
ب- يُقصد باستغلال الأطفال في البغاء استخدام طفل لغرض أنشطة جنسية لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض.
جـ- يُقصد باستغلال الأطفال في المواد الإباحية تصوير أي طفل، بأي وسيلة كانت، يمارس ممارسة حقيقية أو بالمحاكاة أنشطة جنسية صريحة أو أي تصوير للأعضاالجنسية للطفل لإشباع الرغبة الجنسية أساسا" (الأمم المتحدة – حقوق الإنسان - مكتب المفوض السامي، 2000، ص 2).

احتوى **إعلان و منهاج عمل بيجين** على مجموعة من المواد تنص على حماية حقوق المرأة، حيث "تنص المادة (12) على تمكين المرأة و النهوض بها، بما في ذلك الحق في حرية الفكر، والضمير، و الدين، و المعتقد، على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية، و الأخلاقية، والروحية، و الفكرية، للنساء و الرجال، فرادى أو بالاشتراك مع غيرهم؛ و بذلك تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع برسم مجرى حياتهم وفقاً لتطلعاتهم هم أنفسهم. و تنص المادة (23) على ضمان تمتع المرأة و الطفلة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، واتخاذ تدابير فعالة ضد انتهاك هذه الحقوق والحريات. كما تنص المادة (24) على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و الطفلة، و إزالة جميع العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين، و النهوض بالمرأة و تمكينها. و تنص المادة (25) على تشجيع الرجال على المشاركة الكاملة في جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة. كما تنص المادة (29) منع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه. و تنص المادة (30) على ضمان المساواة بين المرأة و الرجل في الحصول على التعليم و الرعاية الصحية، و في معاملتهما في هذين المجالين، و تحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، و كذلك ما تحصل عليه من تعليم. كما تنص المادة (31) على تعزيز جميع حقوق الإنسان للمرأة والفتاة وحمايتها" (جامعة مينسوتا – مكتبة حقوق الإنسان، 1995، ص ص 2 - 4).

أما **على النطاق العربي**، فتنص المادة الثالثة من **الميثاق العربي لحقوق الإنسان** على أن "تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق و الحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق من دون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أوالمعتقد الديني، أو الرأي، أو الفكر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أوالإعاقة البدنية أو العقلية. كما تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية في التمتع بالحقوق و الحريات كافة المنصوص عليها في هذا الميثاق، بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة. و أيضاً، الرجل و المرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، و الحقوق و الواجبات، في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية، و الشرائع السماوية الأخرى، و التشريعات و المواثيق النافذة لصالح المرأة. و تتعهد تبعاً لذلك كل دولة طرف

باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص و المساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق.

و تنص الفقرة الثانية من المادة العاشرة على: تحظر السخرة و الاتجار بالأفراد من أجل الدعارة، أو الاستغلال الجنسي، أو استغلال دعارة الغير، أو أي شكل آخر، أو استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة.

كما تنص الفقرة الأولى من المادة (33) على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية و الأساسية للمجتمع، و الزواج بين الرجل و المرأة أساس تكوينها، و للرجل و المرأة ابتداءً من بلوغ سن الزواج حق التزوج و تأسيس أسرة وفق شروط و أركان الزواج، و لا ينعقد الزواج إلا برضا الطرفين رضاءً كاملاً لا إكراه فيه، و ينظم التشريع النافذ حقوق و واجبات الرجل و المرأة عند انعقاد الزواج، و خلال قيامه، و لدى انحلاله. و تنص الفقرة الثانية على أن تكفل الدولة و المجتمع حماية الأسرة، وتقوية أواصرها، و حماية الأفراد داخلها، و حظر مختلف أشكال العنف و إساءة المعاملة بين أعضائها؛ و خصوصاً ضد المرأة و الطفل" (جامعة منيسوتا – مكتبة حقوق الإنسان، 2004، ص ص 2 - 6).

و **<u>على النطاق المحلي</u>**، تنص المادة (11) من **الدستور المصري** على أن "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة و الرجل فى جميع الحقوق المدنية، و السياسية، و الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفقاً لأحكام الدستور و تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً فى المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة، و وظائف الإدارة العليا في الدولة، و التعيين في الجهات و الهيئات القضائية، دون تمييز ضدها و تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، و تكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة و متطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية و الحماية للأمومة والطفولة، و المرأة المعيلة، و المسنة، و النساء الأشد احتياجاً" (جمهورية مصر العربية، 2014، ص 7).

و تنص "المادة (242 مكرر) من **قانون العقوبات المصري**، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من أجرى ختاناً لأنثى بإزالة أي جزء من أعضائها التناسلية بشكل جزئي أو تام ، أو ألحق إصابات بتلك الأعضاء، فإذا نشأ عن ذلك الفعل عاهة مستديمة تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنوات، أما إذا أفضى الفعل إلى الموت تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن عشر سنوات. و تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن خمس سنوات إذا كان من أجرى الختان المشار إليه بالفقرة السابقة طبيباً أو مزاولاً لمهنة التمريض، فإذا نشأ عن جريمته عاهة مستديمة تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن عشر سنوات، أما إذا أفضى الفعل إلى الموت تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة و لا تزيد على عشرين سنة.

كما تنص المادة (242 مكرر/أ) يعاقب بالسجن كل من طلب ختان أنثى و تم ختانها بناءً على طلبه على النحو المنصوص عليه بالمادة (242 مكرر) من هذا القانون. كما يعاقب بالحبس كل من روج، أو شجع، أو دعا بإحدى الطرق المبينة بالمادة (171) من هذا القانون لارتكاب جريمة ختان أنثى و لو لم يترتب على فعله أثر" (مجلس النواب، 2021) ص ص 1 – 2).

كما تنص المادة (291) في **قانون الطفل** على "إنه يحظر كل مساس بحق الطفل في الحماية من الإتجار به أو الاستغلال الجنسي، أو التجاري، أو الاقتصادي، أو استخدامه في البحوث و التجارب العلمية، و يكون للطفل الحق في توعيته و تمكينه من مجابهة هذه المخاطر. و مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه، و لا تجاوز مائتي ألف جنيه، كل من باع طفل، أو اشتراه، أو عرضه للبيع، و كذلك من سلمه، أو تسلمه، أو نقله، باعتباره رقيقاً، أو تحرش به، أو استغله جنسياً، أوتجارياً، أو استخدمه في العمل القصري، أو في غير ذلك من الأغراض غير المشروعة، ولو وقعت الجريمة في الخارج.

و تنص المادة (116) مكرر (أ): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين، و بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه و لا تجاوز خمسين ألف جنيه، كل من استورد، أو صدر، أو أنتج، أو أعد، أوعرض، أو طبع، أو روج، أو حاز، أو بث، أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال، أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل، و يحكم بمصادرة الأدوات و الآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المتحصلة منها، و غلق الأماكن محل ارتكابه مدة لا تقل عن ستة أشهر، و ذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، و مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر. ويعاقب بذات العقوبة كل من:

أ- استخدم الحاسب الآلي، أو الإنترنت، أو شبكات المعلومات، أو الرسوم المتحركة؛ لإعداد، أولحفظ، أو لمعالجة، أو لعرض، أو لطباعة، أو لنشر، أو لترويج أنشطة، أو أعمال إباحية، تتعلق بتحريض الأطفال، أو استغلالهم في الدعارة، و الأعمال الإباحية، أو التشهير بهم، أوبيعهم.
ب- استخدام الحاسب الآلي، أو الإنترنت، أو شبكات المعلومات، أو الرسوم المتحركة؛ لتحريض الأطفال على الانحراف، أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة، أو على القيام بأنشطة، أو أعمال غير مشروعة، أو منافية للآداب، و لو لم تقع جريمة فعلاً.

كما أضيفت مادة جديدة برقم (31) مكرر، نصها كالآتي: لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة. و مع عدم الإخلال بأي عقوبة جنائية ينص عليها قانون آخر يعاقب تأديبياً كل من وثق زواجاً بالمخالفة لأحكام هذه المادة.

و تنص المادة (70) على أن للعاملة في الدولة، و القطاع العام، و قطاع الأعمال العام، و القطاع الخاص، سواءً كانت تعمل بصفة دائمة أو بطريق التعاقد المؤقت، الحق في إجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر بعد الوضع بأجر كامل، و في جميع الأحوال لا تستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاثة مرات طوال مدة خدمتها. و تخفض ساعات العمل اليومية للمرأة الحامل ساعة على الأقل اعتباراً من الشهر السادس للحمل، و لا يجوز تشغيلها ساعات عمل إضافية طوال مدة الحمل و حتى نهاية ستة أشهر من تاريخ الولادة.

كما تنص المادة (71) على إنه يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع – فضلاً عن مدة الراحة المقررة – الحق في فترتين أخرتين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن

نصف ساعة، و للعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين، و تحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل، و لا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.

و تنص المادة (72) على إن للعاملة في الدولة، و القطاع العام، و قطاع الأعمال، الحصول على إجازة بدون أجر لمدة سنتين لرعاية طفلها، و تستحق ثلاثة مرات طوال مدة خدمتها. و في القطاع الخاص، يكون للعاملة في المنشأة التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز سنتين؛ و ذلك لرعاية طفلها، و لا تستحق هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها.

كما تنص المادة (73) إنه على صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشيء داراً للحضانة، أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط و الأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية" (مجلس الشعب، 2008، ص ص 39 – 52).

من خلال ما سبق، نجد إن هناك تأكيداً في كافة المواثيق و القوانين الدولية، و العربية، والمحلية، على المساواة بين الرجل و المرأة، و منع العنف ضدها، و عدم إجبارها على الزواج، و عدم استغلالها جنسياً، و توفير كافة الحقوق لها. و على الرغم من ذلك، نجد أنفسنا أمام مفارقة؛ هي إنه وعلى الرغم من ذلك، مازالت المرأة تعاني من مشكلات متنوعة تتخلل ميادين حياتها، و على اختلاف عمرها، أو وضعها الاجتماعي و الاقتصادي، طبقاً لنوعها؛ لذا عبرت الدراما السينمائية عن تلك المشكلات و القضايا؛ مما يدعونا لدراسة كيفية معالجة الدراما لهذا النوع من القضايا، و الحلول التي تطرحها؛ كون الدراما اليوم تشكل أداة ترويجية توعوية شأنها شأن إعلانات التسويق الاجتماعي؛ نتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة في حقل الإعلام و الاتصال.

2- موضوع البحث و أهميته:

يتناول البحث الترويج لقضايا المرأة عبر الدراما السينمائية للدول شبه المحورية: دراسة وصفية مقارنة بين السينما المصرية و الهندية، و يمكننا مناقشة أهميته على النحو التالي:

أ- الأهمية النظرية:

تتلخص أهمية البحث النظرية فيما يلي:

1- يستدعي استمرار سيطرة السلطة الأبوية في مجتمعاتنا و ربطها بالممارسات و التقاليد الضارة، الاستمرار في مناقشة قضايا المرأة عبر مختلف وسائل الإعلام و منها السينما لرفع الوعي بها؛ مما يوجب تحليلها كمنتج ثقافي يؤثر على الرأي العام، و قد يغير من أسلوب التفكير السائد، أويدفع نحو استحداث وسيلة تمكين قانونية، أو اجتماعية، أو بأي طريقة أخرى.

2- لم تقم أي دراسة بمقارنة الإنتاج السينمائي بين دولتين تقعان في نفس الفئة؛ حيث تقع مصر والهند في فئة الدول شبه المحورية، و تتقارب فترة ظهور صناعة السينما في كلا الدولتين؛ مما يجعلنا نخرج عن طريق البحث بنتائج مختلفة.

3- اكتفت الدراسات السابقة المرتبطة و المشابهة لموضوع البحث برصد قضايا المرأة المتنوعة في الدراما السينمائية، ولم تتناول أي دراسة منها هذه القضايا من منظور التسويق الاجتماعي من قبل؛ مما يدفعنا لدراستها من هذا المنظور.

ب- الأهمية التطبيقية:

يمكننا الوقوف على وضع المرأة في مصر، و الفوارق بين الجنسين على أرض الواقع؛ من خلال تتبع تقارير التنمية البشرية، و الإنسانية، و التقارير الحقوقية المعنية بوضع المرأة في المجتمع المصري، على النحو التالي:

أوضح **تقرير التنمية البشرية للعام 2010**، إن "نسبة تعليم الإناث تعليم ثانوي فما أقل 43.4%، بينما كانت نسبة الذكور 61.1%. و كانت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 24.4%، في مقابل 76.4% للذكور. أما عن نسبة تمثيل الإناث في مقاعد المجالس النيابية فكانت 3.7%" (كلوجمان، جيني و آخرون، 2010، ص 162).

ذكر **تقرير التنمية البشرية للعام 2011**، إن "نسبة تعليم الإناث تعليم ثانوي فما أقل 43.4%، بينما كانت نسبة الذكور 59.3%. و كانت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 22.4%، في مقابل 75.3% للذكور. و كان النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي للإناث 4.6%، في مقابل 32.1% للذكور" (Klugman, Jeni and others, 2011, pp 136 - 140).

كانت نسبة المرأة في المقاعد النيابية طبقاً **لتقرير التنمية البشرية للعام 2013** " 2.2% فقط. كما كانت نسبة تعليم الإناث تعليم ثانوي فما أقل 43.4%، أما الذكور فكانت 59.3%. و انحصرت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في 23.7%، بينما كانت نسبة الذكور 74.3%" (مالك، خالد، 2013، ص ص 164 – 171).

ذكر **تقرير التنمية البشرية للعام 2014** إن "نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية كانت 2.8% فقط، و إن نسبة الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل كانت 43.4%، في مقابل 59.4% من الذكور، كما إن معدل المشاركة في القوى العاملة من الإناث كان 23.6%، في مقابل 74.6% من الذكور. و كان النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي للإناث 4.225%، في مقابل 16.522% للذكور" (مالك، خالد و آخرون، 2014، ص ص 171 – 175).

كانت نسبة المرأة في المقاعد النيابية طبقاً **لتقرير التنمية البشرية للعام 2015** "2.2% فقط. كما كانت نسبة تعليم الإناث تعليم ثانوي فما أقل 43.9%، في مقابل 60.6% من الذكور. كما كان معدل المشاركة في القوى العاملة من الإناث 23.7%، في مقابل 74.8% من الذكور. و كان النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي للإناث 4.928%، في مقابل 16.049% للذكور" (Mukherjee, Shantanu and others, 2015, pp 221 – 225)

أشار **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016** إلى "أن أحد مباديء الإسلام الأساسية هوالمساواة بين الرجال و النساء، لكن تفسيرات فقهية محافظة للغاية أعطت المرأة مكانة أدنى. و قد دأبت تقاليد أسرية أبوية – منذ فترة طويلة – على غبن قيمة تعليم النساء، و أبقت المرأة مخضعة في البيت، فيما وسعت قوانين الزواج ذات التوجه الذكوري المستمدة من تلك التقاليد، كما إن تمييز أرباب

العمل ضد النساء أمر شائع. و بموجب قوانين الأحوال الشخصية، ليست للرجال و النساء حقوقاً متساوية في الزواج و الطلاق. ففي مجتمعات لا تزال المرأة فيها ملزمة بأنماط القرابة الأبوية، و التمييز المقنن، و التبعية الاجتماعية، و الهيمنة الذكورية المتأصلة؛ تتعرض النساء لأشكال من العنف الأسري و المؤسساتي. و في الواقع، إن في بعض البلدان العربية تخفف عقوبات الاعتداءات على المرأة، و حتى الاعتداءات المميتة، إذا كان ممكناً إثبات إن الجاني ارتكب (جريمة شرف)، كما إن قانون العقوبات يميز ضد النساء في حالات الزنا (القتل في سبيل الشرف).

سجلت المنطقة العربية أكبر فجوة في العالم وفقاً لمؤشر الفجوة العالمي بين الجنسين الذي يأخذ في الاعتبار التمكين السياسي، و المشاركة الاقتصادية، و الفرص المتاحة. حيث تبلغ مشاركة المرأة في قوة العمل أقل بقليل من 24% بصفة عامة، و أقل من 18% للشابات بصفة خاصة، و هو الحد الأدنى بين جميع مناطق العالم. و تبلغ حصة الإناث من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية 29% فقط، مقابل 50% في جميع البلدان النامية. كما إن معدل الفقر بين النساء يبلغ 31.6%، في مقابل 19% بين الرجال. و لا تزال الهيكليات التشريعية و المؤسساتية تميز بشدة ضد المرأة، كما إن نسبة النساء في مجالس النواب و الأعيان للبلدان العربية هي الأدنى في العالم؛ إذ تصل إلى 16% فقط. و تعيش الشابات العربيات في ظرف معوق على نحو خاص؛ من حيث الحصول على وظائف و خدمات صحية، و يواجهن مخاطر عالية في قضايا الصحة الإنجابية من خلال انتشار واسع لجوانب عدم المساواة و الحمل المبكر، و مخاطر صحية أخرى. و داخل البلدان، تعيش أفقر النساء في ظرف سيء إلى حد كبير؛ حيث تجرى 55% فقط من الولادات لدى أشد الأسر فقراً في مصر تحت إشراف عاملين مهرة، في مقابل 97% لدى أغنى الأسر في البلدان نفسها" (غصن، غسان وآخرون، 2016، ص 26).

أشارت الإحصاءات التي عرضها **تقرير وضع المرأة العربية للعام 2017** إلى "تعرض المرأة في مصر للتحرش الجنسي في الأماكن العامة، و لا سيما اللمس غير المرغوب فيه. كما أشارت الإحصاءات إلى تعرض 46% من المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 – 64 عاماً لأحد أشكال العنف الزوجي، و تعرض 43% منهن للعنف العاطفي، و 32% للعنف الجسدي، و 12% للعنف الجنسي، و عانت 10% من أنواع العنف الثلاث المذكورة في مرحلة في حياتهن. و يثير العنف الزوجي مخاوف جدية للنساء خلال فترة الحمل، حيث أظهرت دراسة أُجريت في إحدى المستشفيات الرسمية الكبرى في مصر إلى تعرض ثلث الحوامل اللاتي يجرين معاينة طبية دورية للعنف الزوجي، و عانت ربعهن من هذا النوع من العنف بشكل متكرر أو متواصل" (مركز المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، 2017، ص 20).

ذكر **تقرير المركز المصري لحقوق المرأة للعام 2017**، "تراجع تولي المرأة في مصر للمناصب القيادية الوزارية؛ حيث شغلت مصر المركز 104 من بين 144 دولة لعام 2017، و في هذا تراجع عن العامين السابقين؛ حيث شغلت المركز 99 لعام 2016، و المركز 101 لعام 2015. كما كانت ترتيب مصر 131 من حيث تمثيل النساء في البرلمان بنسبة 14.9%. و شغلت مصر المركز 135 من بين 144 في مؤشر إتاحة الفرص و المشاركة الاقتصادية للنساء لعام2017 وفق تقرير الفجوة بين الجنسين، و في هذا المركز تراجعت عن عام 2016؛ حيث شغلت المركز ١٣٢ على مستوى العالم

لعام 2016، و المركز 139 لعام 2015 . أما من حيث مشاركة النساء في قوى العمل، شغلت مصر المركز 138 من بين 144 دولة على مستوى العالم وفق ذات التقرير، و هو نفس المركز الذي شغلته عام 2016؛ حيث شغلت المرتبة 138، و الـ 139 لعام 2015.

أشارت بيانات التعداد العام للسكان و الإسكان و المنشآت إلى إن نسبة الأمية على مستوى الجمهورية مثلت 25.8% من السكان؛ كان نصيب الإناث منها 30.8%، أما الذكور فكانوا 21.2%. كما تشير بيانات التعداد إلى ارتفاع نسب تسرب الفتيات من التعليم في الريف؛ حيث كانت 40.4% للإناث، في مقابل 33.4% للذكور. و سجلت النسبة في الحضر تسرباً أقل من التعليم؛ فكانت 13.1% للإناث، في مقابل 13.2% من الذكور. و وفقاً لبيانات المسح الصحي السكاني الذي أجرته وزارة الصحة بين عامي 2016/2015، فإن نسبة انتشار جريمة ختان الإناث بين السيدات المتراوح أعمارهن بين 15 – 49 عاماً 92%، بينما كانت النسبة 61% بين الفتيات المتراوح أعمارهن بين 15 – 17 عاماً.

كما أشارت بيانات التعداد إلى إن هناك 10.7% من النساء أرامل، في مقابل 2.3% من الأرامل الرجال؛ أي ما يمثل 3 مليون امرأة أرملة. و هناك نسبة 1.7% من النساء المطلقات، في مقابل 0.9% من المطلقين الرجال؛ أي ما يمثل 461.1 ألف مطلقة. و بالطبع، تصبح كل النساء في حالات الترمل و الطلاق هن المعيلات لأسرهن؛ الأمر الذي يشكل عليهن عبئاً و مسؤوليات كبيرة، خاصة إذا كن لا يملكن عملاً أو مصدر دخل. كما أكدت إحصاءات التعداد إلى وجود 118.9 ألف فتاة أقل من 18 عاماً لهن حالة زواجية؛ سواءً زواج، أو طلاق، أو ترمل؛ الأمر الذي يشير إلى انتشار زواج القاصرات. و بالطبع، تتعرض الفتيات الصغيرات للعديد من المشكلات الصحية، إضافة إلى مشكلات إثبات نسب أطفالهن في حالة الطلاق قبل توثيق الزواج بشكل رسمي" (أبو القمصان، نهاد، 2017، ص ص 8 – 41).

ذكرت **أدلة التنمية البشرية و مؤشراتها للعام 2018**، "إن نسبة النساء التي تتقلد مناصب في المجالس النيابية في مصر بلغت 14.9%. و إن نسبة الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل بلغت 58.2%، في مقابل 70.7% من الذكور. أما فيما يتعلق بمعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، فبلغت نسبة الإناث 22.2%، في مقابل 73.7% من الذكور" (كوفاسفيك، ميلوراد، 2018، ص 39).

أوضح **دليل التنمية البشرية للعام 2019** "إن نسبة النساء التي تتقلد مناصب في المجالس النيابية في مصر بلغت 14.9%. و إن نسبة الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل بلغت 59.2%، في مقابل 71.2% من الذكور. أما فيما يتعلق بمعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، فبلغت نسبة الإناث 22.8%، في مقابل 73.2% من الذكور. و كان النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي للإناث 4.364%، في مقابل 16.989% للذكور" (Conceição, Pedro and others, 2019, pp 313 – 317).

أشار **دليل التنمية البشرية للعام 2020** إلى " إن نسبة النساء التي تتقلد مناصب في المجالس النيابية في مصر بلغت 14.9%. و إن نسبة الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل بلغت 73.5%،

في مقابل 72.5% من الذكور. أما فيما يتعلق بمعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، فبلغت نسبة الإناث 21.9%، في مقابل 70.9% من الذكور. و كان النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي للإناث 4.753%، في مقابل 18.039% للذكور" (Conceição, Pedro and others, 2020, pp 357 – 362).

أكد **تقرير التنمية البشرية في مصر 2021** على إن "نسبة السيدات في الفئة العمرية ما بين 15 – 49 عاماً في مصر تعرضن للعنف البدني في زواجهن بنسبة 25.7%، و إن نسبة السيدات في الفئة العمرية ما بين 10 – 18 عاماً و متزوجات بلغت 1.5%، و بلغت نسبة الإناث في الفئة العمرية ما بين 0 – 19 عاماً اللاتي تم ختانهن أو متوقع ختانهن 56.3%. و بلغت نسبة الأمية في الإناث 30.8%، في مقابل 21.2% في الذكور، و معدل البطالة بين الإناث 17.7%، في مقابل 6% للذكور. كما بلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 14.3%" (أمين، خالد زكريا وآخرون،2021، ص ص 283، 284).

ذكر **تقرير التنمية البشرية 2022** "إن نسبة النساء التي تتقلد مناصب في المجالس النيابية في مصر بلغت 22.9%. و إن نسبة الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل بلغت 81.6%، في مقابل 76.6% من الذكور. أما فيما يتعلق بمعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، فبلغت نسبة الإناث 15.4%، في مقابل 67.1%. و كان النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي للإناث 3.536%، في مقابل 19.741% للذكور" .(Conceição, Pedro and others, 2022, pp 287 – 292)

من خلال العرض السابق للتقارير المختلفة على مدار السنوات من 2010 – 2022؛ و هي الفترة الزمنية لعينة الدراسة، نلاحظ وجود فروق واضحة بين الجنسين في مناحٍ مختلفة طبقاً لتلك التقارير؛ من حيث نصيب الجنسين من الدخل القومي، و مستوى التعليم، و معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، و عضوية المجالس النيابية، بالإضافة لبعض المشكلات الخاصة بالمرأة تحديداً؛ كختان الإناث، و وضعها كامرأة معيلة. و على الرغم من تحسن وضع المرأة طبقاً للتقارير الأخيرة، إلا إنها مازالت تعاني من مشكلات عديدة؛ مما يدفعنا إلى الحاجة إلى إلقاء الضوء على تلك المشكلات، و مناقشة أفضل حلول لها؛ عن طريق المنتجات الثقافية المختلفة، و من بينها الأفلام السينمائية.

3- التراث النظري الخاص بموضوع البحث:

تم تقسيم التراث النظري الخاص بموضوع البحث إلى محورين، يتعلق الأول بقضايا المرأة، ويتعلق الثاني بتناول قضايا المرأة في السينما. . و قد حرصنا في عرض التراث النظري على البدء بالتركيز على الاهتمامات العالمية بالموضوع، نزولاً إلى الاهتمامات العربية، ثم المصرية.

أ- دراسات تتعلق بقضايا المرأة:

على النطاق العالمي، اهتمت دراسة **سيد عرفان**، و **فريزة إبراهيم**، و **نوري عبد القوي (2022)** بدراسة "الآثار الناجمة عن تعرض طالبات جامعة تخار Takhar في أفغانستان للتحرش الجنسي، و توصلت إلى إن الطالبات تعرضن للتحرش بشكل متكرر على منصات الإنترنت،

والممرات، و داخل قاعات الدراسة، و في الطريق من و إلى الجامعة. استخدمت الطالبات استراتيجيات سلبية لمواجهة التحرش و متمحورة حول الذات؛ حيث لم يبلغن إدارة الجامعة عن تعرضهن للتحرش، و حرصن على ارتداء ملابس يعتقدن إنها أقل جذباً للجناة؛ و ذلك لاعتبارات قبلية، و خوفاً من أن تقوم طالبان بمنع تعليم الفتيات في الجامعة" (Orfan et., 2022, pp 659- 680).

هدفت دراسة **أليمي أديسون** و **كايودي أولابي (2021)** إلى "إلقاء الضوء على عدم المساواة في الكسب بين الجنسين في نيجيريا، طبقاً لمجموعة متغيرات هي: المنطقة (المناطق الريفية والحضرية) ، و الموقع (الشمال و الجنوب)، و مستوى التحصيل العلمي، و الحالة الاجتماعية، والجنس. و اتضح من الدراسة إن الجنس الأنثوي لا يزال غير قادر على الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، ولا يمكنهن حتى التأثير على سلطتهن كنساء في الساحة السياسية للبلاد. و يتركز عمل النساء في قطاعات الزراعة و التجارة الصغيرة في الاقتصاد، و تتلقى النساء فيهن مكاسب ضعيفة. كما تم العثور على عدم المساواة في فئات المناطق و الموقع أكثر من في فئة الجنس؛ ويدل هذا على إن الموقع الذي يقيم فيه العامل يمكن أن يفاقم درجة عدم المساواة التي يعاني منها. كما أظهرت النتائج إن الجنس ضمن عدم المساواة ، و إن النساء المتزوجات هن الأكثر حرماناً. كما كان كسب السكان في الجزء الجنوبي من البلاد أكثر من نظيره الشمالي. و اتضح إن المستوى الأعلى من التعليم أسهم في ارتفاع أجور النساء. و بصفة عامة هناك عدم مساواة في المكاسب بين الجنسين لصالح الذكور في نيجيريا" (Adeosun & Owolabi ,2021, pp 165 – 181).

حللت دراسة **مافوثو موسيتشو**، و **نيكوليتا آيزاك**، و **كوزمين دوبرين (2021)**"المساواة بين الجنسين في مختلف المستويات المهنية في مكان العمل في جنوب أفريقيا. و توصلت الدراسة إلى إنه على الرغم من تنفيذ برامج تشريعية، و سياسات و تدابير تشريعية مختلفة للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز غير العادل في مكان العمل، لا تزال معظم النساء في جنوب أفريقيا يواجهن تمييزاً غير عادل؛ حيث إن تمثيل المرأة في المناصب العليا مثل الإدارة و القيادة مازال ضحلاً في جميع المستويات المهنية الأربعة الأولى (المناصب العليا، و الإدارة العليا، و المؤهلات المهنية، والمستوى المهني)، و لا يزال الرجال هم المهيمنون، و لا تزال هناك حاجة إلى مراجعة كاملة لجميع التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين و التمييز غير العادل" (Musetsho et al., 2021, pp 70-81).

قيمت دراسة **روبرت ستيفكو** و **آخرون (2020)**"العلاقة بين التفاوتات الصحية بين الجنسين والازدهار الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)، بناء على مجموعة من المؤشرات هي: متوسط العمر المتوقع، و أسباب الوفيات، و الوفيات التي يمكن تجنبها. بمعنى إنه إذا كان هناك بعض الانخفاض في عدم المساواة بين الجنسين في الصحة؛ فسوف يزداد الرخاء الاقتصادي. بناءً على نتائج البحث ، يمكن التأكيد على إن السياسات الصحية يجب أن تركز بشكل أكبر على الحد من التفاوتات الصحية بين الجنسين من جانب الرجال؛ من أجل زيادة الرخاء الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي بشكل فعال" (Stefko et al., 2020, pp 20-35).

ركزت دراسة **فاطمة فيدان** و **يليز ياشيل (2020)** على "أشكال التحرش الجنسي التي تتعرض لها المرأة في مكان العمل، و استراتيجيات التعامل معها. و توصلت الدراسة إلى تعرض المرأة إلى

المطاردة، و التحرش الجسدي، و اللفظي، و المرئي. و إن عملية التحرش الجنسي بالموظفات تتم على أربع مراحل، هي: المطاردة، و قياس الاستجابة، و إيجاد بيئة مناسبة، و التنفيذ. و ترتب على تعرض النساء للتحرش في مكان العمل شعورهن بالذنب، و الضعف، و الإذلال، و الخوف، والغضب، و العجز، و عدم معرفة ما يجب فعله، و الإنكار. بالإضافة إلى التزامهن بالصمت خوفاً من فقدان وظائفهن، و تلقي ردود فعل سلبية، علاوة على تدهور علاقاتهن الاجتماعية و العائلية، وانخفاض نسب نجاحهن. و تحاول النساء اللواتي تعرضن للتحرش حماية أنفسهن بضبط النفس ونهج التجنب. على الجانب الآخر، يؤثر التحرش الجنسي على التوزيع النسبي للموظفين والموظفات على الإدارات في مكان العمل؛ مما يضعف جهود المرأة و تطلعاتها المهنية؛ و يسهم في تعميق عدم المساواة بناءً على النوع، و يتسبب في تدني احترام الذات، و الإحباط في الحياة العملية" (Fidan & Yeşil, 2020, pp 53-67).

هدفت دراسة **صابرين سيديري و آخرون (2020)** "إلى تقييم تأثير الإغلاق المتعلق بـ COVID-19 على الصحة النفسية للمرأة التونسية، و العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن العنف ضد المرأة زاد بشكل ملحوظ أثناء الحظر، و كان الإيذاء النفسي أكثر شيوعاً، و كانت النساء اللواتي تعرضن للإساءة قبل الحظر أكثر عرضة لخطر العنف أثناء الحظر" (Sediriet .al., 2020, pp 749–756)

اهتمت دراسة **ميلتشيف و آخرون (2019)** بدراسة "سياسات و استراتيجيات الرعاية الصحية من منظور حقوق الإنسان و المساواة بين الجنسين في تركيا. و توصلت الدراسة إلى إنه أدى دور (النوع الاجتماعي) الذي ينسبه المجتمع للمرأة إلى دفع المرأة إلى الخلفية في الحياة الاجتماعية، وأثر بشكل كبير على صحتها الجسدية، و العقلية، و الاجتماعية، و الإنجابية، بشكل خاص. قد تؤدي أسباب مثل الفقر، و القصور في خدمات الرعاية الصحية، و صعوبة الوصول إلى هذه الخدمات، وبعض التطبيقات التقليدية، و عدم كفاية التعليم، و الوضع الاجتماعي و الاقتصادي المنخفض؛ إلى عدم حماية النساء لأنفسهن من الاتصال الجنسي غير المرغوب فيه، و الحمل و الإجهاض غير الصحي، والأمراض المنقولة جنسياً، و العنف الجنسي؛ مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والضرب أوالإكراه على ممارسة الجنس، و قتل النساء بسبب دورهن الجنسي أو بعبارة أخرى (جرائم الشرف). و يتم ملاحظة آثارها السلبية في الغالب أثناء الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية" (Dinç, Ayten, 2019, pp 297 – 306).

قيمت دراسة **كاثرين داشبر (2019)** "فعالية برنامج إرشادي رسمي موجه للنساء مبني على أهداف إيجابية لتمكين المرأة في حياتها المهنية و تطويرها وظيفياً، كجزء من مسؤولية المنظمات في دعم الموظفين عن طريق مبادرات التدريب و التطوير؛ لتحقيق أكبر قدر من المساواة بين الجنسين، ومحاولة توسيع أفكار النجاح لتشمل الأدوار المختلفة، و الأداء في مكان العمل. و توصلت الدراسة إلى إنه لم يحدث أي تغيير جذري في الخطابات و الممارسات الجندرية الراسخة التي تستمر في تهميش المرأة؛ حيث ظهرت ردود أفعال سلبية من الرجال البارزين في المنظمة فيما يتعلق بالتركيز الأنثوي لبرنامج الإرشاد؛ دلالة على السلطة المستمرة للنخب الذكور لتحديد شروط النقاش داخل المنظمة، و

محاولات عدم التمكين للاعتراف بعدم المساواة المستمرة بين الجنسين و معالجتها" (Dashper, Katherine, 2019, pp 541–557).

بحثت دراسة **نجوان سيابونجا (2018)** "في تأثير التحرش الجنسي على الموظفات في معهد جنوب أفريقيا للتعليم العالي، و توصلت الدراسة إلى تأثير التحرش على أداء الموظفات الوظيفي؛ مما ينعكس على المؤسسة، و يظهر الحاجة إلى تطوير بيئة مكان العمل؛ لتعزيز الشفافية، والمساواة، واحترام كرامة الإنسان" (Siyabonga, Ngwane, 2018, pp 163 – 189).

أظهرت دراسة **أشرف ذو الفقار** و **جوش روتشي (2018)** "وجود عدم مساواة بين الجنسين في بوركينافاسو، حيث يعمل التعليم على تحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، يُعتقد إنه وسيلة مهمة لإحداث التغيير الاجتماعي والدخول في وظائف مرموقة. توصلت الدراسة إلى تمتع الرجال بمعظم فرص العمل بغض النظر عن مجتمعهم، و طائفتهم، و فئتهم. و يجعل هذا التوزيع التفاضلي في النظام التعليمي التدريس مهنة خاصة بالجنس، خاصة في التعليم العالي. التدريس هوالمهنة التي يجب فيها تقدير المؤهلات التعليمية، والالتزام تجاه المهنة، و مهارات التدريس أكثر من الجنس، ولكن للأسف يتم تجاهل هذه القيم في الممارسة العملية، على الرغم من تساوي أفراد العينة من حيث التعليم، و القدرة على الكسب. و اتضح أيضاً، عدم المساواة بين الرجل و المرأة في عدة جوانب؛ مثل تحسين المؤهلات التعليمية، و فرصة كسب دخل إضافي، و ملكية الأصول ، والحرية الاقتصادية، واتجاهات الادخار و الاستثمار ، و ما إلى ذلك" .(Zulfqaret al., 2018, pp 383- 395)

تمحورت دراسة **كريستين ليندكويست** و **تاسيلي مكاي (2018)** حول "تعرض عضوات هيئة التدريس في كليات العلوم، و الهندسة، و الطب، للتحرش الجنسي داخل الحرم الجامعي. و توصلت الدراسة إلى أن أشكال التحرش التي تعرضن لها تضمنت الإهانات الجنسية، و التعليقات البذيئة، والمطاردة، و الاعتداء الجنسي من قبل زميل. و أدى تعرض عضوات هيئة التدريس للتحرش الجنسي إلى تقليل إنتاجيتهن في العمل؛ نتيجة تحويل الطاقة إلى جهود لمعالجة الاستجابات العاطفية، أو إدارة الجاني، أو الإبلاغ عن التحرش، أو العمل على منع تكرارها. حيث قامت العديد من النساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي بتعديل عادات عملهن، و انسحبن جسدياً أو شخصياً من أقسامهن، وزملائهن، و مجالاتهن. ذكرت بعض النساء أنهن توقفن عن الاتصال بالمعاونين، و تجنبن التفاعلات غير المطلوبة مع الأقران، و توقفن عن حضور التجمعات العلمية و المهنية، كما إنهن يخشين مواجهة عواقب سلبية إذا أبلغن عن التحرش الجنسي من خلال قنوات القسم أو الجامعة. وذكرت اللاتي اخترن الإبلاغ عن التحرش إلى عميد الكلية أو رئيس القسم، إنهن تلقين - في الغالب - ردود أفعال سلبية جعلتهن يشعرن بالرفض و التقليل، و إنه نادراً ما يتم تقديم الاستجابات المتعاطفة والدعم النشط أو الرسمي ، وعادة ما يتم تثبيط النساء عن متابعة المزيد من الإجراءات. كما واجهت النساء اللواتي كشفن عن تجاربهن آثاراً سلبية طويلة المدى على حياتهن المهنية، و علاقات مدمرة مع الزملاء" (Lindquist & McKay, 2018, pp 1-6).

حاولت دراسة **نامارتا جوبتا (2017)** الإجابة عن "سبب صعوبة ارتقاء النساء الحضريات المتعلمات في الهند أعلى المناصب في المنظمات ذات السمعة الطيبة. و توصلت نتائج الدراسة لعدة

أسباب؛ أولها، الأعراف و الممارسات التي تفضل الرجال، و ثانيها، الأعراف الاجتماعية و الثقافية التي تحابي الرجال و تقلل من قيمة المرأة في المجال العام؛ و بالتالي تعيد إنتاج قوة و مكانة الرجل والذكورة في المنظمات. هذا علاوة على إنه في قواعد السلطة الأبوية على مستوى المجتمع؛ فإن النساء أقل قوة في تعزيز الذات، و تكوينهن لعلاقات اجتماعية و تفاعلهن أقل؛ مما يولد لديهن صعوبة في الحصول على رؤية استراتيجية تجاه الرؤساء؛ و بالتالي لا يكن موظفات مثاليات مرشحات للعمل. إضافة إلى فكرة عدم قدرة المرأة على تلبية متطلبات الوظيفة من وجهة نظر النوع؛ كالقيام بزيارات للمصانع، أو العمل لساعات طويلة، أو العمل في ورديات ليلية، أو ظروف الحمل والولادة، أو اختيار الأسرة أكثر من المهنة" (Gupta, Namrata, 2017, pp 255-276).

هدفت دراسة **ساديا تنجيم (2017)** إلى "تحديد علاقة التحرش الجنسي و التنمر بالسلوك المضاد في مكان العمل في مجال القطاعات المصرفية الخاصة في بنغلاديش بين الموظفات. وتوصلت الدراسة إلى أن التنمر و التحرش الجنسي بالموظفات سائد في القطاع المصرفي، و يخلق بيئة عمل تحد من عمل الموظفة بحرية؛ مما ينتج عنه سلوكاً مضاداً من قبلها؛ لعدم وجود بيئة تنظيمية تعمل على حمايتها" (Tangem, Sadia, 2017, pp 57- 64).

بحثت دراسة **هيذر مكلوجلين**، و **كريستوفر أوجين**، و **إيمي بلاكستون (2017)** في "ما إذا كان التحرش الجنسي و الاضطراب الوظيفي اللاحق له يؤثر على حياة المرأة المهنية. و توصلت الدراسة إلى أن تعرض النساء و خاصة في سن العشرينيات و الثلاثينيات للتحرش الجنسي داخل بيئة العمل يخرجهن خارج المسار المهني خاصة في هذه المرحلة التكوينية؛ حيث يزيد التحرش من الضغوط المالية إلى حد كبير؛ عن طريق التعجيل بتغيير الوظيفة؛ مما يخنق تقدم المسيرة المهنية للمرأة، و يتركها منعزلة، و تبحث عن وظيفة أقل ربحاً اعتقاداً منها بأنها ستتعرض لمضايقات أقل" (Mclaughlin et al., 2017, pp 333–358).

طرحت دراسة **جيسيكا كانديف** و **تريزا فيسكو (2016)** تساؤلاً عن "لماذا النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً و الرجال تمثيلاً زائداً في المناصب القيادية العليا، و مهن العلوم، و التكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات نتيجة الفوارق بين الجنسين؟ و ما إذا كانت الصور النمطية للرجال و النساء تؤثر أيضاً على نسب التمييز؟. توافقت نتائج الدراسة مع فكرة القوالب النمطية بطريقة تبرر الترتيبات الاجتماعية القائمة على إنها عادلة و شرعية؛ حيث يتم إضفاء القوالب الشرعية على المعتقدات الاجتماعية؛ مما يؤدي لتأييد القوالب النمطية للرجال و النساء، و يساعد على تكريس التمييز بين الجنسين في تقلد المناصب العليا في التخصصات المختلفة" (Cundiff &Vescio, 2016, pp 126–138)

اهتمت دراسة **سيما جاياتشاندران (2015)** بدراسة "الآليات الواجب اتباعها لتضييق الفجوات بين الجنسين في البلاد النامية، حيث تؤدي الأعراف الثقافية إلى تفاقم المحسوبية تجاه الذكور؛ نتيجة لمعايير السلطة الأبوية؛ مما يفسر نسبة النوع المنحرفة للذكور في الهند و الصين، و انخفاض عمالة الإناث في الهند، و الشرق الأوسط، و شمال أفريقيا، و تفضيل الذكور في العمل، و نقاء المرأة، وعدم المساواة بين الجنسين طبقاً للنوع الاجتماعي. و توصلت الدراسة إلى تحديد الآليات التالية لتقليل الفجوة بين الجنسين:

1- هناك ثلاث عناصر رئيسة لعملية التنمية تزيد من مشاركة المرأة في القوى العاملة، و التي بدورها تزيد من استثمار رأس المال البشري في الفتيات والنساء و تحقيق الاستقلالية الشخصية لهن؛ نمو قطاع الخدمات و التحول بعيداً عن الزراعة، التقدم التكنولوجي في المنزل؛ حيث تقلل التطورات التكنولوجية من الوقت اللازم لأداء الواجبات المنزلية، ، وتقليل مخاطر و تواتر الإنجاب.
2- الحد من سيطرة الممارسات و الأعراف الثقافية التي تحث على الرغبة في الإنجاب؛ مما يضيق فرص النساء.
3- تبرز الهند، و الشرق الأوسط، و شمال أفريقيا، من حيث العمالة النسائية المنخفضة للغاية، وحرية الاختيار للمرأة ، و التي يبدو إنها متجذرة في اهتمامات هذه المجتمعات من أجل (نقاء) المرأة.
4- تجذر نسبة الانحراف الشديد بين الجنسين عند الولادة في الهند و الصين في الثقافة و الممارسات التي تخلق رغبة قوية في إنجاب ابن واحد على الأقل؛ مثل قوة السلطة الأبوية، و ارتباطها بالطقوس الدينية التي يؤديها الأبناء من الذكور.
5- التوعية و الحد من الرغبة و تفضيل إنجاب الذكور؛ باعتبارهم رأس المال البشري الذي يحمل خصائص تختلف عن الإناث.
6- ازدياد سوء النسبة المنحرفة بين الجنسين عند الولادة؛ بسبب التنمية الاقتصادية؛ لظهور تقنيات التشخيص الجنسي قبل الولادة، و انخفاض الخصوبة المرغوبة" (Jayachandran, Seema, 2015, pp 63-88).

هدفت دراسة **سيتي علي** و **آخرون (2015)** إلى "التحقق من العلاقة بين الوعي بالتحرش الجنسي والعمل في مجال الفندقة و التوظيف في مهنة الضيافة. أظهرت النتائج ارتباطاً إيجابياً وبشكل كبير بين السلوك العدواني، و الإكراه الجنسي، و الخطورة على العامل البشري، و بين التوظيف في مجال الضيافة في الفنادق و المنتجعات في ماليزيا؛ مما ينعكس على نسبة توظيف النساء في هذه المهنة؛ نتيجة تعرضهن للتحرش الجنسي" (Ali et al., 2015, pp 689 – 695).

ناقشت دراسة **نيكول بارشيتا** و **بلال كيفي** و **نيل خانفار (2013)** أسباب "عدم المساواة في الأجور و الترقيات في مكان العمل بين الجنسين؛ حيث تكسب المرأة أقل، و لا تتبوأ المناصب ذات العائد المجزي. و اتضح إن وجهات النظر التقليدية بأن المرأة أقل مكانة من الذكور، و غير قادرة على تحمل مسؤوليات العمل، كانت هي السبب الرئيس في ذلك" (Parchetaet al., 2013. pp 240 – 248).

ركزت دراسة **ميشيل بينس (2013)** على "عنف الشريك الحميم و ارتباطه بثقافة الشرف لكل من الرجال و النساء. و توصلت الدراسة إلى أن النساء أكثر عدوانية و عنفاً فيما يتعلق بخيانة الشريك بغض النظر عن تركيز المجتمع الذي تنتمي إليه على ثقافة الشرف من عدمه" (Pence, Michelle Elaine, 2013).

حاولت دراسة **تاكاو كاتو** و **دايجي كاواجوتشي** و **هيديو أوان (2013)** تحديد مصادر "الفجوة في الأجور و الترقيات بين الجنسين من خريجي الجامعات في شركة تصنيع يابانية كبيرة. و اتضح وجود فروق كبيرة غير مبررة في الأجور و الترقيات بين الجنسين لصالح الرجال؛ نتيجة للعوامل التالية:

1- إن ترقية العاملات ترتبط بشكل أكبر بساعات العمل في العام السابق. و تشير هذه النتيجة إلى أن النساء يمكن أن يخففن من مخاوف رؤسائهن بشأن التزامهن بالعمل من خلال العمل لساعات أطول ، لكن مثل هذه الإشارة ليست ضرورية للرجال.
2- تتعرض النساء لما يسمى (بعقوبة الأمومة)؛ حيث إن أخذ إجازة والدية طويلة أو ولادتين؛ يؤدي إلى خسارة كبيرة في الدخل، و فرصة أقل بكثير للترقية بعد ذلك. و يمكن تجنب عقوبة الأمومة عن طريق العودة على الفور من إجازة الوالدية، وعدم تخفيض ساعات العمل بعد العودة؛ لتجنب تخفيض الأجر، و بطء الترقية" .(kato et al., 2013, pp 1-65)

اهتمت دراسة **ريبيكا ميركاين (2012)** بدراسة "تأثير العوامل الاجتماعية و الثقافية (الحالة الاجتماعية، و العمر، و مستوى التعليم، و العرق) على التحرش الجنسي في أماكن العمل في ثلاث دول في أمريكا اللاتينية؛ هي: الأرجنتين، و البرازيل، و تشيلي. و توصلت الدراسة إلى أن الموظفات اللواتي لديهن قوة اجتماعية منخفضة؛ أي المطلقات، أو المنفصلات، أو الأرامل، والأصغر سناً، و اللاتي ينتمين إلى عرق مختلط، و غير المتزوجات، و ذوات التعليم العالي، هن الأكثر عرضة للتحرش الجنسي. و نظراً لأن الأرجنتين بلد ذكوري (تنافسي) إلى حد ما، على عكس البرازيل و تشيلي؛ و هما دولتان أكثر أنوثة (متساوية)؛ فإن الحاجة الثقافية للمنافسة قد تمنح القدرة على الوقوف ضد مرتكبي ثقافات التحرش الجنسي" .(Merkin, Rebecca S., 2012, pp 154 – 172)

بحثت دراسة **كارينا أوكيكي (2011)** في "تأثير التحرش الجنسي على الطالبات الجامعيات في مجال العلوم و التكنولوجيا، في مؤسسات التعليم العالي العامة و الخاصة، في ولاية أنامبرا في نيجيريا؛ خاصة تأثيره على الفروق في المجال الأكاديمي. و توصلت الدراسة إلى تعرض الطالبات الجامعيات للتحرش الجنسي من قبل أعضاء هيئة التدريس و الطلاب؛ متمثلاً في سماع نكات غير لائقة، وتعليقات غير لائقة و سلبية عن جنسهم، و إيماءات غير لائقة موجهة إليهن، و سماع شائعات كاذبة عنهن، و استبعادهن عمداً من الأنشطة. و قد أدى ذلك إلى تراجع الطالبات عن المشاركة في المجالات الأكاديمية التقليدية خوفاً من الهجمات و العقوبات في المستقبل، و مواجهتهن لصعوبة في التكيف السلوكي مع مواقف التحرش، إضافة إلى تأثر أدائهن الأكاديمي (GPA)" (Okeke, Carina Maris Amaka, 2011).

اهتمت دراسة **محمد العزب (2011)** بدراسة "التحرش الجنسي في مكان العمل في مصر. وتوصلت الدراسة إلى تعرض غالبية النساء اللواتي شملتهن الدراسة إلى التحرش في مكان العمل؛ مما أدى لانتشار الرهاب بينهن، و تعرضهن للاكتئاب، كما تأثرت معظم عناصر جودة العمل بسبب تعرضهن للتحرش" (Alazab, R. M., 2011, pp 211-226).

على النطاق العربي، أكدت دراسة **معن مسمار (2020)** على "انتشار و ازدياد جرائم العنف ضد النساء في المجتمع الأردني. و تركزت آثارها النفسية على فقدان المرأة المعنفة للتركيز الفكري في أمورها الحياتية، كما أن ممارسة العنف اللفظي يعمل على زيادة حالات التوتر والضغط لدى المرأة. أما بالنسبة للآثار الاجتماعية فاتضح أن الإدمان على العنف يزيد من سوء العلاقات الزوجية والنزاع القائم بين الزوجين، كما أن العنف الأسري يهدد الكيان الاجتماعي للفرد. و أخيراً بالنسبة للآثار الاقتصادية، يعمل العنف الأسري على زيادة النفقات لدى المؤسسات الأمنية والاجتماعية، كما تقتطع تكلفة العلاج الناجمة عن العنف الأسري جزءاً كبيراً من دخل الأسرة؛ مما يمثل عبئاً اقتصادياً عليها" (مسمار، معن، 2020).

ناقشت دراسة **خلفان البورسعيدي (2020)** ظاهرة العنف الأسري الموجه ضد المرأة؛ من حيث أسبابه، وأشكاله، وطرق الحد منه في ولاية بركاء بسلطنة عمان. و "أكدت النساء المتزوجات المتعرضات للعنف في الولاية على أن الأسباب المؤدية للعنف هي: قلة الوازع الديني للزوج، ومعاناته من أمراض العقم. و حصرن أشكال العنف الموجه ضد النساء في العنف النفسي المتمثل في عدم الاهتمام بمشاعر المرأة و أحاسيسها، و تناول الزوج الطعام بمفرده و عدم مشاركة زوجته في تناوله. ثم العنف الجسدي المتمثل في ضرب الأطفال أمام الزوجة، و تهديدها بآلة حادة كالسكين. يلي ذلك، العنف الاقتصادي المتمثل في رفض الزوج منح الزوجة المال الكافي لمصروفات المنزل مع توفره معه، و بيع الزوج لممتلكات البيت ليصرف على البيت. يتبع ذلك العنف الجنسي، و المتمثل في ممارسة الجنس مع الزوجة بشكل روتيني، و إجبارها على الجماع أثناء الحيض. ثم العنف الاجتماعي، و المتمثل في تقييد حرية الزوجة الشخصية، و منعها من الخروج للعمل و تكوين شخصيتها. و أخيراً، العنف الصحي، و يتمثل في عدم الاهتمام بالزوجة في حالة المرض، و منعها من زيارة الطبيب. و أكدت العينة على أن أهم الاستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضدهن من وجهة نظرهن، التأكيد على أهمية التسامح والحب، وتقبل الآخر، ونبذ العنف، و اتخاذ قرار الانفصال" (البورسعيدي، خلفان، 2020).

هدفت دراسة **عبير يوسف (2020)** إلى تحديد أسباب العنف ضد المرأة، و المشاكل المترتبة عليه في المجتمع القطري. و أوضحت النتائج "إن أهم أسباب العنف ضد الزوجة هو عدم وجود حوار بين أفراد الاسرة ،و ضعف الوازع الديني للزوج، و سوء اختيار شريك الحياة. و يترتب عليه مشكلات نفسية تتمثل في فقد المرأة ثقتها بنفسها، و إقدامها على الانتحار. و مشكلات اجتماعية كتدخل الأهل في شؤون المرأة الخاصة، و تسرب الأبناء من التعليم. و مشكلات صحية كالصداع المستمر، و الإجهاض، و الحمل غير المرغوب فيه" (يوسف، عبير، 2020).

توصلت دراسة **هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019)** إلى "معاناة أكثر من 2.5 مليار امرأة و فتاة حول العالم من القوانين التمييزية، و الافتقار إلى الحماية القانونية بوجوه شتى في كثير من الأحيان؛ حيث إن النطاقات التي كان يتم فيها صياغة القوانين، أو تنفيذها، أو حتى دراستها كمهنة؛ عملت على إقصاء النساء و الفتيات من دائرة الاهتمام على مدار الفترات السابقة. و نتيجة لذلك، لا تزال أصوات النساء و الفتيات و وجهات نظرهن ليست مسموعة بعد، و يُذكر في القوانين و الممارسات القانونية. و يعد التمييز أمام القانون أمرا شائعا وينطوي على اختلافات في المعايير بين النساء و الرجال فيما

يتعلق بجوانب التقدم بطلب للحصول على جواز سفر، و اختيار العمل، و نقل الجنسية إلى طفل/ طفلة أو زوج أجنبي، و المشاركة في الإجراءات القضائية، و الحصول على الميراث، و تحديد وقت الزواج ،و حرية اختيار الزوج " (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019، ص 10).

ركزت دراسة **المندوبية السامية للتخطيط (2019)** على "أشكال العنف الذي تواجهه المرأة في المجتمع المغربي. و توصلت الدراسة إلى أن العنف الزوجي هو الأكثر انتشاراً بشكليه النفسي والاقتصادي، يليه العنف الجنسي في الأماكن العامة، و المؤسسات التعليمية، و العنف النفسي والاقتصادي في أماكن العمل و بنفس الدرجة. و تزايد العنف الذي تواجهه المرأة في الريف أكثر من الحضر. و كانت الفئة العمرية للفتيات و السيدات التي تتراوح أعمارهن بين 15 – 24 عاماً الممثلة في التلميذات، و الطالبات، و الشابات المتزوجات هن الفئة الأكثر هشاشة و أكثر عرضة للعنف. كما إن المستوى التعليمي، و المهني، لا يحمي المرأة من العنف. كما إن عدم الاستقلال السوسيواقتصادي للمرأة؛ من حيث عدم حيازة الممتلكات المدرة للدخل من العوامل المساهمة بشكل كبير لتعرض المرأة للعنف خاصة على المستويين الزوجي و العائلي. و تظل انتهاكات حقوق المرأة و حرياتها مثل الزواج المبكر مشكلة رئيسة في المجتمع المغربي.

و أثبتت الدراسة إن التبليغ عن العنف ضعيفاً بين الضحايا؛ نتيجة عدم اتخاذ إجراءات ملموسة بعد تعرضهن للعنف الجسدي و الجنسي، و خاصة الذي يتعرضن له على المستوى الزوجي الذي يعتبر أكثر مستوى تتعرض فيه المرأة للعنف. و صرحت نسبة كبيرة من النساء إنهن على علم بوجود جمعيات و مؤسسات حكومية لدعم و حماية ضحايا العنف من النساء، إلا إنهن نادراً ما تلجأن إلى خدماتها" (المندوبية السامية للتخطيط، 2019، ص ص 30 - 65).

اهتمت دراسة **سهيلة بريكي (2018)** "بأساليب مواجهة الطالبات الجامعيات للتحرش الجنسي، و توصلت إلى أنه كلما ارتفعت الفعالية الذاتية لدى الطالبات الجامعيات؛ كلما استخدمن أساليب لمواجهة التحرش الجنسي؛ و يرجع ذلك إلى إصرار الطالبات على تحمل المسؤولية، و المثابرة، وتغيير الوضع الاجتماعي؛ حيث لم تعد طموحات المرأة محصورة في المجال الأسري فقط، و لكنها تخطته إلى مجالات الحياة اليومية، و الاجتماعية، و الدراسية. و أيضاً، وعي الطالبات بأهمية الدفاع عن أنفسهن، و حماية حقوقهن" (بريكي، سهيلة، 2018).

توصلت دراسة **كمال بو علاق (2017)** عن العنف الأسري على الأسرة و المجتمع، إلى أن "أشد أنواع العنف التي تمارس على الزوجة العنف الجسدي؛ كالدفع بقوة، و اللكمات باليد، و شد الشعر، و لوي اليد، و الصفع، و البصق على الوجه، و الحرق، و التهجم باستخدام أدوات حادة، ويستخدم بهدف التعبير عن القوة الجسدية، و يترك آثاراً على الجسم يؤدي إلى فقدان عضو من الجسم، أو حدوث كسور، أو حروق، أو تشوهات، أو يعرض حياة الزوجة للخطر. يلي ذلك، الطرد من البيت، و الخروج إلى الشارع، و المبيت في العراء، و الاستيلاء على مصوغات الزوجة. وأيضاً، العنف النفسي؛ كالإهانة، و التهميش، والمساس بالحرية، و إفقاد الزوجة بثقتها في نفسها، والسب، و الشتم، و المعايرة، و عدم إشراكها في قرارات تهمها و تهم أسرتها. و من أسباب ممارسة العنف ضد الزوجة؛

تناول الزوج للمخدرات و المشروبات الكحولية، و الخيانة الزوجية، و إرضاء رغبات الأم، و التعطل عن العمل، و الطمع في راتب الزوجة" (بوعلاق، كمال، 2017).

تمحورت دراسة **إيمان دحماني (2017)** حول التحرش الجنسي بالمرأة في أماكن العمل، و قد أثبتت نتائج الدراسة "إن هذا النوع من التحرش منتشر في أماكن العمل بغض النظر عن السن والحالة الاجتماعية، و اتخذ أشكالاً عدة؛ كالتحرش اللفظي كالمغازلة الصريحة، و التحرش الجسدي؛ كاللمس العمد لجسد المرأة في خضم التفاعل اليومي في أماكن العمل. و انحصرت أسباب التحرش في ضعف الوازع الديني، و لباس المرأة العصري، و صمت المرأة العاملة عن التحرش؛ نظراً لثقافة المجتمع و سيطرة بعض القيم الذكورية التي تبريء الرجال و تعتبرهم ضحية المرأة العاملة التي تثيرهم من خلال ما ترتديه من ثياب لافتة، و ثقتهم بأنها لن تقدم شكوى ضدهم؛ مما أدى لاستفحال الظاهرة. و اقتصرت أساليب المرأة في مواجهة التحرش بها في مكان العمل على التقليل من التواصل غير الرسمي مع المتحرشين؛ حرصاً على عدم انكشاف و فضح الأمر داخل المؤسسة؛ مما قد ينتج عنه تدنيس سمعتها، و تخوفها من تجريمها دون أن يتم الفصل في الموضوع إذا ما كانت متهمة أم ضحية" (دحماني، إيمان، 2017).

تناولت دراسة **مركز المرأة للإرشاد القانوني و الاجتماعي بفلسطين (2016)** جرائم القتل بدافع الشرف، و قد "بلغت نسبة النساء المقتولات في قطاع غزة 40%، في مقابل 60% في الضفة الغربية. و يقع عمر الضحايا ما بين 18 – 30 سنة بنسبة 53%، بينما بلغ سن الضحايا في الفئة العمرية من 31 – 50 سنة نسبة 23%، و بلغت نسبة الضحايا فوق 50 سنة نسبة 14%. و بالنظر للحالة الاجتماعية، نجد أن نسبة الضحايا من النساء غير المتزوجات قد بلغت 44%، يليهن النساء المتزوجات بنسبة 31%، ثم النساء المطلقات بنسبة 12%. و قد حصلت غالبية المقتولات على تعليم ثانوي فما فوق، و كانت غالبيتهن ربات بيوت و لا يعملن خارج المنزل. كما كانت هناك صلة قرابة بين مرتكب الجريمة و الضحية؛ فغالبية الحالات كانت صلة القرابة من الدرجة الأولى – أي من داخل الأسرة – و يشمل هذا الأخ، أو الزوج، أو العم، أو الابن، أو أبناء العم، و في عدد قليل من القضايا كان مرتكب الجريمة من العائلة الممتدة. و تراوحت أساليب القتل بين الطعن بالسكين، والخنق، و الشنق بشال و حبال، و رمي في البئر، و حرق، و قتل بحجر" (مركز المرأة للإرشاد القانوني و الاجتماعي، 2016، ص ص 29 – 35).

بحثت دراسة **عبد الهادي وليد كباجة (2016)** جرائم القتل بدافع الشرف، "و توصلت الدراسة إلى أن سبب انتشار هذه الجرائم؛ عدم وجود عقوبة رادعة لمرتكبيها" (كباجة، عبد الهادي وليد، 2016).

تناولت دراسة **ناديا حيصات** و **حنان الزغول (2016)** أوضاع المرأة المعيلة، و توصلتا إلى أنها " تعاني من مشكلات نابعة من نظرة الرجل الذي تتعامل معه بنسبة متوسطة، و تشعر بالضيق لأن المجتمع ينظر إلى الرجل على أنه المعيل الوحيد للأسرة بدرجة تقيم بأنها مرتفعة. و لكن مع ارتفاع ثقة المرأة بنفسها، و النظرة الإيجابية لطبيعة عملها قلل انتقاد المجتمع لها" (حيصات والزغول، 2016، ص 164).

تمحورت دراسة **فاطمة عمر كازوز (2016)** حول معوقات تمكين المرأة الاقتصادي بمدينة الجميل بليبيا، و التي تركزت في "معوقات أسرية و اجتماعية؛ حيث شكلت نظرة المجتمع التقليدية المتوارثة التي لا ترى المرأة إلا في أعمال هي امتداد لدورها الأسري عائقاً أمام مشاركة المرأة الاقتصادية في المدينة، كما إن الأعباء و المسؤوليات الأسرية التي تتحملها المرأة قد تكون سبباً في صرف نظرها عن العمل، كما يمنع عنها اكتساب المهارات المهنية و تمنعها من التقدم. و أيضاً المفاهيم الدينية التقليدية، و التي تضع قيوداً على سلوك و ملبس المرأة؛ مما يؤدي إلى عزل المرأة عن المجتمع نهائياً. و هناك المعوقات الشخصية؛ و هي عدم امتلاك المرأة للمهارات الكافية نتيجة نقص برامج التدريب و عدم توفر المعلومات عنها. بالإضافة إلى المعوقات المالية؛ حيث إن البيئة الاستثمارية في المدينة غير مشجعة و تمارس عدة ضغوط على المرأة؛ مما يتحكم في اختيارات المرأة الاستثمارية و يعوق قيامها بالعمل الخاص، و التخطيط المالي الرديء؛ نتيجة افتقار المرأة للخبرة في التجارة و الأعمال؛ مما يزيد من تكاليف المشروع؛ و من ثم تعقيد إمكانية توسعه. و يوجد أيضاً المعوقات السياسية؛ و تتمثل في اندلاع العنف السياسي الكبير الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد؛ مما أدى إلى الحد من قدرة النساء على القيام بأنشتطهن اليومية، و استغلال بعض الجماعات الدينية المتطرفة للوضع و قيامهم بفرض بعض القيود التمييزية على النساء؛ مما تسبب في أضرار نفسية و جسدية، و أدى إلى انخفاض و فقدان الحافز على التطور المهني، و قد يصل ذلك إلى حد ترك المرأة للعمل" (كازوز، فاطمة عمر، 2016).

أثبتت دراسة **وئام طوالبيه (2015)** إن الأسباب الأساسية لتعرض الفتيات المراهقات للتحرش الجنسي عبر الإنترنت هو "غياب الرقابة الأسرية على استخدام المراهقات لمواقع التواصل الاجتماعي، و من الأشخاص الذين تتحدث معهم، بالإضافة لاستخدام الفتيات المراهقات لصور، وإيحاءات، و هويات غير حقيقية على صفحاتهن؛ مما يوحي للمتحرش برغبتها في إقامة علاقة حب معه؛ و هنا تكون المبحوثة ضحية مستفزة" (طوالبية، وئام، 2015).

توصلت دراسة **ربا سعد (2015)** عن العنف ضد المرأة في مكان العمل، إلى أن "الإيماءات والإشارات الجنسية، ثم ضغط التكتلات الاجتماعية، و النبذ و التحقير، هم أكثر أنواع العنف انتشاراً ضد المرأة في مكان العمل. كما لم يحم التحصيل العلمي الموظفة من العنف الخفي، و لم يشكل المؤهل العلمي أي رادع أو حام لها من العنف الموجه ضدها من الرجال في أماكن العمل. و يبدو من نتائج الدراسة إن موظفي المؤسسة الحكومية لديهم درجة رفض أكبر لمجال علاقة الموظف بالموظفة في مكان العمل؛ و قد يرجع ذلك إلى ثبات كادر المؤسسات الحكومية في الوظيفة العمومية، و إن حدث تغير ما فإنه تغير بطيء، و يظل الموظف لسنوات قائماً في مكان عمله؛ مما يعني عدم التجديد أو التغيير في أفكار الموظفين و لا في عقولهم تجاه فكرة اندماج المرأة في العمل. و على العكس في المؤسسات الخاصة، التي يتغير طاقمها الإداري و العاملين فيها على الدوام، و إلى انضمام – و لو بشكل نسبي و متفاوت – طاقم المؤسسات الخاصة في دورات في دورات التأهيل والتدريب؛ و يخاصة الدورات التي تعنى بالاتصال، و التواصل، و العمل الجماعي، و روح الفريق الواحد داخل المؤسسة، و إلى تأثير بعض المؤسسات ذات التمويل و الكادر الأجنبي في طبيعة السياسة، و في طبيعة العاملين فيها؛ خصوصاً فيما يخص قضايا النوع الاجتماعي.

أظهرت الدراسة نتيجة متميزة مضموناً متمثلة بأن الموظف المتزوج ينظر إلى المرأة العاملة على إنها ند و منافس له و لقوت أولاده، و ينبغي أن تكون في مكانها الطبيعي؛ الذي هو منزلها؛ من أجل ممارسة دورها التقليدي و الإنجابي في تربية الأولاد، و الأعمال المنزلية. لذلك كان الرجال المتزوجون أكثر أفراد العينة رفضاً لعمل المرأة. استبانت الدراسة دور الأسرة في نشوء ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة في مكان العمل، فالرجل في الأسرة الكبيرة التي يتكون أفرادها من سبعة أولاد فأكثر؛ يصنف في مقدمة من يرفضون عمل المرأة في المؤسسات الخاصة و الحكومية.

و توصلت الدراسة إلى إنه لا يؤثر التباين في المستويات الوظيفية في نظرة الموظف للموظفة في مكان العمل، و قد يرجع إلى السبب – الذي ذكر- عند مناقشة دور المؤهل العلمي في الحد من ظاهرة العنف. و خلصت الدراسة إلى أن التباين في المستويات الوظيفية أو التعليمية لا يؤثر في نظرة الموظف للموظفة؛ بسبب طبيعة القوانين النافذة و التعليمات المعمول بها في المؤسسات التي ترسم حدود العلاقة بين الموظف و الموظفة، أو ربما لم يكن أفراد العينة – باختلاف مستوياتهم الوظيفية – مباشرين أو صريحين في أثناء الإجابة عن هذه الفقرة من الاستبانة، و بخاصة الفئة الوظيفية العليا، و طبقة المديرين و رؤساء الأقسام؛ خوفاً من أن تسبب لهم الإجابات الصريحة بعض الحرج أو المشاكل في المؤسسة، أو خوفاً من مساءلة الإدرارة لهم. و أما الموظفات و متغير المستوى الوظيفي، فإنه لم يؤثر كذلك في درجة العنف الممارس ضدها؛ فلم يحميها منه، و لم يردعها عنه، و لعل ذلك يأتي متأصلاً لما ذكر عن التنشئة الاجتماعية و القيم المجتمعية. و فوق ما ذكر، عدم وجود قوانين تحميها؛ مما منح الموظف فرصة لتنفيذ هذه الظاهرة في مكان العمل ضد الموظفة" (سعد، ربا عنان، 2015).

كما توصلت دراسة **نور الديراوي (2014)** إلى "أن قانون العمل أعطى للموظفات حقوقهن كاملة دون تمييز عن زملائهن الموظفين، و من وجهة نظر الإدارة العليا بالوزارات؛ فإن الديوان أثناء عملية التوظيف يراعي الكفاءة و الخبرة و ليس الجنس؛ بالتالي تحصل على حقوقها كاملة، وتتولى المناصب الإدارية دون تمييز ضدها؛ و أيضاً لتلبية حاجة العمل، و مواكبة التطورات والاحتياجات في سوق العمل. و على الرغم من ذلك، هناك بعض المعوقات الشخصية التي تعوق تقلد المرأة للمناصب العليا و تتمثل في النظرة التقليدية للمرأة في المجتمعات العربية كربة منزل، وعلى الرغم من اختلاف هذه النظرة كلياً مع مرور الزمن، إلا أن النظرة للمرأة في مركز قيادي لم تتغير بعد، و مازالت المرأة تقف حائلاً أمام نفسها، و قد تكون سبباً رئيساً في عدم تقدمها. و نجد أيضاً قلة عدد النساء اللواتي تولين مناصب في الإدارة العليا مقارنة بعدد الذكور؛ نتيجة للنظرة التقليدية للمرأة بأنها أقل قدرة من الرجل على تحمل مسؤولية المناصب العليا؛ و بالتالي لا يحصلن على حقوقهن في الترقيات، و حصر منصب وكيل الوزارة في الذكور فقط" (الديراوي، نور علي عبد الحليم، 2014).

أظهرت دراسة **تمام جميل (2014)** إنه "لم يسهم التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً؛ بسبب تشابه بيئات التدريب، و الثقافات، و العادات و التقاليد الاجتماعية، التي تمنح المرأة الفرص للعمل، و اقتراح المشروعات، و القيام بها، و محاولة المرأة الفلسطينية أن تشق طريق الاستقلالية الاقتصادية و الاعتماد على الذات بإمكانيات بسيطة ومتواضعة، و هي غالباً تنجح في ذلك من خلال حرفة أو مهنة بعد فترة الدوام إن كانت موظفة. وفي حالة الاستفادة من التدريب و تحقيق التمكين الاقتصادي فإنه يكون مناسباً لاحتياجات الفئات العمرية المختلفة من النساء، و تلاقي الأفكار الاقتصادية في التدريب اهتماماً من مختلف الأعمار من النساء و تعزز ميولهن تجاهها، و كذلك

بالنسبة للمستوى التعليمي؛ حيث يتبع نفس أسلوب التدريب مع المتعلمة و غير المتعلمة. و كانت استفادة النساء الأكبر سناً من التدريب أكثر من الأصغر سناً من ناحية التخطيط الاقتصادي؛ نظراً لأنهن أكثر خبرة و ممارسة لتجارب الحياة، و نظرتهن للأمور أكثر معقولية و منطقية. و أيضاً تستفيد النساء من عدد الدورات التدريبية في تمكينهن اقتصادياً، فلا تكفي دورة واحدة أو اثنتان". (الدراغمة، تمام جميل عمر، 2014).

أكدت دراسة **منور نجم (2013)** عن دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية، على "تفاوت معايير تمكين المرأة و مؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية؛ فجاء ترتيبها تنازلياً: التمكين الاجتماعي؛ كتحسين مستوى شعور المرأة بذاتها و احترامها لنفسها، و زيادة حرية المرأة في اختيار مهنتها و عملها، و دعم مشاركة المرأة في اتخاذ و صنع القرارات داخل الأسرة. يليه التمكين التعليمي؛ كتقديم دروس تقوية لزيادة تعليم المرأة في مراحل التعليم المختلفة، و تنمية مهارات الحاسوب و وسائط المعرفة للمرأة الفلسطينية، و تقليص تسرب المرأة من التعليم. ثم التمكين الاقتصادي؛ كتوعية المرأة بحقوقها في العمل حسب قانون العمل الفلسطيني، و تعديل الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو إعطاء المرأة نصيبها من الإرث، و تعريف المرأة بأحكام استقلاليتها في الذمة المالية. يلي ذلك التمكين السياسي؛ كتشجيع المرأة على ممارسة العمل السياسي، و تأهيل المرأة مهنياً لشغل مناصب برلمانية، و دعم تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا (السلطة التنفيذية). وأخيراً، التمكين الصحي؛ كالمساهمة في التعريف بوفيات الأمهات لأسباب الحمل و الولادة (وفيات نفاسية)، و تبصير المرأة بأهمية الغذاء المتوازن، و تزويد المرأة بمعلومات حول الصحة النفسية لجميع أفراد الأسرة. و أيضاً، لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف المؤسسة حكومية أو أهلية؛ حيث اهتموا بمعايير تمكين المرأة بنفس المستوى" (نجم، منور عدنان، 2013، ص ص 239 – 276).

أجرت دراسة **كاميليا الصلح و آخرون (2013)** "تحليلاً للدساتير و القوانين الأساسية على مستوى المنطقة العربية، و تبين منه إن القوانين و الأنظمة المتعلقة بالعنف ضد المرأة مشتتة بين مصادر مختلفة قد تصل في بعض الحالات إلى حد التعارض. فقوانين الأحوال الشخصية المستندة إلى المعتقدات الدينية قد تتعارض مع مصادر التشريع الأخرى فيما يتعلق بحقوق المرأة. و في الحالات التي تكون فيها التشريعات مناهضة للعنف ضد المرأة سارية، تكثر الشكوك إزاء فعالية مؤسسات إنفاذ القانون في تطبيقها. و من التحديات القائمة أيضاً، مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بشأن المساواة بين الجنسين. و تعوق كل هذه التناقضات قدرة الدول العربية على التصدي لمظاهر العنف ضد المرأة، و لا سيما وسائل العنف التي تعتبر من المحرمات الاجتماعية؛ مثل التعنيف الزوجي، أو العنف الجنسي ضمن العائلة" (الصلح، كاميليا و آخرون، 2013، ص 4).

كانت دراسة **رهام جعفري (2012)** حول دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة و المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، و توصلت إلى أن "مقاربة حقوق الإنسان المستخدمة في وكالات الأمم المتحدة لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي تعتمد على دور الدولة، و المنظمات غير الحكومية، و القوانين والمواثيق الدولية لوضع خطط للنهوض بالمرأة. و يتمثل دور الأمم المتحدة في كونه أداة للحكومات، و إن تنفيذ قرارات و قوانين الأمم المتحدة فيما يخص احترام و حماية حقوق المرأة يعتمد على رغبة، و إرادة، و ظروف، سياق حكومات الدول الأعضاء. و تتكون الأمم المتحدة من حكومات الدول الأعضاء، و هذه

الحكومات بمثابة وكلاء لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، و لا تملك الأمم المتحدة القوة لتحقيق و تنفيذ تلك القرارات و القوانين دون دعم الدول الأعضاء. و على الدول الأعضاء جعل تلك القرارات جزءاً من تشريعاتها، و خططها الاقتصادية، و الاجتماعية، و ثقافتها، و نظامها التعليمي. و هناك الكثير من الخطوات التي يجب اتخاذها في كل بلد؛ لإيجاد الرغبة السياسية لتنفيذ القرارات. و يتطلب ذلك سياسة تنسيقية مناسبة ما بين وكالات الأمم المتحدة و الفاعلين على المستوى الوطني؛ لضمان تلائم الخطط الوطنية التي تعنى بالنهوض بالمرأة، مع خطط و توجهات وكالات الأمم المتحدة حسب النظرية المؤسساتية لتفسير دور المنظمات الدولية" (جعفري، رهام عادل خضر، 2012).

ركزت دراسة **نسيمة عيساوي (2011)** على العنف الرمزي الأسري و الزوجي في المجتمع الجزائري، و توصلت الدراسة إلى إن هناك مايسمى "بعنف العرف الاجتماعي في المجتمع الجزائري و الذي يمارس على الأفراد؛ من خلال الحرمان من الراحة النفسية للزوجين، و استغلال الجهد العضلي للكنة، و تدخل الحماة في خصوصيات ابنها الزوجية و المالية، و رفض انفراد الزوجين بمسكن خاص. و يتمثل العنف الرمزي الزوجي في الممارسات التالية: رفض الكلام والإصغاء، و رفض المعاشرة الجنسية، و المنع من الكلام، و اللباس، و التزين، و الخروج، والأكل، بالإضافة إلى الإهانة و التحقير.

أما بالنسبة لمدى تضامن أو عدم تضامن أسرة الحالة مع أوضاع العنف الممارس فردياً من الزوج، و جماعياً من الزوج و عائلته، اتضح أن الحالات اللواتي نشأن في وسط يتسم بالعنف اللفظي، و الرمزي، و البدني - مع اختلاف الإساءات الكلامية، و الرمزية، و الجسدية، من وسط لآخر – ترفض أسرة الحالة المعنفة الطلاق برفضهم التدخل لفض النزاع الزوجي؛ خوفاً من لجوء الزوج لتطليق الحالة؛ مما يدفع المعنفة إلى التكيف مع العنف اللفظي و الرسمي بل و حتى البدني إلى أبعد الحدود، بدلاً من حدوث الطلاق و تشتت الأبناء. و أيضاً، كونه عنف مخفي عن الأنظار، أفضل من أن يتحول إلى عنف لفظي اجتماعي علني؛ و الممثل في الإساءات الكلامية للناس، و حتى الرمزية التي تحتقر المرأة المطلقة، و تجعلها عرضة لمختلف الإهانات و الاعتداءات، حسب اعتقاد الأسر ذات الخلفية المعنفة، خاصة التي تعيش ظروفاً معيشية صعبة" (عيساوي، نسيمة، 2011).

أظهرت نتائج **دراسة اللجنة الوطنية للسياسات السكانية (د.ت)** "إن 23% من النساء العراقيات المتزوجات ضمن حدود الفئة العمرية بين (15 – 45 سنة) سنة يتعرضن للعنف بأنواعه المختلفة؛ سواءً كان نفسيا، أو جسدياً، أو لفظياً، و 10% منهن يتعرضن للعنف الجنسي، في حين يتعرض 40% منهن للسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن. كما إن 55% من النساء لايعرفن الكثير من السلوكيات المصنفة عالمياً بأنها عنف، إذ حافظ موقف النساء من العنف الزوجي على مستواه؛ حيث توافق نسبة 59% من النساء على ضرب الزوج لزوجته لأي من الأسباب. و تتبني المراة العراقية أفكاراً متحيزة للرجل؛ حيث كان هناك موقف للمبحوثات إزاء حق المرأة في الترشح للانتخابات؛ إذ ترى 42% منهن إن المراة غير مؤهلة للمشاركة في الانتخابات كمرشحة، أو ناخبة، أو كليهما؛ لاعتقادهن إن هذا شأن يخص الرجال.

كان لمستوى التعليم دوراً مؤثراً على نسب تعرض المرأة للعنف؛ حيث تزايدت النسب مع انخفاض مستويات التعليم و العكس صحيح. كما ارتبط العنف بعلاقة عكسية مع التمكين الاسري، وتحديداً مؤشر قدرة المرأة على اتخاذ القرارات العائلية ؛فكلما تزايد تمكين المرأة قل احتمال تعرضها للعنف بكافة اشكاله و العكس صحيح.

أظهرت المعطيات إن ثلثي الرجال، و أكثر من نصف الشباب لا يدعمون و لا يعترفون بحقوق المرأة في المساواة مع الرجل في التعليم، و العمل، و اختيار الشريك، و تحديد عدد الأطفال، والزواج المبكر. و ترتفع نسب الرجال المؤيدين للعنف بين الأميين والذين يعيشون في أسر ممتدة. ويزداد تأييد الرجل للعنف في الأسر التي تميز بين الجنسين. و كان الرجال من الريف أكثر تأييداً للعنف ممن هم في المدن. و يتبنى الشباب ممن تراوحت أعمارهم بين (18 – 34) سنة مواقف أكثر تشدداً و توجهاً نحو العنف، وكانوا أكثر تقبلاً للقيم و الأفكار النمطية حول المرأة؛ مما يجعل من العنف ظاهرة تحظى بصفة القبول المجتمعي؛ لتوفر بيئة خصبة لإنعاشها و استدامتها.

أكدت نصف العينة التي تضمنها المسح القبول بفكرة اللجوء إلى الشرطة كمكان آمن تلجأ إليه المعنفة، إلا إن نسبة 3% من النساء المعنفات فقط يلجأون إليه فعلياً إذا تعرضن للعنف. و يعد الخوف من الفضيحة في مقدمة الأسباب التي تقف وراء عدم الثقة بالشرطة، يليه اعتقادهن بعدم قدرة هذه الجهة على حل مشاكل المعنفات" (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، د.ت، ص ص 15 - 45)

<u>على النطاق المصري</u>، توصلت دراسة **سمير حسن (2020)** عن آثار العنف ضد المرأة عليها، و كيفية مواجهته، إلى إن "العنف ضد المرأة يفقدها الثقة في نفسها و يصيبها بمجموعة من الأمراض النفسية؛ منها الاكتئاب، و القلق، و التوتر، و يصيبها بأمراض صحية و جسمية، كما لا تستطيع المرأة المعنفة تحديد أهدافها في الحياة؛ و بالتالي لا ترضى عن حياتها. و يمكن مواجهة هذه الآثار عن طريق المساندة الأسرية بجوانبها الوجدانية ، و المعلوماتية، و التفاعلية، المقدمة من أفراد الأسرة في حالات المرأة المعنفة؛ و التي من شأنها زيادة معنى الحياة لديها وتحديد المرأة لأهدافها" (حسن، سمير، 2020).

هدفت دراسة **عبر أحمد، و نورهان عبد الله، و هند العزب (2018)** إلى "معرفة محددات العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والجنسي الممارس ضد المرأة من قبل الزوج/الخطيب في مصر بالاعتماد على بيانات مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي. أظهرت النتائج وفقاً للمحددات الديموجرافية أن أكثر السيدات اللاتي يتعرضن للعنف الشديد هن الأكبر سناً واللاتي تتراوح أعمارهن بين 53 – 59 سنة. و يؤثر المستوى التعليمي للزوج/الخطيب على ارتكاب العنف ضد زوجته/خطيبته، حيث أوضحت البيانات إن الزوج/الخطيب ذو التعليم الثانوي أو المتوسط هو أكثر من يمارس العنف الشديد .و وفقاً للمحددات الاجتماعية والنفسية، كانت السيدات اللاتي لا يعانين من مشاكل صحية هن أكثر عرضة للعنف الشديد .أما طبقا لآراء السيدات حول حق الزوج/الخطيب في ممارسة العنف ضد زوجته/خطيبته، فإن عدم موافقة الزوجة على التصرفات العنيفة لزوجها، يجعلها أكثر عرضة للعنف الزوجي. و لا يؤثر المستوى الاقتصادي للأسرة على

ارتكاب العنف الزوجي، و على الرغم من ذلك كان ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع هم أكثر من يرتكبون أويمارس عليهم العنف الزوجي" (أحمد و آخرون، 2018).

توصلت دراسة **محمد راشد و آخرون (2017)** إلى "ارتفاع نسبة النساء المعيلات لأسرهن، وحاجتهن إلى قروض لإنشاء مشروعات إنتاجية تعينهن على أعباء و مشقة الحياة؛ خاصة و أنهن بلا عمل في الغالب، كما إنهن يسهمن في الإنفاق على الأسرة، و هن العائل الأساسي لها، بالإضافة إلى معاناة غالبيتهن من مشكلات تمكينهن اقتصادياً و اجتماعياً بمجتمعاتهن" (راشد و آخرون، 2017، ص ص 312 – 326).

أثبتت دراسة **هويدا عدلي** و **آخرون (2017)** "إن هناك فجوة نوعية واضحة وكبيرة لغير صالح النساء فى كافة مؤسسات الدولة المصرية باستثناءات قليلة؛ مثل عضوية المؤسسات النيابية، ولا يختلف الوضع كثيراً داخل منظمات المجتمع المدني. كما تظل القيود الثقافية فى مصر من أقوى أنواع القيود نتيجة استمرار هيمنة الطابع الذكوري الأبوي على الثقافة السياسية على الرغم من حدوث كثير من التحولات الإيجابية في السنوات الأخيرة، و لكنها مازالت إرهاصات وبدايات و لم تتحول إلى تيار رئيس. يوجد العديد من القيود التى ترجع فى جوهرها إلى طبيعة الثقافة المجتمعية المتوارثة عبر الأجيال، والتي تتحدد عبر عدد من العوامل؛ أبرزها :الخطاب الديني، و الثقافة الذكورية الأبوية المسيطرة على المجتمع المصرى بصفة عامة؛ مما يترك أثره على تصورات المصريين والمصريات بشأن وجود و حرية حركة المرأة في المجال العام. في ظل تلك العوامل، تجد المرأة المصرية نفسها أسيرة ثقافة جامدة، تنظر إليها على إنها موضوع أكثر من كونها ذات إنسانية فاعلة، و تضع على جسدها و على حركتها قيوداً تجعل تفاعلاتها مقيدة، و تعرضها لصور من القسوة، و العنف، و الإهمال، بحيث تحل المرأة ثانياً في معظم الأحيان. و تنتشر هذه الثقافة وتتجذر في المجتمع بشكل عام، و في المجتمعات الريفية و المجتمعات الحضرية المكتظة بالمهاجرين من الريف على وجه الخصوص. لذلك، يفرز المجتمع أنماطاً من الخطاب المعادي لفكرة
مشاركة المرأة، و هو خطاب ينتشر ويجد له أنصاراً في كل مكان، و يقترب بالتدريج من دوائر التأثير السياسي" (علي، هويدا و آخرون، 2017، ص ص 14 – 15).

ركزت دراسة **ناهد السيد (2017)** على أوضاع المرأة المعيلة، و أكدت على " إن بعض النساء المعيلات رغم كثرة مشكلاتهن إلا أن لديهن الكفاءة، والضبط المدرك، واستيعاب الأهداف؛ كأبعاد للتمكين النفسي، إلى جانب الوعي الانفعالي، و إدارة الانفعالات، والوعي الاجتماعي الانفعالي، وإدارة العلاقات كأبعاد للذكاء الانفعالي، و جودة الحياة، وفعالية الذات؛ وذلك لأنه ربما يعانين من مشكلات تزيد من مستوى صلابتهن وقدراتهن على تحدي الظروف الصعبة. و هنا، نجد المرأة المعيلة تقف صادمة أمام العقبات لكي تحقق أهدافها الحياتي؛ من تربية الأبناء، والسكنى الطيبة، و أن يتوافر لديها قدر من الوفرة الاقتصادية التي تعينها على الحياة" (نصر، ناهد السيد أحمد، 2017، ص 216).

توصلت دراسة **مرفت صدقي (2016)** إلى "ارتفاع نسبة النساء المعيلات اللاتي يعشن في مستوى معيشي منخفض، و كانت من أساليب تكيفهن الإيجابية لمواجهة تأنيث الفقر؛ إعداد أنشطة منزلية مدرة للدخل خاصة بالإنتاج الغذائي، و العمل عند الغير بالزراعة. أما أساليب تكيفهن السلبية

فكانت؛ إيقاف تعليم الأبناء، و الاتجاه نحو زواج الفتيات المبكر. و كانت من أهم المشكلات التي تواجه المرأة و ساعدت على انخفاض مستواها المعيشي؛ عدم وجود المال الكافي لتوفر الغذاء للأبناء، و عدم الحصول على الإرث من ذويها" (السيد، مرفت صدقي عبد الوهاب، 2016، ص ص 303 – 333).

تمحورت دراسة **رندا يوسف و آخرون (2015)** حول أشكال العنف ضد المرأة الريفية، وتوصلت إلى تعرض النساء لأنواع مختلفة من العنف من قبل أزواجهن تمثل في "العنف الجسدي؛ كالضرب، و الخنق، و سكب الماء الساخن، و استخدام الآلات الحادة، و الإجبار على الحمل المتكرر، و التسبب في عاهات مستديمة، و يأتي في المرتبة الأولى. يلي ذلك العنف النفسي متمثلاً في؛ الشتائم، و التسمية بأسماء الحيوانات، و السخرية أمام الآخرين، و النقد اللاذع، و المنع من زيارة الأهل، و الخصام لفترات طويلة، و التهديد بالطرد من المنزل بسبب إنجاب البنات. ثم العنف الاقتصادي، و يظهر في؛ البخل، و عدم الإنفاق على الأسرة، و الإجبار على الاقتراض من الآخرين. و أخيراً، العنف الجنسي؛ و يتمثل في الإجبار على ممارسة العلاقة الجنسية، و إهانة المرأة أثناء أو بعد العلاقة الحميمة، و تعاطي الزوج للمنشطات الجنسية، و اهتمام الزوج برغباته فقط وعدم الاهتمام برغبات المرأة، و عزوف بعض الأزواج عن هذا الأمر دون مراعاة لحق المرأة في ذلك.

كما تتعرض النساء للعنف من باقي أفراد الأسرة متمثلاً في؛ التمييز بين الولد و البنت في الأسرة؛ في المعاملة، و الحنان، و التعليم، و إعطاء الأموال، و حرية الخروج من المنزل لزيارة الأهل و الأقارب، و اللعب مع الأصدقاء، و الأكل و الشرب. و أيضاً، عدم أخذ رأي الفتاة في شريك حياتها، و تزويجها من الشخص الذي ترغبه العائلة في سن مبكر بدون إكمال تعليمها. و كذلك إجراء عمليات الختان للفتيات، و حرمانها من الإرث؛ لطمع الأخوة الذكور في الميراث. و تتعرض النساء أيضاً للعنف في الأماكن العامة، و تركز في التحرش الجنسي في وسائل المواصلات، و الشوارع، والمستشفيات، و المصالح الحكومية" (سلطان و آخرون، 2015، ص ص 143 – 160).

بينت دراسة **سوسن فايد و آخرون (2015)** "من خلال آراء الخبراء، إن ثمة مجموعة من المتغيرات الاجتماعية هي المسؤولة عن ظاهرة التحرش الجنسي؛ و لعل أبرزها يتمثل في أزمة القيم في المجتمع، و تراجع دور بعض المؤسسات الهامة؛ مثل الأسرة، و المدرسة، و المؤسسات الدينية. كما أجمعت الآراء على أن الإعلام يؤدي دوراً بارزاً في إثارة الغرائز؛ من خلال تقديمه للمرأة على إنها سلعة، و ربطت بين الظاهرة و بين ارتفاع سن الزواج. كما أرجعت بعض الآراء الظاهرة إلى طريقة لبس البنت الذي من الممكن أن يعرضها للتحرش الجنسي. و ربطت بعض الحالات بين الظاهرة و بين تراجع دور الأمن و غياب العقاب الرادع خاصة في مرحلة ما بعد الثورة. كما اجمعت الآراء على قدم الظاهرة، و لكنها تزايدت في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ. و أكدت معظم الآراء على أن فعل التحرش الجنسي هو فعل قصدي متعمد" (فايد و آخرون، 2015، ص ص 136، 137).

تناولت دراسة **مجدي جمعة (2014)** "عدم وجود نص تشريعي صريح في قانون العقوبات المصري أو أي قانون آخر يجرم التحرش الجنسي و يضع له العقوبة المناسبة. حيث تبدو آثار رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الرغم من التشدد في العقوبات التي نظمها المشرع المصري مؤخراً لحماية العرض، فا للقاضي في مواد الجنايات أن ينزل بالعقوبة إلى ما دون ذلك، وفقاً للحدود التي ترسمها

المادة (17) من قانون العقوبات المصري؛ حيث يستطيع القاضي أن يهبط بالعقوبة المنصوص عليها درجة أو درجتين، و ذلك دون أن يكون على القاضي إبداء أسباب إنزال العقوبة. وفي ضوء ما يسببه كشف العذرية من ألم نفسي شديد للمجني عليهن؛ فإن الأمر يطرح أهمية البحث عن بديل آخر للإناث لا يسبب هذا الألم النفسي. و اتضح إحجام عدد كبير من المجني عليهن في مثل هذه الجرائم عن الإبلاغ بالأقسام و المراكز؛ لما يسببه هذا الأمر من حرج بالغ لهن؛ نظراً لعدم رغبتهن في التعامل مع مثل هذه الموضوعات مع ضباط الشرطة من الذكور" (جمعة، مجدي، 2014).

بناءً على ما سبق، نجد تشابهاً في قضايا المرأة على مستوى الدول و القارات المختلفة؛ سواءً كانت دولاً محورية، أو شبه محورية، أو هامشية. و تركزت تلك القضايا في تعرض المرأة للتحرش الجنسي؛ سواءً كانت طالبة أو امرأة عاملة، حيث اهتمت الدراسات بهذه القضية على نطاق واسع. يليها عدم توظيف المرأة و تفضيل الذكور عليها في العمل، و عدم مساواتها بالرجل في الأجور والترقيات، و صعوبة تقلدها للمناصب. تلى ذلك التعرض لعدم المساواة بين الجنسين في سياسات الرعاية الصحية، و تعرض المرأة للعنف الزوجي و الأسري؛ سواءً كان عنفاً نفسياً، أو جسدياً، أوجنسياً. و أخيراً، تعرضت دراستان لجرائم الشرف، و انخفاض مستوى دخل المرأة و عدم تمكينها اقتصادياً.

تشابهت قضايا المرأة على النطاق العربي مع النطاق العالمي مع اختلاف ترتيب الاهتمام بها، حيث شغل العنف الزوجي والأسري؛ سواءً كان نفسياً، أو جسدياً، أو جنسياً، أو اجتماعياً، أواقتصادياً، أو صحياً، المكانة الأولى، و حظي بالدراسة على نطاق واسع. يليه تعرض المرأة للتحرش الجنسي؛ سواءً كانت طالبة، أو امرأة عاملة، أو عبر شبكة الإنترنت. ثم يأتي عدم توظيف المرأة وتفضيل الذكور عليها في العمل، و صعوبة تقلدها للمناصب. تلى ذلك، تعرض المرأة للقتل بدافع الشرف، ثم معاناة المرأة من القوانين التمييزية و الافتقار إلى الحماية القانونية. و أخيراً، النظرة السلبية للمرأة المعيلة، و انخفاض مستوى دخل المرأة و عدم تمكينها اقتصادياً.

و لم تختلف اهتمامات الدراسات المصرية عن الدراسات العربية كثيراً، فشغلت قضية العنف الزوجي والأسري؛ سواءً كان نفسياً، أو جسدياً، أو جنسياً، أو اجتماعياً، أواقتصادياً، أو صحياً، المكانة الأولى. تلى ذلك الاهتمام الكبير بدراسة أوضاع المرأة المعيلة، و العقبات التي تواجهها، وقضية تأنيث الفقر. و أخيراً، معاناة المرأة من القوانين التمييزية و الافتقار إلى الحماية القانونية.

ب- دراسات تتعلق بتناول السينما لقضايا المرأة:

<u>على النطاق العالمي</u>، ناقشت دراسة **سوناكي باتنيك (2022)** فيلم "Gagngubai Kathiawadi من وجهة نظر النظرية النسوية؛ حيث يرغب المخرج سانجاي ليلا بهنسالي في التأكيد على الاستفادة من بيئة الانتفاضة النسوية وثقافة فرعية متنامية للنساء اللواتي يبحثن عن الوكالة على حياتهن الخاصة في شبه القارة الهندية، و لكن المشهد يلحق في النهاية ضرراً أكثر من نفعه للبطولة و التضامن النسويين. و تعتبر جانجوباي العاهرة صاحبة السلطة الأعلى في منطقة كاماتيبورا الخاصة ببيوت الدعارة، و من هنا تنشأ بين عاملات الجنس نوع من (الأختية)؛ للنضال من أجل تحقيق الشرعية؛ كنوع من الاستراتيجية التعاونية للنسوية و تاريخ المرأة. و تتعرض النساء في هذا السياق لحالة من

العنف الجسدي، يتم حله عن طريق المنقذ الذكر. و أكد الفيلم على (تسليع المرأة) و بيعها مقابل المال من أجل المتعة، و إظهارها بمظهر الضحية؛ مما عمل على إضفاء بريق على العمل الجنسي والعامل بالجنس و لكن دون ترميزهم في تلك النظرة الأنثروبولوجية الاستعمارية، مع محاولة وهو إعادة إنتاج جسد جانجوباي و مهنتها على إنها نقية وعذرية وحتى قديسة في رغباتها، و هو ليس جديداً - بالطبع - على بوليوود أن تصوّر شخصية البغي من خلال عدسة الإخلاص والتدين عند السعي إلى القبول. و يؤكد الفيلم من باب الدعم (للنظام الأبوي) على إن المشكلة الحقيقية لتحرير المرأة هي النساء - فالرجال غالباً ما يكونون مستعدين للمساعدة، و ما لم تعترف النساء بقوة الرجل والعطاء، فسوف يسبحون في الظلام"(Pattnaik, Sonali, 2022).

تناولت دراسة **يومانج جوبتا** و **راكيش براكاش (2021)** "الأسلوب الذي تتقيد به سينما بوليوود في عرض سمات محددة للأنوثة؛ و بمعنى آخر تقيدها بالصورة النمطية للمرأة. و أيضاً، مدى نجاحها في تمثيل درجات مختلفة للمرأة في مجتمع يتمتع بقيم أبوية. و توصلت الدراسة إلى إنه من الصعب الوصول إلى نتيجة مناسبة عندما يتعلق الأمر بتصوير المرأة في السينما الهندية؛ حيث إن النساء في الهند لا ينتمين إلى أي مجموعة متجانسة؛ فهن ينتمين إلى طبقات و ديانات، و أوضاع اجتماعية و اقتصادية مختلفة، و لديهن رغبات و طموحات مختلفة. نتيجة لذلك، تعيش النساء حياة مختلفة؛ وبالتالي لا يمكننا أن نستنتج إن النساء في السينما الهندية يتم تصويرهن بطريقة متطابقة. أما بالنسبة لسمات الإنوثة، اتضح إن تجسيد النساء في الأفلام أو كشف أجسادهن أمر غير أخلاقي، ولكنه اختيار شخصي للممثلة و المخرجين لجذب الجمهور. لكن، يحمل الجنس الذي يتم تصويره على شاشة السينما رسالة للجمهور تؤكد على الصور النمطية الموجودة في المجتمع مسبقاً؛ لذا يضيف الفيلم إلى الحلقة المفرغة لهذا المجتمع النمطي" (Gupta & Prakash, 2021, pp 4856-4863)

استخدمت دراسة **ستيفاني ديفيز (2018)** "أسلوباً متعدد المناهج يجمع بين السيميائية النسوية والتقليدية، و النقد السردي؛ لدراسة أربعة أفلام للمخرج جيمس توباك Toback؛ هي: الحب والمال، مكشوف ، تايسون ، مغوي و مهجور. كشفت النتائج إن توباك بنى عالماً وهمياً يصور النساء كشيء، و يدعم التوقعات الأبوية لأدوار الجنسين، و يعزز الروايات التاريخية الضارة عن الأنوثة، ويصور الحياة الجنسية للمرأة على إنها أداة للرجال. حيث يعرض النشاط الجنسي للنساء ليس على إنه جزء فطري من شخصياتهن، و لكن هو مطلب للرجال ينكرونه أو يؤيدونه، يريدونه من المرأة أو ينعتونها بالعاهرة عندما يزهدونها؛ مما يقدم تعزيزاً ساماً للروايات الثقافية التي تولد الانتهاكات الجنسية للمرأة كالتحرش الجنسي بها و الصمت المفروض حولها. كما أكد توباك في أفلامه الأربعة على كون المرأة سلعة جنسية موضوعية لصالح الرجل، و لكن الجنس للمرأة هو سقوط" (Davis, Stefanie Leigh, 2018)

اهتمت دراسة **فاتيكا سايبال (2018)** "بمعرفة مدى واقعية الشخصيات النسائية في أفلام بوليوود، وما إذا كانت صورتهن في الأفلام السينمائية الهندية تعكس صورتهن النمطية في المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى إن السينما عكست الطابع المؤسسي للقيم الأبوية؛ حيث إن الشخصيات النسائية مثال للفضيلة و القيم، و تتمتع بالولاء و الطاعة للزوج، و سلبية و ضحية ترفض مغادرة منزل زوجها على الرغم من العنف الجسدي و العاطفي الشديد؛ بحجة عدم ترك منزل الزوجية إلا عند وفاتها. كما إن

شخصيتها ترتبط بالشخصية الذكورية و ليس لديها وجود مستقل، و تضحي بحياتها المهنية الناجحة لتعيش في نعيم الزوج، و على الجانب الآخر، يبرأ الزوج من الزنا ويعود إلى شريكه الشرعي أي الزوجة في نهاية القصة، مثل هذا التصوير له دلالات أخلاقية قوية مرتبطة به. كما يوضح كيف تتنافس امرأتان ضد بعضهما بعضاً للفوز بالرجل نفسه، بينما يستمتع بانحرافه علانية. أيضاً، لا يُنظر إلى النساء على أنهن أدنى مرتبة جسدياً من الرجال فحسب، بل يُنظر إليهن على إنهن أدنى منزلة من الناحية الفكرية؛ حيث لا يبذل صانعو الأفلام جهداً لربط صفات مثل الفكر و صنع القرار بالشخصيات النسائية. و من المفارقات إن النساء لم يظهرن مطلقاً في أماكن عملهن، فهن في الغالب يتواجدن في المنزل و المطبخ. و على الرغم من كونهن نساء حديثات و واثقات، إلا إنهن يخضعن لرغبات أسرهن و يتم تدجينهن في النهاية. كان هذا مؤشراً على حقبة كانت فيها النساء المتعلمات المستقلات اقتصادياً غير حساسات و غير مهتمات؛ و بالتالي استنتجن إن المرأة لا تنجح إلا في أدوار التنشئة، و تهيمن هوية عائلتها على هويتها المهنية. و في مثل هذه الأفلام، تم تعزيز الدور المنزلي للمرأة من خلال استخدام رموز مثل؛ mangalsutra و sindoor و تفصيل عادات الزفاف. و كان يُنظر للمرأة العصرية على إنها تشكل تهديداً لهيكل الأسرة الهرمي؛ و من ثم فقد تحولت خلال الفيلم إلى زوجة/شريك بسيط و مضحي. إذن، كان عقد التسعينيات في السينما الهندية هو الذي أشاع نوع الدراما العائلية التي عززت القيم الأبوية للمجتمع الهندي، و وضعت شروطًا للأنوثة المثالية.

حاولت السينما المعاصرة استكشاف مواضيع محظورة؛ مثل النشاط الجنسي، والخيانة الزوجية، و تأجير الأرحام، و الطلاق، و الصراعات التي تواجهها النساء عندما يقررن التفوق في المجال الذي اخترنه مثل الأفلام التي تتحدث عن اللاعبات الرياضيات، و ما يواجهنه من صعاب، وصراعهن بين الأسرة و المهنة. بالإضافة إلى تقديم هيمنة النظام الأبوي في المجتمع، و الذي لا يتمثل في ممارسة العنف بالضرورة، و لكن تظهر هيمنته في إنكار حرية المرأة و قهرها" (Sibal, Vatika, 2018, pp 65-75)

ركزت دراسة **نيكيتا فيزاس** و **يافون كوسما (2017)** على "التحليل النفسي النسوي للفيلمين اليونانيينNoirs Efialtis / Nightmare و O Ergenis / The Bachelor. و توصلت إلى أن كلا الفيلمين ناقش النظام الأبوي المعرض للخطر، حيث ترفض المرأة سيطرة الرجل عليها من خلال العلاقة الجنسية، و اختيارها الابتعاد عنه، و تهديد هيمنته الذكورية، و قبولها بتصرفاته التي تتسم بجنون العظمة و الذهان؛ مما يجعل المرأة تنحرف عن المعايير الأبوية و الأعراف التقليدية في اليونان" (Fessas & Kosma, 2017, pp 83 – 109).

تمحورت دراسة **أسماء أيوب** و **ماريزا كيوريس (2017)** حول "تحول المعالجة التقليدية لقضايا المرأة في سينما بوليوود من التقيد بالسلطة الأبوية و الإخلاص للتقاليد الهندية القديمة، إلى تأثير الهجرة و العيش في بلاد المهجر على السلطة الأبوية و أوضاع المرأة الهندية في تلك البلدان؛ كون السينما الهندية الآن عابرة للقارات خارج الحدود الوطنية. و يمكن ربط الأفلام بتطور دور المرأة في المجتمع الهندي. حيث كانت النساء في الهند ضحايا التقاليد التي فرضت على الأرامل، وقواعد العلاقات السائدة بين الحماة / زوجة الابن، و طبيعة العلاقات الأبوية السائدة في مثل هذه الأوضاع. أما في السنوات التي تلت عام 1990م، أصبح صانعي أفلام بوليوود أقل إخلاصاً للأنماط القديمة فيما يتعلق بالمرأة.

حيث يتم التركيز الآن على استقلالية المرأة في العمل و تربية الأبناء بدون الحاجة لربط حياتها بالرجل و تبعيتها له؛ مما يشير إلى تغيير سياسة النوع الاجتماعي في الأفلام؛ من تفكيك النموذج القومي للمرأة التي يتعين عليها الاختيار بين عالمين، و إمكانية التقاء الثقافات بشكل إيجابي على أرض محايدة" (Ayob & Keuris, 2017, pp 35 – 58).

قدمت دراسة **جين أودري (2016)** "تحليلاً لعرض المرأة الروسية كموضوع جنسي في السينما الأمريكية، و سعت لتفكيك الأيديولوجيات وراء هذه الصورة النمطية. و قد اتضح إظهارها في سياقات جنسية يمكن اختزالها في الإتجار بالجنس، و طلب الزواج عبر البريد، و التجسس الجنسي؛ مما يعني الحاجة إلى نبذ رواية العبودية البيضاء للجنس، و الاتجاه نحو الإيجابية الجنسية، و التمكين الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، مع التشجيع على انتهاج دبلوماسية ثقافية ملتزمة لمنع حرب باردة أخرى، و القضاء على لغة الإهانة المستمرة" (Audrey, Jane Black, 2016).

فحصت دراسة **نودرات رازا (2015)** و فككت "أدوار الجنسين في أفلام بوليوود من خلال خطاب تنمية تمكين المرأة. و اتضح إن غالبية أدوار الجنسين في أفلام بوليوود تتعارض مع الصورة التي يقدمها خطاب تنمية تمكين المرأة، و تصوير النساء ككائنات سلبية؛ مما يشكل حاجزاً أمام تمكين المرأة؛ حيث إن صورة المرأة الهندية المثالية تعتبر مشروعاً قومياً، ينطلق من وضع الهند بعد الاستقلال كوسيلة لبناء الأمة؛ لذا لا تزال المرأة – مع استثناءات قليلة – تصور من خلال وجهة نظر المشروع القومي. و تبرر السلطة الأبوية هذا الوضع، بأن مفهوم تمكين المرأة يحمل طابعاً غربياً يجب أن نحمي النساء الهنديات منه" (Raza, Nudrat, 2015).

أكدت دراسة **روتشي أجاروال (2014)** على "التحول الكبير الذي شهدته السينما الهندية في طريقة تصوير المرأة من خلال الأفلام؛ حيث تصور الأفلام المعاصرة النساء على إنهن أكثر استقلالية، و ثقة، و توجهاً نحو الحياة المهنية. و بذلك، نجد تأثيراً للسينما على المجتمع الهندي الأبوي، و انعكس محتواها على البيئة الاجتماعية؛ حيث أصبح الدور الذي تؤديه المرأة في السينما الهندية نموذجاً يحتذى به للنساء الأخريات" (Agarwal, Ruchi, 2014, pp 117-132).

بينت دراسة **جانيت ويلسون (2014)** إن "الأفلام الهندية العائلية صُنعت بشكل خاص لربط المهاجرين و المغتربين الهنود بثقافة الوطن الأم، و مساعدتهم على الاحتفاظ بها، و إشباع حنينهم لهذا الوطن. لذا، حرص صناع الأفلام في بوليوود على الحفاظ على أيديولوجيات الجنس، و الطبقة، و الدين، في أفلامهم، حتى مع بداية تيار الحداثة في التسعينيات، و إنه لا يجب تجاهل الحقائق الاجتماعية على الرغم من العولمة غير السياسية. و بذلك، تعتبر الأفلام الهندية مشروع هوية، و تم إعادة رسم الحدود الوطنية من خلال الإشارة إلى سياسة النوع الاجتماعي؛ باعتبارها بوصلة أخلاقية، فتم التركيز على الحاجة للحفاظ على الجنس، و طهارة المرأة، و وجوب حماية الذكور لها للحفاظ على عفتها، و إبراز هيكل الأسرة بسيطرة السلطة الأبوية، و ضعف الأنثى في حضوره"(Wilson, J. M., 2014).

ناقشت دراسة **أوتارا مانوهار** و **سوزان كلاين (2014)** "كيف إن التصوير النمطي و الدرامي للاعتداء الجنسي في الأفلام الهندية قد يؤدي إلى تصورات غير مناسبة حول ما يحدث قبل، و أثناء، و

بعد الاعتداء الجنسي. تم تصوير الإناث في السينما الهندية على إنهن المسؤولات عن الاعتداء الجنسي، و الذي يصاحبه اعتداء لفظي من قبل الذكور، و تقاوم النساء الاعتداء، و لكنهن يتعرضن بعده – في الغالب – لضرر اجتماعي، أو فقدان حياتهن أثناء وجود الجاني، أو تُقتل المرأة من قبل عائلتها، و يظل الجاني بدون محاكمة. كما لوحظ إن كلمات أغاني الأفلام الهندية تحتوي على صور جنسية صريحة، و نظراً لشعبيتها بين الشباب الهندي؛ فإنها تترك أثراً على مواقف و اتجاهات الأدوار بين الجنسين؛ مما يؤدي لتسليع المرأة" (Manohar & Kline, 2014, pp 233–245).

حللت دراسة **سريجيتا ساركر (2012)** "الأفلام التي تركز على قضايا المرأة في الهند و التي تمت صناعتها باللغة الهندية، بالمقارنة بين الصورة النمطية للمرأة في الأفلام التجارية في بوليوود، و الأفلام المحلية التي تعتبر سينما موازية. و الهدف من هذا التحليل معرفة تمثيل المرأة في هذه الأفلام؛ حتى تشجع على التغيير في المجتمع الهندي الذي تسيطر عليه السلطة الأبوية. و توصلت الدراسة إلى إن السينما الموازية تتمتع بتقنيات السرد الفاتنة و المسلية للسينما التجارية؛ كالرقص، والأزياء، و لكنها في نفس الوقت تستخدم وصفاً جاداً لمشكلات النساء، و تنشر الوعي بينهن. وتحمل الممثلات في السينما الموازية مسؤوليتهن الاجتماعية، و كان لهن تأثير كبر أو صغر؛ حيث ساعدن النساء – من خلال أفلامهن – على استعادة الثقة في أنفسهن التي فقدنها نتيجة خضوعهن للرجال. كما أوصلن رسالة للنساء غير المتزوجات و الجيل القادم للتركيز على دراستهن، و تعليمهن؛ من خلال التأكيد على أهمية الاستقلال المالي، و إن على الزوجات زرع الثقة في النفس في بناتهن، وتعليم أبنائهن معاملة المرأة باحترام. كما تحدت هذه الأفلام القواعد العامة، و أكدت على إنه لا يجب أن يؤخذ الاعتداء الجنسي على النساء داخل المنزل و داخله على إنه أمر مسلم به؛ لأنهن قادرات على أن يصبحن زوجات عظيمات. و على الرغم من ذلك، لم تنجح هذه الأفلام في تقديم أي حل للنساء اللواتي يواجهن هذه المشاكل في الواقع؛ لأن الغالبية منهن يعتمدن مالياً على الزوج؛ حيث إنه ليس لديهن طريقة أخرى لإعالة أنفسهن مالياً بسبب قلة التعليم، و الحصول على الدعم المالي من والديهم. بالإضافة إلى المحظورات المرتبطة بالمطلقات في الهند، و مدى الإذلال المجتمعي الذي يواجهنه مع أفراد أسرهن.

في النهاية، يحاول النوع الموازي إظهار أحداث حقيقية في أشكال مختلفة بدلاً من مجرد الترفيه مثل دور السينما التجارية. لذلك، فإن تمثيل المرأة في السينما الموازية هو أفضل تعليق على مختلف المشاكل التي تواجهها المرأة. و تحاول هذه الأفلام - على الأقل - إثارة التفكير النقدي من خلال زيادة وعي المرأة بوجود بدائل، حتى لو كانت تتخذ خطوة صغيرة؛ مثل البدء في احترام نفسها وتجاربها، و تربية النساء على أن يكون الجيل الجديد معتمداً على الذات"(Sarkar, Srijita, 2012).

ركزت دراسة **كاثرينا ليندنر (2012)** على "ممارسة السحاق في الأعمال السينمائية و خاصة الفيلم الرياضي النسائي، و مدى تمثيل الهويات و الرغبات السحاقية داخله؛ تعبيراً عن المشاهدات اللاتي يحملن ذات الميول. و توصلت الدراسة إلى إن الأفلام الرياضية كانت مقتصرة على الذكور فقط، و تدور حول أبطال من الذكور، و تستهدف جمهوراً من الذكور في المقام الأول، ثم دخلت الشخصيات النسائية الرياضية إلى هذا العالم المذكر مما أدى لظهور مشكلات؛ مثل تعدي النساء على الممارسات الجسدية ذات الوضع الاجتماعي و ممارستها، و وضع الممارسة الجسدية النسائية في دائرة الانتباه؛ أي التركيز على نوع من يمارس الحركة أكثر من الحركة الرائعة في حد ذاتها. هذا بالإضافة

إلى إظهار الشخصية الرياضية الأنثوية بمظهر ذكوري؛ من حيث شكل الجسم، والأفعال الذكورية؛ مما يعني امتداد سيطرة النظام الأبوي إلى المجال التجاري و الجنسي لصور الرياضة الأنثوية. و غالباً ما يتم استبدال البطل الرومانسي الذكر بأنثى تتصرف على شاكلته و بنفس النظرة دون تغيير في العلاقات السحاقية كما لو كانا من جنسين مختلفين.

و على الرغم من وجود أفلام رياضية نسائية تتسم بالممارسات السليمة المستقيمة، و تحوي هويات جنسية مخالفة ترتبط بها، فإن ذلك لا يعني تجاهل الرؤية الصريحة للرياضية السحاقية؛ حيث تقوم بعض الأفلام الرياضية النسائية بتضمين هذه الشخصيات؛ توفيراً لنقاط مشاركة خاصة مع الجماهير السحاقية. و لكن نظراً لما تتعرض له هذه الفئة من قمع؛ فإنه يتم الاعتماد على (علامات مشفرة)؛ حيث تظهر بعض الإشارات (الإيماءات، و الملابس، و المظهر، و السلوكيات) المستخدمة داخل الثقافات الفرعية السحاقية، و قد استخدمت السينما هذه العلامات لتتحدث إلى المشاهدات السحاقيات بشكل خاص (مشفر) لتأكيد هوياتهم كمجموعات و أفراد؛ و بالتالي أسهمت السينما في إعادة التشكيل الاجتماعي و الثقافي الأوسع للهوية و الذاتية؛ لأنه يسمح بالإقرار بخصوصية معينة للهوية السحاقية، و الذاتية، و الرغبة، دون الرجوع إلى المفاهيم الأساسية و التاريخية عن الجنس والنوع" (Lindner, Katharina, 2012, pp 277-393).

تناولت دراسة **بياتا هوك (2010)** "تمثيل المرأة في السينما المجرية، و ما إذا كانت الدولة الاشتراكية قد تبنت خطاباً تحررياً و سياسات تستهدف توظيف المرأة و إدماجها في المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى إن هموم المرأة بعيدة عما تم طرحه في الأعمال السينمائية في حقبة الدولة الاشتراكية. و قد تغير تناول قضايا المرأة عبر المراحل المختلفة للسينما المجرية. ففي حقبة الخمسينيات، كانت الشخصيات الأنثوية تتمتع بجمال و جاذبية، و يتم تسليع المرأة في الحبكات السينمائية و عرضها كديكور و محط تحديق الذكور بدون عرض أي قضية تخصها. و مع دخول حقبة الستينيات، تراجع جمال الممثلات و تحولت الموضوعات إلى أحداث الحياة اليومية، والصراعات في المنزل و العمل، و الابتعاد عن القصص الرومانسية بين الرجل و المرأة؛ و من ثم استبعاد المرأة تماماً من السرد السينمائي. أما في السبعينيات، تم توجه نحو تصوير النساء باعتبارهن ضحايا عنف الذكور؛ انتقاماً من النظام الأبوي، و رد فعل لتنامي نشاط الحركات النسوية، ثم أصبحت هذه النوعية من القضايا حالات نادرة في سينما الثمانينيات. و في سينما التسعينيات و ما بعدها، كان التركيز على إن العنف الذي يرتكب ضد المرأة غالباً ما يكون جنسياً و شديد الوحشية؛ لذا تعددت مشاهد الاغتصاب في الأفلام كوسيلة لمعاقبة النساء، بالإضافة لاستخدام النساء كموضوعات جنسية مثيرة؛ و هو نوع من اللحاق بالركب التعويضي، و شكل من أشكال الوصول السهل إلى المواد الإباحية الناعمة بعد فترة كانت فيها المناقشة المفتوحة للمسائل المتعلقة بالجنس غائبة إلى حد كبير عن المجال العام. و أصبح اليوم هناك تركيز كبير على النشاط الجنسي للمرأة في سينما ما بعد الشيوعية، و تم إيلاء اهتمام أقل للمشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة، و بدأت معالجة قضايا المرأة و صياغة شخصيتها تتسطح في هذه الأفلام" (Hock, Beata, 2010, pp 9-30).

تمحورت دراسة **سانجينا ساثيان (2010)** حول "تناول أفلام بوليوود لتأثير العيش في بلاد المهجر و اغتراب المرأة الهندية على شخصيتها و تحولها إلى شخصية مناهضة للقيم الأبوية في عالم ما بعد الاستعمار، بعدما كانت شخصيتها متوافقة مع تلك القيم في الأفلام المناهضة لحقبة الاستعمار؛

حيث أصبحت أكثر تحرراً، و لا تلتزم بالمفاهيم التقليدية المرتبطة بالأخلاق و الجنس، وطرق تقييد النشاط الجنسي الأنثوي داخل حدود الدولة القومية. و على الرغم من ذلك، لا يعني الابتعاد عن القيم الأبوية في أفلام بوليوود الحديثة إنها خالية من ظل الرجل الذي يهيمن على المجتمع. و تستمر الأفلام في تصوير أجساد النساء على إنها كائنات جنسية، و تتعامل – غالباً – مع الموضوع الأنثوي من خلال وجهة نظر العلاقة و ليس كموضوع مستقل. و قد خلقت الطبيعة العابرة للحدود لهذه الأفلام وعياً و درجة من القبول على مضض داخل بوليوود؛ حيث أمكن دمج الثقافة الهندية مع الثقافة الغربية بطريقة تصالحية و ليست قتالية" (Sathian, Sanjena, 2010, pp 22-41).

على النطاق العربي، ركزت دراسة **سميحة عقون (2020)** على قضايا المرأة الجزائرية التي تمت مناقشتها في فيلم (بابيشة)، و "توصلت إلى أن أهم القضايا التي تعاني منها المرأة الجزائرية خاصة في فترة (العشرية السوداء) كانت تتعلق بالحريات الفردية للجنسين، و لا سيما لحريات الشخصية؛ كحرية المعتقد، و حرية الأسلوب المعيشي، **و** حرية الملبس، و حرية المظهر. كما أشار الفيلم إلى وجود ازدواجية في النظر فيما يتعلق بمسألة حرية المرأة؛ حيث يعلي المجتمع الذكوري من قيمة الرجل و تعاني فيه المرأة من القمع، و الاستبداد، و التهميش. كما طرح الفيلم قضية تحقيق المساواة الجندرية في الحقوق و الواجبات، و ضرورة التساوي في المجالين العلمي و العملي؛ عن طريق أهمية استكمال المرأة لدراستها، و امتهانها المهنة التي تحبها حتى لو كانت من غير المألوف أن تمتهنها النساء" (عقون، سميحة، 2020).

أكدت دراسة **سلمى مساعدي (2018)** على "نجاح السينما الجزائرية إلى حد بعيد في تصوير معاناة الشعب الجزائري إبان فترة الاستعمار الفرنسي، و نقل ما قدمه من تضحيات جسيمة لأبطال ضحوا بأنفسهم في سبيل حرية الجزائر فصنعوا بذلك أعظم البطولات. و على الرغم من اقتراب السينما الثورية من الواقع الذي عايشته المرأة الجزائرية خلال تلك الحقبة، إلا إنها لم تتمكن من نقل الصورة الكاملة له؛ سواءً من خلال نقل معاناة النساء الجزائريات اللائي تعرضن لأبشع صور التعذيب و القهر، أو من خلال تصوير بطولات المجاهدات و المناضلات في صفوف جيش التحرير، و مساهمتهن الفعالة في إنجاح الثورة التحريرية جنباً إلى جنب مع إخوانهم من المجاهدين الرجال. هكذا، تظهر المرأة في السينما الثورية الجزائرية بصورة هامشية لا تعكس الواقع كما هو، بل ترتبط كثيراً بالرؤية الإخراجية التي تعطي الأهمية الكبرى للبطولات الرجالية فقط" (مساعدي، سلمى، 2018).

تمحورت دراسة **عبد الحفيظ عيوني (2015)** حول صورة المرأة في السينما الجزائرية في مرحلتي ما قبل الاستعمار و ما بعده. و توصلت الدراسة إلى التركيز على نضال المرأة ضد الاستعمار في المرحلة الأولى، أما في مرحلة الاستقلال فتم التركيز على معاناة المرأة من عنف الرجل المتسلط عليها من طرف مجتمع ذكوري يمارسه بأشكال متعددة، و عن طريق تكريسه بواسطة المؤسسات، و حتى التطرف الديني" (عيوني، عبد الحفيظ، 2015).

توصلت دراسة **بسمة بلخرشوش (2015)** إلى مجموعة قضايا تخص المرأة الجزائرية تم طرحها في فيلم رشيدة، كانت على النحو التالي: "حمل الفيلم خطاباً أيديولوجياً يدعو إلى تحرر المرأة من القيود و الضغوطات التي يفرضها الرجل، و العادات، و التقاليد. و تم طرح فكرة ضغوط المجتمع

على المرأة المطلقة أو الأرملة التي تعيش بمفردها، و المشاكل التي تتعرض لها. كما أبرز الفيلم أشكال العنف الموجه ضد المرأة؛ كالعنف الجسدي، و الأسري، و النفسي، و الاقتصادي؛ كتعرض المرأة للضرب، و الاغتصاب، و نظرة المجتمع لها بناءً على ذلك، و ضرورة احتواء المجتمع للمرأة المغتصبة، و إن وسيلة التمكين الوحيدة كانت دعم الأم و حمايتها للابنة المغتصبة. وتم إبراز شغل المرأة لمناصب مرموقة أكسبتها قوة و سلطة على الرجل"(بلخرشوش، بسمة، 2015).

و باحتواء دراسة **نجمة زراري (2011)** على تحليل للفيلمين الجزائريين (وراء المرآة) وعائشات)، توصلت لمجموعة نتائج تتركز في "تعرض المرأة للعنف الأسري و العنف المجتمعي، في سياق الأنساق الفكرية ، و الثقافية، و الدينية، و منظومة القيم، و الأعراف ، و العادات، و التقاليد، والتوجهات، في المجتمع الجزائري، خاصة ما تواجهه الأم العازبة و المرأة المغتصبة، من تعنيف مجتمعي، و عنف من الدولة، و القانون، بالإضافة إلى عنف الرجل؛ مما يؤدي إلى عواقب وخيمة. وتم التأكيد على تعرض المرأة للعنف في مختلف مراحلها العمرية، و أوضاعها الاجتماعية والوظيفية" (زراري، نجمة، 2011).

على النطاق المصري، هدفت دراسة **ياقوت الديب (2021)** إلى البحث عن "كيفية تناول السينما المصرية لقضية العنف ضد المرأة، و نوعية القضايا المطروحة على بساط البحث سينمائياً، مع بيان مدى تفاعل صناع السينما في مصر لتقديم مثل هذه النوعية من الأفلام، و درجة الاهتمام بها؛ الأمر الذي يوضح حجم الإنتاج، بما يتلائم مع القضايا المثارة، والتعبير عنها من خلال فن السينما؛ و من ثم التعرف على مدى الاستعانة بإمكانات السينما كقوة تأثيرية لها صداها لدى الجهات المعنية بقضايا المرأة في المجتمع المصري، و صولاً لوضع الحلول المناسبة لها. و توصلت الدراسة إلى إن هناك تركيز لافت للنظر على طرح قضيتي العنف الجسدي و التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة في المجتمع المصري، كما عرضت السينما نماذج من قضية الاستغلال المادي للمرأة من جانب الرجل، و اهتمت بقضية المرأة المعيلة في الريف و الحضر، بالإضافة لتقديم السينما المصرية عدداً معتبراً من الأفلام حول قضية الاغتصاب، و زواج القاصرات. و أيضاً، عالجت بعض الأفلام السينمائية قضية ضرب الزوجات أو المرأة؛ لعدة أسباب لعل أبرزه؛ إثبات الرجولة الغبية، و الحصول على المال، أو إشباع الرغبة الجنسية للرجل، أو لمجرد التعذيب و الانتقام بلا ذنب اقترفته المرأة" (الديب، ياقوت، 2021، ص ص 171 – 204).

كانت دراسة **أمل اسماعيل (2019)** حول صورة المرأة في السينما الروائية المصرية ما بين 2011 و حتى 2018، "و توصلت إلى ظهور المرأة على إنها تعاني من الفقر، و الأمية، و يتم استغلالها جسدياً، و إكراهها على ممارسة الرذائل و البغاء. كما إنها كانت ضحية لأوجه العنف البدني، و المجتمعي، و المؤسسي، و لم تظهر ككيان قادر على الدفاع عن نفسه بشكل أو بآخر ضد الممارسات الذكورية. و أيضاً ظهرت المرأة المعيلة بشكل كبير، و لم تقدم الدراما السينمائية أية حلول لتلك القضايا" (عبد الرازق، أمل اسماعيل، 2019، ص ص 30 – 55).

تبلورت مشكلة دراسة **بسنت حمزة (2018)** في "التعرف على صورة المرأة العاملة في السينما المصرية خلال العقد الأخير، و جاءت نتائج الدراسة التحليلية لأفلام للسينما المصرية خلال العقد

الأخير أكثر ميلاً إلى تقديم صورة إيجابية للمرأة العاملة؛ وهو مايحفز المجتمع على زيادة نسبة النساء العاملات اللاتي يشاركن بشكل إيجابي في عملية التنمية. لكن على الرغم منن ذلك جاءت نسبة تقترب من الثلث من مجموع الأفلام المنتجة تقدم صورة سلبية لعمل المرأة؛ مما يؤدي إلى خوف المجتمع؛ و بالتالي معارضته لخروج المرأة للعمل. و اتضح إن الصورة السلبية تؤدي دوراً في ترسيخ قيم الذكورة، و التأكيد علي الموروث الثقافي و التقليدي الذي يحط من قيمة عمل المرأة خارج المنزل، و يؤكد على ضرورة بقائها للقيام بأدوارها التقليدية؛ لذلك مازالت هناك قطاعات كبيرة داخل المجتمع المصري تنادي ببقاء المرأة داخل المنزل حفاظاً على عفتها وشرفها. في حين إن الصورة الإيجابية للمرأة العاملة أدت دوراً في تغيير منظومة القيم التقليدية تجاه المرأة المصرية، و جعلت كثيراً من الأسر المصرية تسمح للمرأة بالخروج للعمل والمشاركة في عملية التنمية. وبصفة عامة، اتضح إن الصورة التي تقدمها السينما المصرية للمرأة العاملة تؤثر بالإيجاب و السلب على الرأي العام؛ و بالتالي إذا كانت الصورة إيجابية دعمت عملية مشاركة المرأة في عملية التنمية، أما إذا كانت سلبية أعاقت عملية المشاركة في التنمية" (حمزة، بسنت، 2018).

ركزت دراسة **ريهام محمد (2014)** على تحليل أفلام المخرجة إيناس الدغيدي عن قضايا المرأة، وتوصلت إلى إنها "طرحت فكراً جديداً عن المرأة في السينما المصرية بعيداً عن الإنتاج السلبي لها الذي استمر طوال تاريخ السينما؛ و ذلك من خلال تبنيها ثقافة مضادة للثقافة الذكورية؛ حيث اهتمت بالمرأة بشكل إيجابي و وضعتها المحور الرئيس لأحداث الأفلام، و على العكس قدمت الرجل بشكل سلبي و ثانوي. كما اهتمت بقضايا المرأة و معاناتها في ظل السلطة الذكورية التي شكلت قضية أساسية في جميع أفلامها التي تمت دراستها، و معاناتها من ضرورة تقبل العنف والاضطهاد كأمر طبيعي موازي لأنوثتها؛ لذا نادت بإلغاء كافة الفروق التشريعية بين الرجل والمرأة و محاولة إلغاء كافة آثار الفروق البيولوجية بينهما. و تفادت الوقوع في بناء صورة نمطية بهدف توجيه النقد للمرأة ذاتها و لأنوثتها كما فعل المخرجين و المخرجات، و لكنها حققت أهدافاً بناءةً في التركيز الفعلي على القضايا النسوية المتمثلة في أوضاعهن المتدنية؛ مما أدى إلى رفضها نشر ثقافة الاستسلام و تقبل أفكار الرجل الذكورية؛ لإيمانها بأن هذه الثقافة ساهمت في إذلال المرأة و التأثير على قيادتها. و اتبعت مساراً مغايراً نحو الإطاحة بهذه الصور المسيئة للمرأة و التي كانت مقيدة برغبة الرجل طمعاً في امتلاك حياة المرأة في سبيل أنانيته و استنكاره خروجها خوفاً لتفوقها عليه.

توجهت إيناس الدغيدي إلى تحريض النساء ضد المجتمع الذكوري؛ و ذلك من خلال معاداة القوانين، و الأساطير، و العادات، و التقاليد، التي حكمتها مئات السنوات. و أظهرت أفلامها العنف الموجه ضد المرأة في كل صوره؛ من ضرب، و سب، و إهانة، و سخرية، و إكراه، و تهديد، واغتصاب، و قد وصل أحياناً إلى محاولة القتل من قبل السلطة الأبوية المتمثلة في الأب، و الأخ، والزوج، و كأنه أمر مباح له في ظل المنظومة الأبوية التي تحكما دوماً. و في ظل هذا المناخ النسوي لأفلامها، ابتعدت عن البعد الشهواني للمرأة الذي دعم حقوق المرأة المسلوبة منها في ظل الانفتاح العالمي، و معاداة الإثارة و التشويق في عرض المرأة كسلعة و أيضاً كمستهلكة. كما عبرت أفلامها السينمائية بشكل مباشر و غير مباشر عن حقوق المرأة المهضومة بسبب العادات و التقاليد، و أيضاً التفسير الخاطيء في المجتمع المصري و التي مثلت الجانب الرئيس في أوضاعهن المتدنية. و قدمت

قضايا سينمائية جريئة لم يجازف أغلب المخرجين عن طرحها كالحرية الاجتماعية، والفكرية، و الجنسية للمرأة" (محمد، ريهام علي، 2018، ص ص 1 – 16).

هدفت دراسة **إسراء الغزالي (2017)** إلى "تحليل والتعرف على أهم القضايا و المشكلات التي تعرضها الأفلام و المسلسلات التي تتناول المرأة العاملة في الفضائيات المصرية. و توصلت الدراسة إلى اهتمام الأعمال التي تم تحليلها بالحالة الاجتماعية للمرأة؛ حيث كانت الآنسات في صدارة النساء العاملات تليهن المتزوجات. و تعددت المهن التي امتهنتها المرأة ما بين ممرضة، و مدرسة، وممثلة، و معلمة، و صاحبة مصنع، و سيدة أعمال، و راقصة. و كانت أهم المشكلات الي واجهت المرأة العاملة في الأفلام و المسلسلات ما يلي: وضع قيود على عملها، و إهمال الأسرة و الواجبات المنزلية، و عدم الموافقة على عملها، و تحمل مسؤولية الأسرة بمفردها، و مشكلة الإجبار على الزواج، و مشاكل مع الزوج بسبب عملها أو انفصالها عنه، و عدم توفر الأمن و الاستقرار، و سوء معاملة الزملاء و الرؤساء" (الغزالي، إسراء، 2017).

من خلال العرض السابق لتناول قضايا المرأة في السينما، نجد إنها تتركز في عدة موضوعات على المستوى العالمي، يأتي في الصدارة تسليع المرأة و استخدامها كموضوع جنسي مثير، يلي ذلك الاستغلال الجنسي للمرأة في النظام الأبوي، و حرية النشاط الجنسي للمرأة للتحرر من قيود السلطة الأبوية، و الحث على استقلال النساء، و اتجاههن للتعليم، و الحياة المهنية، و تحقيق الاستقلال المالي، و الاغتصاب، و اعتبار المرأة السلبية امرأة مثالية لتبرير السلطة الأبوية. تلى ذلك مجموعة موضوعات متفرقة تتنوع ما بين التحرش الجنسي، و العنف الزوجي و الأسري، و ربط المرأة بالأدوار المنزلية التقليدية لتعزيز السلطة الأبوية، و تأجير الأرحام، و حرية الحصول على الطلاق، و التفوق الرياضي للنساء كوسيلة تمكين، و رفض المرأة سيطرة الرجل الجنسية عليها في علاقتهما الخاصة، و استقلالية المرأة في العمل و تربية الأبناء بدون الحاجة لربط حياتها بالرجل وتبعيتها له، و الاهتمام بالعلاقات السحاقية بين النساء في الأفلام الرياضية.

و تحددت قضايا المرأة في السينما العربية في الاغتصاب و نظرة المجتمع للمغتصبة في المقام الأول، يلي ذلك مجموعة موضوعات متفرقة هي: إعلاء المجتمع الذكوري من قيمة الذكر و قمع الأنثى، و منع المرأة من التعليم و العمل، و معاناة المرأة العازبة، و معاناة المرأة من عنف الرجل في مجتمع متسلط يدعمه التطرف الديني، و ضغوط المجتمع على المرأة المطلقة و الأرملة التي تعيش بمفردها، و العنف الزوجي و الأسري؛ جسدياً، و نفسياً، و اقتصادياً، و العنف المجتمعي ضد المرأة نتيجة العادات و التقاليد.

أما السينما المصرية فتناولت موضوعات معينة بشكل متكرر، هي: الاغتصاب، و العنف الزوجي المتمثل في العنف الجنسي من الزوج، و ضرب الزوجات، و قضايا المرأة العاملة و نظرة المجتمع لها، و ما تواجهه من الزوج، و زملاء العمل، و الرؤساء. يلي ذلك مجموعة موضوعات متفرقة هي: العنف الجسدي، و العنف الأسري، و العنف المجتمعي و المؤسسي، و زواج القاصرات، و التحرش الجنسي، و الاستغلال الجسدي للمرأة، و قضايا المرأة المعيلة، و رفض ثقافة استسلام المرأة للسلطة الذكورية، و الحرية الفكرية و الجنسية للمرأة.

4- مشكلة البحث، و أهدافه، و تساؤلاته:

تأسيساً على ما تم عرضه من خلال التراث النظري للبحث؛ يمكننا بلورة **مشكلة البحث** في التعرف على كيفية تغطية قضايا المرأة، و مشكلاتها، و معالجتها، بطريقة تساهم في رفع الوعي بها من خلال الدراما السينمائية. و بناء على تلك المشكلة، يتحدد **الهدف** الأساسي للبحث في الكشف عن مدى قدرة الدراما السينمائية - كأداة ترويجية- على تجسيد والتعبير عن قضايا المرأة. و من خلال هذا الهدف الأساسي، نحدد الأهداف الفرعية التالية، والتساؤلات المتعلقة بها:

1- معرفة القضايا المتعلقة بالمرأة و التي تُعرض في الدراما السينمائية. و طبقاً لهذا الهدف نطرح **التساؤلين** التاليين:

أ- ما نوعية قضايا المرأة التي تم عرضها من خلال الدراما السينمائية المصرية و الهندية (اجتماعية/ سياسية/ اقتصادية/ ثقافية ... الخ)؟

ب- هل تعبر القضايا المعروضة في الدراما السينمائية المصرية و الهندية عن قضايا تعاني منها المرأة فعلياً؟

2- معرفة الكيفية التي تُعرض بها هذه القضايا. و طبقاً لهذا الهدف نطرح **التساؤلين** التاليين:

أ- هل تمت معالجة هذه القضايا بطريقة موضوعية؟

ب- هل قدمت هذه الأفلام حلولاً لهذه القضايا أم اكتفت بطرحها فقط؟ و هل كانت هذه الحلول ممكنة التنفيذ؟

3- التعرف على أوجه الاتفاق و الاختلاف بين قضايا المرأة المعروضة في الدراما السينمائية المصرية، ومثيلتها في الدراما السينمائية الهندية. و طبقاً لهذا الهدف نطرح **التساؤلين** التاليين:

أ- هل تتشابه قضايا المرأة المعروضة في كلٍ من الدراما السينمائية المصرية و الهندية؛ باعتبارهما دولتان تقعان في نفس فئة الدول شبه المحورية؟

ب- أي القضايا المعروضة في الدراما السينمائية للدولتين تعتبر أكثر أهمية و إلحاحاً لمواجهتها وإيجاد استراتيجية لحلها؟

5- الإطار النظري للبحث:

نعتمد في تفسير نتائج البحث على قضايا و مفاهيم **النظرية النسوية Feminism** [1] و التي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

1- " يشكل النوع الاجتماعي [2] اهتمام النظرية النسوية أو موضوعها؛ بمعنى إن النظرية النسوية تسعى في نهاية المطاف إلى فهم الطبيعة النوعية gendered لجميع العلاقات، والنظم، والعمليات الاجتماعية.

2- يُنظر إلى العلاقات النوعية على إنها تمثل مشكلة؛ بمعنى أن النظرية النسوية تسعى إلى فهم كيفية ارتباط النوع الاجتماعي بعدم المساواة، و القيود، و التناقضات الاجتماعية.

3- لا يتعين النظر إلى العلاقات الاجتماعية على إنها ظاهرة طبيعية أو ثابتة غير قابلة للتغير؛ بل يُنظر إلى الوضع القائم المرتبط بالنوع الاجتماعي على إنه محصل قوى اجتماعية – ثقافية وتاريخية أوجدتها الكائنات الإنسانية؛ و بالتالي يمكن تغييرها بواسطة الفاعلين الإنسانيين" (عبد الجواد، مصطفى خلف، 2003، ص 125).

و تتكون النظرية النسوية من ثلاثة تيارات رئيسة، لكل تيار منها جوانب اهتمام محددة. فنجد لدينا **النسوية الليبرالية Liberal Feminism**، حيث " يدرك الليبراليون أن حرية الفرد – ذكراً أم أنثى – و مكانته باعتبارها مستقلة عن علاقته بالآخرين في المجتمع، كما ينظرون إلى استقلالية الفرد باعتبارها شيئاً فطرياً، و أن النظام الاجتماعي المثالي هو النظام الذي تتحقق من خلاله تلك القيمة من خلال عاملين هما: إحكام المساواة في الحقوق المدنية، و الالتزام بهذه الحقوق بصورة تمنح الأفراد قدراً من الحرية يستطيعون من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم. و العامل الثاني، توفير مجموعة من الضوابط أو القواعد السياسية التي تمكن الأفراد من حماية و تأكيد هذه الحقوق المدنية " (Charvet, John, n.d, P.136).

" و يتمثل الهدف الأساسي للاتجاه النسوي الليبرالي في المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة. و على الرغم من أن هناك مساواة رسمية بين الرجال والنساء، إلا إن المفكرات النسويات يناقشن أسباب عدم تحقق هذه المساواة على أرض الواقع؛ و يُرجعن الأسباب إلى (المواقف، والتمييز، و رفض تنفيذ القوانين أو رفض تعديلها، والمؤسسات).

و بشكل عام، يرى المدخل الليبرالي إن الفروق البيولوجية بين الجنسين ليست ذات أهمية على الأقل في الحياة العامة؛ فلا توجد فروق غرائزية بين الرجل و المرأة تصنع القدرات و تعلل السلطة، فالجنس لا علاقة له بالأنشطة وخاصة المتعلقة بالحياة العامة، فحيث توجد الفروق الخاصة بتشكيل الهويات الاجتماعية، و بتوزيع الأعمال، و بإقامة التدريبات فالتغيير ممكن. وحيث توجد الفروق البيولوجية مثل إنجاب و تربية الأطفال؛ فالتغيير يتم على مستوى المؤسسات التي تقدم الخدمات الداعمة لهذه الأدوار " (شاكر، وميض، 2011).

أما التيار الثاني فهو **النسوية الماركسية Marxist Feminism**، و يرى إنه " تتم مناقشة تبعية النساء بشكل أفضل عن طريق فهم العوائق الاقتصادية التي يعشنها كنتيجة لمتطلبات الرأسمالية. و تعيش النساء تحت ظلال الرأسمالية في أسر كزوجات و أمهات، و في هذه الأسر تشكل النساء مصدراً للعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، مع أن عملهن حيوي للرأسمالية؛ مثل العمل الذي يقوم به منتج السلع في الصناعة؛ فكلاهما - عن طريق توفير الخدمات المنزلية - ضروري لاستمرار العامل الذكر الذي هو زوجها، و أيضاً عن طريق إعادة إنتاج جيل جديد من العمال؛ من خلال رعاية الطفل؛ فالمرأة كزوجة و أم تقدم خدمة هامة للرأسمالية مجاناً. إذن، من الواضح أن الأكثر فائدة للرأسمالية أن يكون لديها نساء عاملات في المنازل بشكل غير مدفوع الأجر، أكثر من أن تكون مضطرة لدفع أجر أكبر لرجال عاملين سوف يحتاجون لشراء هذه الخدمات المنزلية في سوق العمل.

أيضاً، و كنتيجة لاستقرار الأسرة النواة في ظل النظام الرأسمالي، عندما تدخل النساء إلى سوق العمل، و بسبب إنه ينظر إليهن على أنهن مستقلات اقتصادياً عن أزواجهن؛ فإنهن سوف يُعطين أجراً

أقل، و يشغلن مكانةً أدنى، و يعملن لبعض الوقت، و سوف يُنظر لعملهن على إنه عمل ثانوي ومكمل لعمل أزواجهن؛ وبالتالي فإن العائد سوف يكون مكملاً أيضاً؛ فمرتبات النساء المتزوجات ليست بحاجة لأن تكون مرتفعة، كما هو الحال مع الأشخاص العزاب. وكنتيجة لذلك، تتحول النساء المتزوجات إلى شبه عاملات بروليتاريات semi-proletarianized، و من الناحية الاقتصادية يشكلن عائقاً أكثر من الطبقة العاملة.

و مرة أخرى، و بسبب استقلالهن الاقتصادي عن أزواجهن، تشكل النساء جيش عمل احتياطي مفيد ليُستخدم في سوق العمل عندما يتطلب الأمر. و لكن، لمن لا يكون العمل الدائم بمثابة حاجة ضرورية؟ و فعلياً، نجد أن النساء عاملات هامشيات؛ ليس فقط لأن العائد الذي يحصلن عليه أقل بكثير من الذكور، و لكن أيضاً من يستطيع أن يُحْضَر إلى داخل أو خارج سوق العمل عند ظهور الحاجة إليه. و المثال الكلاسيكي على ذلك كان خلال الحرب العالمية الثانية، عندما كان غياب العمال الذكور يعني إدراك التحيز السابق ضد النساء، و عندئذ يتوقف هذا التحيز؛ لذلك يمكن تولي العمل الحربي الضروري. و فجأة، أصبحت النساء مطلوبات في مجال الصناعات الثقيلة، و أصبح من المناسب تناسي كل مبررات زمن السلم لإقصائهن عن العمل. ولكن عندما تنتهي الحرب على أية حال، فإن مثل هذه الأيديولوجيات و المسموحات سوف تخرج مدوية مرة أخرى (Jones ,Pip., 2003, pp 92-93)"

و تشكل **النسوية الراديكالية Radical Feminism** التيار الثالث، " و لديها نقطة انطلاق نظرية، و التي ميزتها بشكل واضح عن غيرها من المداخل. أولاً، و كما هو واضح من اسمها، تزعم النسوية الراديكالية بأنها تذهب إلى جذور قمع النساء Women's Oppression، و تُعلن عن نفسها كنظرية وضعتها النساء، و لأجل النساء. على سبيل المثال، تتأسس النظرية بشكل وثيق على التصورات والخبرات الخاصة بالنساء، و ترى إنه ليست هناك حاجة لإيجاد موقف وسطي مع المنظورات والأجندات السياسية القائمة. و ثانياً، ترى النظرية إن قمع النساء أكثر الأشكال الأساسية و العامة للسيطرة Domination، و ترى إن هدفها هو فهم هذا الوضع ومحاولة إنهائه، و هنا يكون المصطلح الأساسي هو السلطة الأبوية Patriarchy [3]. و تبعاً لذلك، نجد ثالثاً، إن النساء كجماعة لها اهتماماتها التي تتعارض مع اهتمامات الرجال، و هذه الاهتمامات توحدهن في أختية مشتركة Sisterhood تتجاوز التقسيم الطبقي، أو العرقي؛ وتعني إن النساء يجب أن يكافحن معاً لتحقيق حريتهن. و أخيراً، يؤكد التحليل النسوي الراديكالي على إن قوة الذكر ليست محصورة في النطاق العام للسياسة، و العمل مدفوع الأجر، و لكنها تمتد أيضاً إلى داخل الحياة الخاصة. و يعني هذا، إن المفاهيم التقليدية للقوة و السياسة تم تحديها وتوسيع نطاقها إلى مثل هذه المناطق الخاصة في الحياة؛ كالأسرة، و الجنس، حيث يُنظر إلى كليهما كأدوات للسيطرة الأبوية "Patriarchal Domination (Bryson, Valerie, 2003, p 163).

من خلال العرض السابق للتيارات الرئيسة للنظرية النسوية، نخرج بمجموعة **القضايا** التالية:

1- تؤكد **النسوية الليبرالية** على إن الأفراد يؤدون أنماطاً معينة من السلوك و **الأدوار** دون وعي نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية؛ فيصبح هذا السلوك مكملاً لهويتهم؛ حيث يتعلّم الذكور التنافس، و النظرة المادية إلى العالم، و البعد عن العاطفة، و تتعلّم الإناث الخضوع، و

الطاعة، و التعبير عن مشاعرهن؛ و بهذا تصبح الأدوار النوعية sex roles أساس نظام المكانة الذي يضع النساء في وضع متدنٍ. و يرى الليبراليون إنه من الممكن تغيير هذه الأوضاع المتأصلة في الثقافة؛ من خلال عملية تدريب اجتماعي للذكور و الإناث في طفولتهم، و أيضاً من خلال عملية تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التمييز ضد المرأة؛ و بذلك نعيد توزيع (المكانة – القوة) بالتساوي بين الرجال و النساء.

2- ترى **النسوية الماركسية** إن النساء تُستغل عن طريق الرجال في **سوق العمل**، المكان الذي يحصل فيه الرجال على الوظائف ذات العائد الأفضل، كما أن النساء لا يتقاضين أجراً نظير عملهن المنزلي، و عمل الولادة (إنتاج البشر)؛ و من هنا ظهرت الحاجة لتوسيع الفرص أمام النساء للعمل في سوق العمل؛ لكي يحررن أنفسهن من قبضة الحياة المنزلية.

3- تتناول **النسوية الراديكالية** مجموعة من القضايا، و إن كانت تركز بشكل أساسي على العنف ضد المرأة؛ فتفسر **ضرب الزوجة**، و **التحرش الجنسي**، و **الاغتصاب**، و **الإجبار على ممارسة الدعارة**؛ بأن العنف يُعد مألوفاً في الثقافة الأبوية؛ و بالتالي فمن المألوف أيضاً أن تتحمله المرأة و تخضع له؛ و هكذا تساعد هذه الأيديولوجية على استمرارية سيطرة و تحكم الذكر في الأنثى؛ و بالتالي فإن ممارسة الجنس بالقوة مع النساء يُعد نموذجاً تحليلياً لمعاناتهن داخل المجال الاجتماعي للرجل. كما يرى (فوكو Foucault) أن **الختان** يعتبر شكلاً عميقاً و وحشياً من السلطة الأبوية؛ لضبط السلوك الجنسي الأنثوي؛ و ذلك لضمان عذرية المرأة، و ليضمن الزوج أن يكون المُطالب بثروته هم أطفاله البيولوجيين. بناء على أشكال العنف تلك، يُطالب الراديكاليون بشيئين هامين؛ الأول، تحرير النساء من ممارسة الجنس الطبيعي (الذكر و الأنثى)؛ حتى تصبح النساء قادرات على الهرب من السيطرة الجنسية للرجال؛ وبالتالي يكون لهن الخيار المطلق في ممارسة الجنس الغيري (الممارسة الجنسية الطبيعية)، أو التخنث، أو **المساحقة** (ممارسة الجنس المثلي مع الإناث)، أو العزوبية؛ كأنماط للحياة، ونتيجة لتحرير السلوك الجنسي؛ فإنه سوف يتم تحطيم ثبات الأسرة أحادية الزواج، و التي تُشكل مصدراً للسلطة الأبوية. أما الشيء الثاني الذي يُطالب به الراديكاليون، فهو إعطاء المرأة الحق في اختيار **الإجهاض**؛ و ذلك نظراً لتغير أدوار النساء، و خياراتهن أن يكن شيئاً آخر غير أن يكن أمهات، بالإضافة إلى تخلصهن من سيطرة الرجل على وظائفهن الإنجابية[4].

و من الضروري أن نبادر بالتحفظ على بعض هذه الأفكار – خاصة أفكار النسوية الراديكالية – نظراً لتعارضها مع خصوصيات و ثقافة مجتمعاتنا العربية.

6- مفاهيم البحث:

أ-الترويج Promotion:

الترويج هو "عملية تنسيق كافة الجهود البيعية لاستخدام وسائل الإعلام، و الاتصال، و الإقناع؛ بهدف التأثير في مبيعات السلع، و الخدمات، و زيادة القبول للأفكار"(العوادلي، سلوى، 2020، ص 9).

و في إطار مفهوم الترويج المستخدم في عنوان البحث، فإننا سنعرف **التسويق الاجتماعي** بصفته هو الجزء المقصود من الترويج المعني بزيادة القبول للأفكار. و عليه، يمكننا أن نعرف التسويق الاجتماعي كما عرفه كوتلر و زالتمان بأنه "تصميم، و تنفيذ، و رقابة برامج، الغرض منها التأثير على مدى قبول أفكار اجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجيات تخطيط المنتج، والتسعير، و الاتصال، و التوزيع، و بحوث التسويق " (العوادلي، سلوى، 2020، ص 19).

من خلال التعريفين السابقين للترويج و التسويق الاجتماعي، يمكننا تعريف الترويج إجرائياً على إنه: استخدام الأفلام السينمائية كمنتج ثقافي، و الاهتمام بكتابتها، و إنتاجها، و توزيعها؛ بهدف تسليط الضوء على قضايا المرأة، و زيادة قبول الأفكار الخاصة بأوضاعها، و التأكيد على وسائل تمكينها.

ب- قضايا المرأة Women Issues:

المشكلة أو القضية هي "انحراف أو عدم توازن بين (ما هو كائن) و بين ما (يجب أن يكون). وهي العائق الموجود في موقف ما ، و يحول هذا العائق بين الفرد و الوصول إلى هدفه" (قنيفة، نورة، 2019، ص 11).

و تدخل قضايا المرأة في إطار القضايا أو **المشكلات الاجتماعية**، و التي "يعرفها فيرتشايلد Fairchild بأنها موقف يتطلّب معالجة إصلاحية، و ينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته و لتحسينه.

و يرى روبرت ميرتون .Merton R إن المشكلة الإجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع و بين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون، و يتأثر هذا التناقض عن طريقين؛إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية و عمومية في المجتمع، أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أوالتباين" (قنيفة، نورة، 2019، ص 17).

من خلال التعريفات السابقة للمشكلة و المشكلة الاجتماعية، يمكننا تعريف قضايا المرأة إجرائياً على إنها: مواقف و أوضاع غير مرغوبة تعاني منها المرأة، نابعة من السياق الاجتماعي و الثقافي الذي تعيش فيه؛ و التي تستلزم بالضرورة تسليط الضوء عليها؛ و ذلك حتى يتأتى تحقيق المعالجات الإصلاحية لها، و إقرار وسائل تمكين.

جـ -الدراما السينمائية Senimatic Drama:

"الدراما Drama كلمة إغريقية قديمة يرجع اشتقاقها اللغوي إلى الفعل Dran الذي كان يعني عند الإغريق (الفعل)، أو التصرف، أو السلوك الإنساني، بوجه خاص. و استخدم الإغريق هذه الكلمة للدلالة على كل الفنون المتعلقة بالمسرح؛ حيث تتم المحاكاة عن طريق التمثيل. و على الرغم مما اكتسبته كلمة دراما عبر العصور من معانٍ و مفاهيم جعلتها – أحياناً – تبتعد عن المفهوم القديم بحذافيره، إلا إنه يمكن القول بأن كلمة الدراما ينبغي أن تفهم دوماً على أنها الفن الذي يحاكي أفعال الإنسان و سلوكه عن طريق الأداء التمثيلي بوجه عام، بغض النظر عن الإطار الذي يقدم هذا الفن من خلاله؛ سواءً أكان المسرح، أم أي جهاز حديث؛ مثل السينما، أو التليفزيون، أو الإذاعة" (إبراهيم، محمد حمدي، د.ت، ص ص 9 – 11).

بناء على ما سبق، تعرف الدراما على أنها "محاكاة فعل نبيل تام، يثير الشفقة و الفزع؛ مما يؤدي للتطهير من هذه الانفعالات" (التوني، منير، د.ت، ص 30).

طبقاً للتعريفات السابقة للدراما، و بناءً على موضوع البحث، يمكننا تعريف الدراما إجرائياً على إنها: محاكاة مستمدة من مواقف واقعية لقضايا و مشكلات تعاني منها المرأة، باستخدام الأفلام السينمائية كوسيط لتقديم المحاكاة؛ بهدف تسليط الضوء على تلك القضايا و المشكلات، و محاولة إيجاد حلول لها.

د- الدول شبه المحورية Semi-Marginal Countries:

تفسر خصائص الدول شبه المحورية أو شبه الهامشية طبقاً لنظرية النظام العالمي WST "حيث تنص النظرية على أن التوسع الاقتصادي العالمي يحدث من مجموعة صغيرة نسبياً في منطقة محورية من ولاية أو دولة و تمتد إلى مناطق في ولايات أو دولة أخرى؛ و تتكون هذه في المناطق شبه الهامشية و الهامشية. هذه المجموعات أو القطاعات الثلاث من الولايات أو الدولة تتميز بدرجات متفاوتة من التفاعل على المستويات الاقتصادية، و السياسية، و الثقافية، و وسائل الإعلام، و التقنية، و العمل، و رأس المال، و الاجتماعية. يتبع الهيكل العالمي المعاصر منطق الحتمية الاقتصادية؛ حيث تتحكم قوى السوق لكي تحدد الرابحين و الخاسرين؛ سواءً أكانوا أفراداً، أو شركات، أو حتى ولايات أو دول.

يفترض إن المناطق تظهر علاقات اقتصادية غير متساوية، و تكون البلدان المحورية ذات كيان اقتصادي مسيطر، و لديها السلطة، و تكون البلدان الهامشية و شبه الهامشية في وضع التبعية. تمارس الدول المحورية السيطرة لفائدتها الذاتية، و تحدد طبيعة و مدى التفاعلات مع المنطقتين الأخريين. كما تحدد الدول المحورية العلاقات بين المحورية و شبه الهامشية، و أيضاً المحورية والهامشية.

توفر الدول المحورية التكنولوجيا، و البرامج، و رأس المال، و المعرفة، و السلع تامة الصنع، والخدمات للمناطق الأخرى، و التي تعمل وظيفياً كمستهلكين و أسواق. تمثل تكنولوجيا وسائل الإعلام الجماهيرية (الأجهزة و المعدات)، أو المنتجات (البرامج) سلعاً أو خدمات تامة الصنع التي تدعم و تهيمن تكراراً على العلاقات بين القطاعات الثلاثة.

تفسر نظرية النظام العالمي التوسع الذي يمارس في الإعلام الدولي. حيث تمثل وسائل الإعلام الجماهيري آلات أساسية لتعليم المنطقتين الأقل شأناً الأيديولوجية الرأسمالية المهيمنة داخل هيكل التعاملات، و التسويق، و الخطط الاستراتيجية للصناعات الثقافية للدول المحورية الأساسية. إنها تسعى للترويج لمنتجاتها الثقافية بما في ذلك؛ الكتب، و المجلات، و الموسيقى، و الأفلام داخل المنطقتين الأقل شأناً بغرض الربح" (ماكفيل، توماس ل، 2012، ص 65).

إذن، و بناء على الخصائص السابقة التي حددتها نظرية النظام العالمي يمكننا تعريف الدول شبه المحورية أو شبه الهامشية على إنها: هي الدول الواقعة في منطقة وسطى بين الدول المحورية المتقدمة اقتصادياً، و سياسياً، و ثقافياً، و اجتماعياً، و تقنياً، و بين الدول الهامشية المحرومة من معظم سمات التقدم و تشكل سوقاً للدول المحورية؛ مما يعني إنها تحمل بعض السمات من الدول المحورية و لكن لم تصل لمستوى تقدمها، و بعض السمات من الدول الهامشية، و لكن لم تصل لمستوى تخلفها.

بناءً على ذلك، يمكننا تعريف الدول شبه المحورية إجرائياً على إنها: تلك الدول التي تحمل بعضاً من سمات الدول المتقدمة، و تحاول إنتاج منتجات ثقافية – و منها الدراما السينمائية - تعبر عن سمات مجتمعاتها و قضاياها، و تروج لها في الدول المختلفة؛ حتى لا تكون مجرد سوقاً رائجة للمنتجات الثقافية للدول المحورية فقط.

ثانياً – التصميم المنهجي للبحث:

اعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي المقارن**، و هو أحد أنواع المنهج الوصفي، و يستخدم في مقارنة المعلومات و النتائج بوصفها، و تحليلها، و مقارنتها بأوجه الشبه و الاختلاف بينهم. و قد تم تحديد **عينة البحث** باستخدام طريقة المسح الشامل لكافة الأفلام المتعلقة بقضايا المرأة و التي تم إنتاجها في الفترة الزمنية من 2010 – 2022، و تم الحصول عليها من خلال الرجوع إلى (قاعدة بيانات الأفلام العربية) على شبكة الإنترنت [(5)]، و التي تحوي أفلاماً أجنبية أيضاً تم إنتاجها في نفس السنة. تتضمن العينة 157 فيلماً؛ 59 منهم فيلماً مصرياً، و 98 فيلماً هندياً، تم تحليلهم باستخدام **طريقة تحليل المضمون**، و تم عرض استمارة التحليل على مجموعة من الخبراء [(6)] للتحقق من صدقها الظاهري، كما تم إجراء اختبار قبلي للاستمارة على عشرة أفلام من العينة؛ للتأكد من صلاحيتها للتطبيق؛ و وجدتها الباحثة صالحة.

و من الجدير بالذكر، إنه تم الاعتماد في عينة الأفلام الهندية على الأفلام التجارية التي تم إنتاجها في مومباي و المعروفة (بسينما بوليوود) و الصادرة باللغة الهندية، و استبعاد الأفلام التي تم إنتاجها بلغات أخرى؛ كاللغة البنغالية، و التاميلية، و التيلجو، و البهوجبورية، و الجوجراتية؛ لأنها لغات محلية لا تنتشر في الأفلام التي يتم إنتاجها بها خارج حدود الدولة الهندية؛ مما لا يجعلها تحقق شروط عينة البحث؛ من كون الأفلام التي تناقش قضايا المرأة قابلة للمشاهدة و الفهم خارج الحدود الوطنية؛ لانتشار لغاتها، و أدائها من قبل نجوم معروفين.

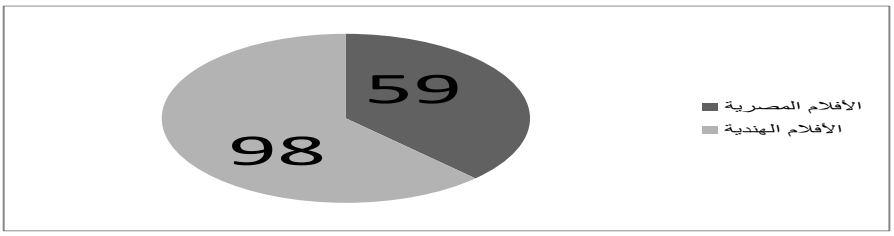

شكل رقم (1) يبين عدد عينة الأفلام المصرية و الهندية الخاصة بقضايا المرأة

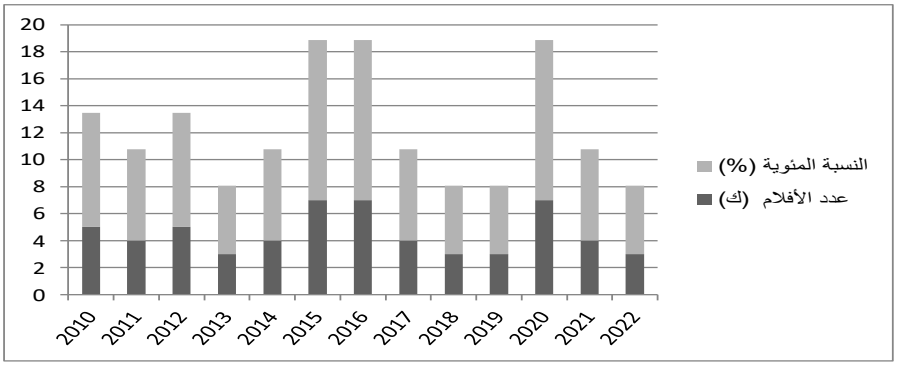

شكل رقم (2) يبين سنوات إنتاج و عدد الأفلام السينمائية المصرية عينة البحث

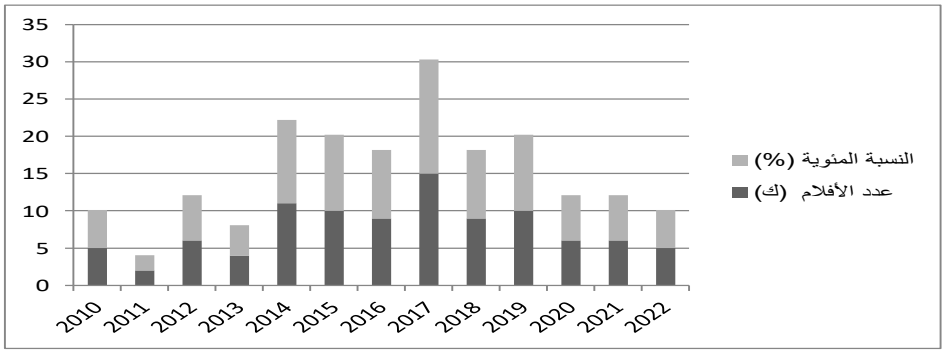

شكل رقم (3) يبين سنوات إنتاج و عدد الأفلام السينمائية الهندية عينة البحث

ثالثاً – السينما كأداة ترويجية:

نبدأ في مناقشة كيفية استخدام السينما كأداة ترويجية بعرض وظائفها، ثم مقارنتها بمباديء وأسس التسويق الاجتماعي، على النحو التالي:

إن من أهم **الوظائف التي تقوم بها السينما** ما يلي:

1- "يتم استخدام الدعاية الداخلية و الخارجية في السينما لتكوين رأي عام عالمي و محلي على السواء فيما يخص القضايا التي تهم الجماهير؛ عن طريق تمريرها على ألسنة الممثلين في سياق الأفلام؛ مما يضمن تأثيرها بشكل أكثر دعاية و واقعية من الدعاية المباشرة.
2- تؤدي السينما دوراً رئيساً في مجال التربية الاجتماعية، و الإرشاد و التوجيه الاجتماعي والوطني؛ من خلال غرس مفاهيم في الناشئة منذ الصغر؛ بإنتاج أفلام تخاطب عقولهم، و من واقع طرح مجموعة قيم و مباديء أخلاقية تتلائم مع مستواهم الفكري و استعداداتهم الذهنية؛ لما لدى الأطفال و الشباب من حب للأفلام الثقافية، و الاجتماعية، و الرسوم المتحركة.
3- تساهم السينما بدور فاعل في دراسة الحضارات من خلال الموضوعات التي تطرحها، و ما تتضمنه من عادات و تقاليد لشعوب مختلفة؛ تمكن المشاهد من الاطلاع على أنماط الحياة المختلفة لتلك المجتمعات، و تختار ما يناسبها من تلك الثقافات" (الشريف، محمد سالم عبد القادر، 2008، ص ص 66 – 71).

أما أهم **مباديء و أسس التسويق الاجتماعي**؛ فهي:

1- "إن التسويق الاجتماعي معني بالقضايا و الأفكار الاجتماعية؛ حيث يقرر شخص ما له سلطة أو مكانة في المجتمع أهمية هذه القضية، و يُسمح له بأن يغير سلوك الأفراد تجاه هذه القضية؛ لكي يفيد المجتمع و يرتقي به.
2- إن برنامج التسويق الاجتماعي مصمم للتأثير على السلوك الإنساني على مجال واسع؛ لتحقيق رقي المجتمع.
3- لا يتم نجاح قياس برامج التسويق الاجتماعي مادياً و لكن معنوياً.
4- تبدأ حملات التسويق الاجتماعي و تنتهي بالجمهور؛ فالاستراتيجيات المستخدمة يتم وضعها بما يلائم توقعات و احتياجات الجمهور" (العوادلي، سلوى، 2020، ص 21).

من خلال ما سبق، يتضح لنا إن هناك تقاطعاً واضحاً بين وظائف السينما و مباديء و أسس التسويق الاجتماعي؛ من حيث عرض القضايا التي تهم الجماهير، و إرشادهم و توجيههم؛ مما يجعل الأفلام السينمائية وسيلة ترويجية للأفكار و القيم كإعلانات التسويق الاجتماعي تماماً؛ خاصة إذا تم تنحية الجانب الأيديولوجي، و عرض القضية كما تبدو في الواقع.

على الجانب الآخر، من المهم أن نذكر إن إعلانات التسويق الاجتماعي تتمتع بالتكرار الدائم في أوقات مختلفة، و عبر منصات إعلامية مختلفة؛ مما يدفعنا لطرح سؤال هام هو كيف يمكننا اعتبار الأفلام السينمائية التي تناقش القضايا الاجتماعية – قضايا المرأة في حالتنا هذه - بمثابة أداة ترويجية لتلك القضايا من منظور تكرار العرض، و تنوع أوقاته؟

تبدأ الإجابة على هذا السؤال، بذكر **العوامل التي أثرت على صناعة السينما**؛ و هي:

1- "ظهور التليفزيون و قدرته على نقل البث المباشر، و إمكانية عرض الأفلام بواسطته، و إعادة عرضها لعدة مرات في اليوم الواحد.

2- التطور السريع لوسائل الاتصال، و تقدم شبكة المعلومات الدولية في تغطية أوجه الثقافة العامة من خلال مواقعها المختلفة.
3- هناك مواقع متخصصة للأفلام السينمائية و للشركات المنتجة لهذه الأفلام يمكن التزود من خلالها بالمعلومات، و مشاهدة أحدث الأفلام؛ و من هذه المواقع www.filem.com، و www.encqota.msn.com؛ فأصبح من السهل مشاهدة الأفلام العالمية، و انتهاء توقيتها للمشاهدة" (الشريف، محمد سالم عبد القادر، 2008، ص ص 66 – 71).

بالإضافة للعوامل السابقة، هناك مصطلح هام هو **الاندماج الإعلامي Media Convergence**، و "تعرفه الموسوعة البريطانية بأنه الظاهرة التي تعبر عن الترابط بين تقنيات المعلومات و الاتصالات ICT، و شبكات الحاسب Computer Networks، و المحتوى الإعلامي Media Content، في نتيجة مباشرة لرقمنة المحتوى و انتشار الإنترنت، و بما أحدث تغيرات دراماتيكية في الصناعات، و الخدمات، و ممارسة العمل، إلى جانب ظهور أنماط جديدة من المحتوى، و هي التحولات التي انطوت على تحديات و أبعاد تقنية، و صناعية، و اجتماعية، وسياسية" (عبد الفتاح، فاطمة الزهراء، 2016، ص ص 15، 16).

و بمعنى آخر، الاندماج الإعلامي Media Convergence هو "المصطلح الذي استخدمه النقاد و المحللين لوصف كل التغييرات التي حدثت خلال العقد الماضي و ما زالت تحدث في المحتوى الإعلامي و الشركات المنتجة له. و للمصطلح فعلياً معنيان مختلفان؛ يشير الأول إلى التكنولوجيا، ويشير الثاني إلى إدارة الأعمال، و له تأثير كبير على الكيفية التي ترسم بها الشركات الإعلامية خططها المستقبلية.

و هناك دور مزدوج للاندماج الإعلامي. الأول؛ و يتضمن الدمج الإلكتروني للمحتوى عبر قنوات إعلامية متعددة؛ حيث تصبح مقالات المجلات، و برامج الراديو، و الأغاني، و عروض التليفزيون، و الألعاب الإلكترونية، و الأفلام، متاحة الآن على شبكة الإنترنت من خلال الحواسيب المتنقلة (لاب توب)، و الأجهزة اللوحية (تابلت)، و الهواتف الذكية.

و مثل هذا الاندماج التقني ليس جديداً بالكامل، على سبيل المثال؛ ابتاعت شركة راديو أمريكا The Radio Corporation of America (RCA) آلة شركة Victor Talking Machine Company و التي تدمج بين الاستماع إلى الراديو و الموسيقا المسجلة.

في الحقيقة، فإن عصور الاتصال المختلفة ذاتها تم إعادة تجديدها في عصر الاندماج. على سبيل المثال، لدينا عصر الاتصال الشفهي؛ تم إعادة صنعه من خلال البريد الإلكتروني و مواقع التواصل الاجتماعي. و تم إعادة تشكيل الاتصال المطبوع الآن على هيئة الآلاف من الصحف المتاحة إلكترونياً على شبكة الإنترنت.

أما الدور الثاني للاندماج الإعلامي، فيسميه مسوقو المحتوى الإعلامي أحياناً العابر للمنصات. و هنا يصف نموذج إدارة الأعمال و الذي يتضمن العديد من الأدوات الإعلامية المدمجة مثل؛ وصلات

الكابل، و خدمات التليفون، و نواقل التليفزيون، و وسائل الدخول إلى الإنترنت، تحت مظلة شركة واحدة. و الهدف من ذلك ليس بالضرورة لتوفير مزيد من الخيارات الإعلامية المتنوعة للمستهلكين؛ و لكن لتحقيق إدارة أفضل للموارد، و زيادة المكاسب المتحققة" (Richard Campbell, Christopher R. Martin, Bettina Fabos, 2014, pp 38 – 43)

إذن، يمكن للأفلام السينمائية – كمنتجات ثقافية – أن ترصد الواقع الاجتماعي، و تعبر عن قضاياه، و توجه إلى حلها، و تضع استراتيجيات لمواجهتها. كما إنها مع تطور وسائل الاتصال مثل التليفزيون؛ أصبحت تعرض على القنوات المختلفة سواءً كانت عامة أو متخصصة في الأفلام بشكل متكرر و دوري، و في مواعيد مختلفة للفيلم الواحد كإعلانات التليفزيون تماماً. و مع الدخول في عصر الاندماج الإعلامي، أصبحت تُعرض عبر المنصات المختلفة بشكل دائم؛ سواءً على شبكة الإنترنت بصفة عامة، أو على المواقع المتخصصة التي تعرض الأفلام السينمائية، أو تتوفر روابطها عبر الصفحات العامة و المتخصصة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي؛ مما يجعل تلك الأفلام تقوم مقام إعلانات التسويق الاجتماعي – التي سبق وعرفناها – و أصبحت تحقق أهداف التوعية ونشر الأفكار مع توافر ميزة الفترة الزمنية للفيلم؛ والتي تعد أطول من الإعلان بالطبع؛ مما يسمح بعرض القضايا المختلفة و مناقشة حلولها، و بشكل متكرر. نضيف إلى ما سبق، انتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ من الهواتف الذكية، و أجهزة التابلت و الكومبيوتر المحمول (لاب توب)، واتصال هذه الأجهزة بشبكة الإنترنت؛ مما ساعد على سهولة الوصول للمحتوى الإعلامي – الأفلام السينمائية في حالتنا هذه – و التعرض له. من هنا، نجد إن الأفلام السينمائية اليوم تقوم مقام إعلانات التسويق الاجتماعي أو إعلانات التوعية، و يمكن استخدامها في نفس السياق.

رابعاً ـ أهم قضايا المرأة في الدراما السينمائية للدول شبه المحورية:

تم تحليل قضايا المرأة في الدراما السينمائية المصرية و الهندية باعتبارهما دولتين شبه محوريتين من خلال؛ معرفة الموضوعات التي تم تناولها في هذه الدراما اجتماعية، و اقتصادية، وثقافية، و تحليل الشخصيات من حيث (نوع الشخصية، و مرحلتها العمرية، و حالتها الاجتماعية، ومستواها التعليمي، و الاقتصادي، و المهنة التي تمتهنها، و العلاقات بين الشخصيات، و دور الشخصيات في الفيلم)، ودراسة كيفية معالجة قضايا المرأة من حيث (القالب الدرامي المستخدم، والكيفية التي تُعرض بها قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم، وأسلوب تناول قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم، و طبيعة شخصية الرجل أو المرأة داخل الأحداث، و الأسلوب الذي يتبعه كل من الرجل والمرأة في حل المشكلات وإدارة الصراعات والضغوط بينهما، و الكيفية التي يُشار بها إلى قضايا المرأة، و وجهة نظر الرجل في حرية المرأة وتمكينها، و موقف المرأة من المشكلات التي تواجهها، و الآليات التي يُكرس بها الرجل تبعية المرأة، و الآليات التي تواجه بها المرأة تبعيتها والمشكلات التي تواجهها، وآليات تمكين المرأة المذكورة في الأفلام السينمائية)، و أخيراً الوقوف على أسباب عرض قضايا ومشكلات المرأة في الفيلم. وذلك على النحو التالي:

1- معالجة قضايا المرأة في السينما المصرية:

تناولت السينما المصرية قضايا المرأة في **مجالات** مختلفة، نبدأها **بالمجال الاجتماعي**. بالنسبة لقضايا المرأة داخل الأسرة، كان على رأسها عدم الرغبة في إنجاب البنات بنسبة 1.96%، يليها عدم خلق جسور للحوار و التواصل مع الإناث داخل الأسرة، و اعتبار وقوع الفتاة في الحب أو شعورها به جريمة تستوجب العقاب، و عمل الفتاة للإنفاق على الأسرة بنسبة 1.17%، ثم تفضيل الذكر على الأنثى و تمييزه عليها، اتباع نمط التنشئة الاجتماعية الغربية في تنشئة الإناث، و حرمان الفتيات من الإرث تماماً، أو إعطائهن تعويضاً تافهاً عنه، و بعد الأولاد عن الأم و إهمالها بنسبة 0.78%، وأخيراً الشعور بأن الإبن الذكر هو امتداد لسلطة الأب في الأسرة، و إعطاء مساحة كبيرة من الحرية للذكور في الأسرة، مقابل تقييد حرية الإناث، و المبالغة في إشعار البنت بوجوب إخفاء أنوثتها؛ باعتبارها مجلبة للمشكلات، و عمل الفتاة للإنفاق على أخيها، و رفض اعتراض الفتاة على التحرش و السعي للإبلاغ و الحصول على حقها؛ بحجة الحفاظ على السمعة، و اعتبار المرأة إنه من العيب أن يقوم الرجل بالأعمال المنزلية، استغلال الفتاة من قبل الأب و الأقارب للإنفاق عليهم مع إساءة معاملتها، و حرمان أهل الزوج للمرأة من إرث زوجها، و غيرة الأب على ابنته عند زواجها بنسبة 0.39%.

و تنقسم قضايا المرأة في مجال التعليم إلى قسمين، الأول مستوى التعليم الذي تصل إليه الفتاة، وتركز في حرمان الفتاة من التعليم نهائياً بنسبة 1.17%. و الثاني، أسباب حرمان الفتاة من التعليم أوحرمانها من استكماله، و تركزت الأسباب في الإنفاق على الأسرة بنسبة 0.78%، ثم لتنفق الأسرة على تعليم الأخوة الذكور، و لأن الفتيات خُلقن لخدمة البيت و الرجل في الأصل بنسبة 0.39%.

و انقسمت الموضوعات الخاصة بالزواج إلى أربع فئات. تتعلق الفئة الأولى بقرار الزواج، وتضمنت تزويج الفتاة رغماً عن إرادتها بنسبة 1.56%، ثم البحث دائماً عن صغيرات السن و عدم الرغبة في الزواج من الفتاة التي بلغت الثلاثين أو تجاوزتها، و سعي الفتاة للزواج حتى تتخلص من نظرة المجتمع بنسبة 0.78%، يلي ذلك تزويج الفتاة بإرادتها، و تزويج الفتاة بقرار الذكور في الأسرة (الأب/ الأخوة الذكور) بدون أخذ رأيها، و إجبار المطلقة على الزواج باعتبار طلاقها عاراً على العائلة، و زواج الفتاة عرفياً لإشباع حاجاتها العاطفية و تعسر الزواج الفعلي، وإجبار المخطوبة على كشف العذرية للشك في أخلاقها، و إظهار المرأة نفسها بمظهر المتنازل عن حقوقه للزواج، وزواج الفتاة من مدمن مخدرات حتى لا يقال عليها عانس لتخطيها الثلاثين، و إجبار الفتاة على الزواج من رجل ثري للإنفاق على الأسرة، و تضحية الأب بالفتاة و تزويجها من رجل ثري من أجل ثروته، و الإصرار على تزويج الفتاة باعتباره الهدف الأسمى لحياتها، و محاولة إجبار المرأة على الزواج، و عدم رغبة الفتاة في الزواج بإرادتها؛ لرغبتها في تحقيق طموحاتها و التنصل من مسؤولية المنزل و الأطفال، و الابتزاز المادي و العاطفي للمرأة مع عدم الرغبة في الزواج منها، و محاولة إجبار الفتاة على الزواج ممن لا تحب، و محاولة هروبها بنسبة 0.39%.

تركز الفئة الثانية على أسباب تزويج الفتاة في سن مبكرة، و كان السبب الأساسي الخوف من العنوسة بنسبة 0.39%.

اهتمت الفئة الثالثة بأسباب عدم تزويج الفتاة، و كانت استفادة الأب أو الأخ من راتب الفتاة، واعتقاد ولي أمر الفتاة بعدم كفاءة من يتقدمون لها، و الرغبة في أن تواصل الفتاة تعليمها بنسبة 0.39%.

عنيت الفئة الرابعة بالحياة الزوجية، و كانت أهم موضوعاتها خيانة الزوج و تعدد علاقاته النسائية بنسبة4.70%، ثم استيلاء الزوج على راتب الزوجة، و عدم شعور الزوج بالمسؤولية تجاه الأسرة بنسبة 1.56%، يلي ذلك تمسك الزوج بالصفات التي لا ترضاها الزوجة بنسبة 1.17%، ثم انفراد الرجل بالقرار في الأسرة، و التجاهل الجنسي للزوجة، و إدمان الزوج على العادات السيئة كالقمار ومعاقرة الخمر بنسبة 0.78%. و أخيراً، معاقبة الزوجة لأتفه الأسباب، و تحكم الزوج في اختيار أصدقاء و صديقات الزوجة، وتحديد نوع علاقتها بهم، و التحكم في مظهر الزوجة، و الشك في سلوك الزوجة، و عدم وقوف الزوج بجوار الزوجة و إهمالها نفسياً و عدم مساندتها في الأزمات، و عجز الزوج الجنسي و إهانته للزوجة لهذا السبب، و الزواج بأخرى لمضايقة الزوجة الأولى، وإعالة الزوجة لزوجها المريض، و ترك الزوجة بعد شهرين من الزواج، و اتهام الزوج لزوجته بالزنا، و تأثير الفروق الاجتماعية و الثقافية على معاملة الزوجة، و رفض الزوجة للأعمال المنزلية بحجة إنها ليست خادمة، و إخفاء الزوج لتفاصيل حياته عن الزوجة حتى لا تبيعه من وجهة نظره، و
إهمال الزوجة، و هجر الزوج لبيته و أولاده و تعدد زيجاته، و إجبار الزوجة على المعاشرة الجنسية على الرغم من كرهها للزوج، و عمل الزوجة للإنفاق على الأسرة، و اهتمام الزوجة بعملها ونشاطها التطوعي و عدم رغبتها في الإنجاب و الاهتمام بأسرتها، و الغيرة الشديدة على الزوجة، والشك في خيانة الزوج، و الضعف الجنسي للزوج و احتمال الزوجة له، و الزواج بالفتيات عرفياً للاستمتاع بهن ثم ادعاء المرض و تركهن، و زنا المحارم و اكتشاف الزوجة محاولة الأب اغتصاب ابنته، و الاستيلاء على أموال الزوجة و تلفيق قضية أخلاقية لانتزاع حضانة الطفلة، و شعور الزوجة المطلقة بالحرمان العاطفي، و عدم شعور الزوجة بأنثوتها و إحساسها بالتورط في الزواج، ورفض الزوج لشخصية زوجته المستقلة و نقاشها معه؛ لأنه يرى النقاش ضد الأنوثة، و عدم إيمان الزوج بقدرات زوجته في العمل، و ترك المرأة للعمل من أجل البيت و الأولاد؛ مما يفقدها استقلاليتها و نجاحها، و عمل المرأة بالتسول للإنفاق على الزوج و الأولاد، و تغيير المرأة لشخصيتها من أجل الحصول على رجل بنسبة 0.39%.

تمت مناقشة ثلاثة فئات تتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة، نبدأها بالعنف الأسري الذي انقسم بدوره إلى فئتين فرعيتين؛ الأولى العنف البدني، و كان على رأسه الضرب بنسبة 4.31%، ثم تحرش زوج الأم بنسبة 0.78%، يلي ذلك تزويج الفتاة في سن مبكرة، و ختان الإناث، و إهانة الفتاة و ضربها و رفض تزويجها ممن تحب، و تحرش زوج الخالة بنسبة 0.39%.

ركزت الفئة الفرعية الثانية على العنف النفسي و المعنوي، و تمحور حول الطلاق التعسفي، والعنف اللفظي بتوجيه الشتائم و الألفاظ المهينة بنسبة 1.17%، يلي ذلك إهانة الزوجة و توبيخها أوالتعرض لها بالضرب أمام الأهل أو الأولاد، و السماح لأهل الزوج بإهانة الزوجة، و منع الزوجة من العمل بنسبة 0.78%. ثم إهمال الزوجة عاطفياً، و التعامل مع الزوجة بعدم مبالاة، و حرمان الزوجة من الأصدقاء و الحياة الاجتماعية، و الزواج بأخرى دون علم الزوجة، و حرمان الزوجة من أولادها، و تشويه صورتها أمامهم، و تطليق الزوجة لأسباب واهية، و طرد الزوجة من المنزل، وعدم تقدير الرجل للمرأة الحامل و تغير شكلها، و رفض الذكور لحمل الأم في سن متأخرة والشعور

بالخجل، و التهديد الدائم للزوجة بالزواج عليها، و الضغط على الزوجة للعودة للزوج الخائن، وإهمال الولد لأمه و عدم سؤاله عليها، و إهانة المرأة و التقليل من شأنها و فرض الرأي عليها بنسبة 0.39%.

تعلقت الفئة الثانية من العنف ضد المرأة بالعنف المؤسسي، و تركز في نشر الشائعات و الفضائح في مجال العمل بنسبة 0.78%، و حرمان المرأة من الترقي في مجال عملها لأسباب تتعلق بنوعها بنسبة 0.39%.

أما الفئة الثالثة و الأخيرة فكانت حول العنف المجتمعي، و الذي برز في التحرش الجنسي (في العمل/ في المواصلات/ في الشارع/ في الأماكن العامة ... الخ) بنسبة 8.62%، يليه الإكراه على ممارسة الدعارة بنسبة 2.35%، ثم الاغتصاب بنسبة 1.96%، يلي ذلك تصوير المرأة في الإعلانات، و الأعمال السينمائية، والفنية، بطريقة مهينة و غير لائقة، و النظرة السلبية للمرأة المطلقة، و محاولة الإساءة للسمعة و إثارة الفضائح المفتعلة بنسبة 0.78%. و أخيراً، عمالة الإناث المبكرة، و خداع السيدات و استغلالهن عاطفياً، و رفض تمتع النساء بحمام السباحة في نادي رياضي في يوم مخصص لهن، و الإساءة لسمعة المرأة، و مضايقة النساء اللاتي يقدن السيارات، وتعرض راقصة فيديو كليب للهوس الجنسي من أحد معجبيها و نظرته الفاحصة لجسمها، و تعرض راقصة فيديو كليب للمحاكمة بسبب رقصها، و خداع الفتيات و التغرير بهن دون زواج، و خداع الفتيات بالحب و ممارسة الجنس معهن و تصويرهن، و خداع الفتيات و الاستيلاء على أموالهن وعدم الزواج بهن، و التغرير بالفتيات و الزواج بهن بدون أوراق ثبوتية (زواج شفهي)، و ترك المرأة المسنة تعيش وحيدة و رفض ابنها زواجها ممن يماثلها و طردها في الشارع، و عدم تحمل زوج المطلقة مسؤولية الأولاد، و عدم الشعور بقيمة المرأة بنسبة 0.39%.

و تطرقت موضوعات الحرية الشخصية في المجال الاجتماعي إلى التحكم في مظهر المرأة وملابسها، و عدم الثقة في تصرفات المرأة بصفة عامة بنسبة 0.78%، يلي ذلك حرمان المرأة من ممارسة الحياة الاجتماعية، و حرمان المرأة من حرية الحركة و التنقل، و الحكم على سلوك الفتاة طبقاً لما ترتديه، و اتباع أسلوب التوجيه بالعنف بنسبة 0.39%

أظهرت موضوعات نظرة المجتمع لعلاقات وماضي كل من الرجل و المرأة، تسامح المجتمع مع ماضي الرجل، مقابل عدم تسامحه مع ماضي المرأة بنسبة 1.96%، ثم نظرة المجتمع الإيجابية لعلاقات الرجل المتعددة بنسبة 0.78%، يلي ذلك الموقف غير واضح بنسبة 0.39%.

و هناك بعض الموضوعات المتفرقة في المجال الاجتماعي، دارت حول تربية المرأة لأولادها منفردة، و تحكم الرجل في ملابس و أسلوب المرأة، و رفض الفتاة للزواج مع رغبتها في الأمومة فتعقد صفقة حقن مجهري بنسبة 0.39%.

أما المجال الثاني لطرح قضايا المرأة فهو **المجال الاقتصادي**، و تعلق بالعمل، و ركز على حرمان المرأة من العمل و تحقيق ذاتها بنسبة 0.78%، ثم التقليل من قدرات المرأة في عملها،

واستعداد الفتاة للكفاح و العمل بعيداً عن الرجل، و محاولة المرأة التوفيق بين منزلها و متطلباتها الوظيفية، و تطلع المرأة لشغل مكانة عالية في العمل و الطموح لأداء أفضل بنسبة 0.39%.

و تمحورت قضايا المرأة في **المجال الثقافي** حول عدم إتاحة الفرصة للمرأة للإبداع و التعبير عن نفسها بنسبة 0.78%.

كما تم مناقشة مجموعة من القضايا المتفرقة بصفة عامة تركز حول إحساس المرأة بالحرمان العاطفي و الجنسي نتيجة عدم زواجها بنسبة 0.78%، ثم العوائق الدينية أمام زوجين متنافرين لأن ديانتهما المسيحية، و علاقة حب بين دينين مختلفين، و انحراف الفتاة للتخلص من حياتها الفقيرة، ودفع المرأة لأولادها للأخذ بالثأر، و الموقف من الفتاة المتحولة جنسياً نتيجة لإصابتها بمرض نفسي هو اضطراب الهوية الجندرية، و تحريض بعض الفتيات للأخريات على ممارسة الدعارة بنسبة 0.39%.

انقسمت معالجة **الشخصيات** في الأفلام إلى تسع فئات أساسية نبدأها بنوع الشخصية، و كانت نسبة الشخصيات الإناث 77.14%، في مقابل 22.85% للذكور. و كان على رأس مرحلتهم العمرية الثلاثينيات (30-39 سنة) بنسبة 48.57%، ثم العشرينيات (20-29) بنسبة 28.57%، يليها الأربعينيات (40-49 سنة)، و الخمسينيات (50-59 سنة)، و 60 سنة فأكثر بنسبة 7.14%، وأخيراً المراهقة (12- 19 سنة) بنسبة 1.42%. و تصدرت فئة أعزب (لم يسبق له الزواج) بنسبة 35.71% الحالة الاجتماعية للشخصيات، يليها متزوج للمرة الأولى بنسبة 21.42%، ثم أرمل (ولم يتزوج بعد الترمل)، و مطلق (و لم يتزوج بعد الطلاق) بنسبة 10%، يلي ذلك متزوج للمرة الثانية بعد الترمل، و متزوج للمرة الثانية بعد الطلاق بنسبة 4.28%، ثم متزوج عرفياً، و على علاقة بغير الزوج/ أوالزوجة، و خطوبة، و عقد قران بنسبة 2.85%، و أخيراً متزوج بعد عدد كبير من الزيجات العرفية، و عاهرة تائبة تربي ولداً كتب باسمها بنسبة 1.42%.

تصدر المؤهل العالي بنسبة 42.85% المستوى التعليمي للشخصيات، يليه مستوى تعليمي غير واضح بنسبة 32.85%، ثم دراسات عُليا بنسبة 8.57%، ثم طالب جامعي بنسبة 4.28%، يلي ذلك يقرأ و يكتب فقط، و مؤهل أقل من المتوسط، و مؤهل متوسط بنسبة 2.85%، و أخيراً مؤهل فوق المتوسط، و طالب مدرسة بنسبة 1.42%. و تراوح المستوى الاقتصادي ما بين مرتفع جداً، ومنخفض (فقير) بنسبة 24.28%، ثم متوسط بنسبة 22.85%، يليه مرتفع بنسبة 21.42%، وأخيراً منخفض جداً بنسبة 7.14%.

أما المهن التي امتهنتها الشخصيات فكانت، مهن فنية عُليا (مهندس/ قانوني/ إعلامي/ محاسب / ضابط جيش و شرطة / أستاذ جامعي ...) بنسبة 18.57%، ثم مهن طبية (طبيب / صيدلاني/ ممرض / مثقف صحي / قابلة قانونية ...) بنسبة 14.28%، فربة منزل بنسبة10%، فالقائمون بأعمال البيع (تاجر/ جزار/ بائع بمحل...) بنسبة 8.57%، ثم رجال/ سيدات أعمال (صاحب شركة/ أو مصنع/ أومشروع/ أو مؤسسة ضخمة ...)، و طلبة بنسبة 4.28%، يلي ذلك وظائف معاونة (ساعي / فراش / بواب ...)، و إعلاميات - معدة برامج في التليفزيون، صحافية، مهنة غير واضحة بنسبة 2.85%، ثم تربية و تعليم (مدرس/ موجه / وكيل مدرسة/ مدير مدرسة ...)، و أعمال حرفية (مزارع/ صياد/

عتال/ فاعل/ ميكانيكي/ سباك/ كهربائي/ خياط/ مكوجي/ نقاش/ عامل/ خيّاطة ...)، و صاحب مطعم، و عاطل، و عارضة أزياء، و مديرة دار نشر، و أديبة، و شاعرة، و عمل المرأة في الدوبلاج، و عمل المرأة من المنزل في صناعة الاكسسوارات و الطعام، و العمل التطوعي في جمعيات المرأة، و عاملة منزلية، و موديل للرسم، و عازفات موسيقيات، و لاعبة كرة قدم نسائية، و
لاعب كرة، و مدرسة في مدرسة تعليم القيادة، و عاملة في كوافير، و بائعات متجولات في السوق، و راقصة، و موظفة حكومية، و ريكلام بنسبة 1.42%.

تعيش الشخصيات في بيئة حضرية بنسبة 88.13%، ثم بيئة تجمع بين الريف و الحضر بنسبة 8.47%، يليها بيئة ريفية بنسبة 3.38%. تنوعت العلاقات بين الشخصيات في الفيلم، فتصدرت العلاقات الاجتماعية (زواج / طلاق/ صداقة / جيرة/ قرابة) رأس القائمة بنسبة 47.45%، تلتها العلاقات العاطفية (حب / جنس) بنسبة30.50%، ثم علاقات متشابكة بنسبة 16.94%، تلتها علاقات تتعلق بالعمل بنسبة 3.38%، و أخيراً علاقة أم بابنها بنسبة 1.69%. أما عن دور الشخصيات في الفيلم، فكانت شخصية أساسية (البطل / البطلة) بنسبة 96.61%، ثم شخصية ثانوية، و شخصية هامشية بنسبة 1.69%.

و تنقسم **كيفية معالجة قضايا المرأة** في الأفلام السينمائية المصرية إلى عشر فئات، تتعلق الأولى بالقالب الدرامي المستخدم، و الذي كان تراجيدياً بنسبة 81.35%، ثم كوميدياً بنسبة 15.25%، ثم تراجيكوميدي (ميلودرامي) بنسبة 3.38%. و تتعلق الفئة الثانية بالكيفية التي تُعرض بها قضايا ومشكلات المرأة في الفيلم، و قد كانت قضايا المرأة محور الفيلم بنسبة 76.27%، ثم جزءاً أساسياً من الأحداث بنسبة 18.64%، ثم جزءاً ثانوياً من الأحداث بنسبة 5.08%. و كان أسلوب تناول قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم بشكل صريح بنسبة 94.91%، و بشكل ضمني بنسبة 5.08%. أما عن طبيعة شخصية الرجل أو المرأة داخل الأحداث، فكانت شخصية إيجابية بنسبة 57.62%، ثم شخصية تتراوح بين الإيجابية والسلبية بنسبة 30.50%، تليها الشخصية السلبية بنسبة 10.16%، وأخيراً كانت طبيعة الشخصية غير واضحة بنسبة 1.69%.

و بالنسبة للأسلوب الذي يتبعه كل من الرجل و المرأة في حل المشكلات وإدارة الصراعات والضغوط بينهما، فكان غير واضح بنسبة 38.98%، يليه التعقل و تهدئة الصراع من خلال الحوار والمناقشة بنسبة 25.42%، فتصعيد الصراع و توسيع الخلافات والمشاكل، و فرض الرأي والاستبداد بنسبة 10.16%، ثم الهروب من مواجهة المشكلة وتجاهلها، و تجميد المشكلة مؤقتاً، ومحاولة إيجاد حلول غير تقليدية لمواجهة المشكلة، و اللجوء للسلطات الدينية لحل المشكلة، و بيع المرأة لنفسها للحصول على المال لتربية الأولاد، و قتل الزوجة لزوجها للتحرش بابنتهما و محاولة اغتصابها، و تستسلم الأم لطرد ابنها في الشارع، و اتخاذ موقف إيجابي و الهروب من العلاقة السامة، و اللجوء للطب النفسي بنسبة 1.69%.

أما عن الكيفية التي يُشار بها إلى قضايا المرأة، فلم يظهر أي موقف تجاه الوضع القائم بنسبة 42.37%، يلي ذلك الإشارة إلى أن الوضع مرفوض و غير عادل بنسبة 37.28%، ثم الوضع غير مقبول و يمكن تغييره بنسبة 11.86%، فالوضع غير مقبول و لكن لا يمكن تغييره بنسبة 5.08%،

يلي ذلك الإشارة إلى أن هذا الوضع تقره التقاليد، و يشار إلى إن الفتاة رجعت عن تفكيرها و أدركت خطأها بنسبة 1.69%.

و بالنظر إلى وجهة نظر الرجل في حرية المرأة و تمكينها، نجد إن موقف الرجل غير واضح بنسبة 33.89%، ثم رجل يتراوح بين التحرر و الرجعية بنسبة 25.42%، فرجل متحرر يؤيد حرية المرأة و تمكينها بنسبة 22.03%، ثم رجل رجعي لا يؤيد حرية المرأة و تمكينها بنسبة 18.64%. أما موقف المرأة من المشكلات التي تواجهها، نجدها تقف موقفاً إيجابياً إزاء ما تتعرض، و تتحدى التقاليد والوضع القائم بنسبة 55.93%، ثم يتراوح موقف المرأة بين السلبية والإيجابية بنسبة 11.86%، فتتخذ المرأة حلولاً غير تقليدية بنسبة 10.16%، ثم تقف المرأة موقفاً سلبياً إزاء ما تتعرض له، و تستسلم للوضع القائم، و موقف المرأة غير واضح بنسبة 8.47%، و أخيراً تتجه المرأة للانحراف للحصول على المال و مواجهة الحياة و البعد عن البيت الذي تم تعنيفها فيه، وتسعى المرأة للحل و لكنها تشعر بالعجز، و تحاول التفكير بتعقل للحفاظ على وضعها و دورها بنسبة 1.69%.

و بالنسبة للآليات التي يُكرس بها الرجل تبعية المرأة، نجد ممارسة الضغط المعنوي و العاطفي بنسبة 28.81%، ثم استخدام الرجل لسلطته الذكورية التي تُظهره بأنه دائماً على صواب بنسبة 27.11%، يلي ذلك استخدام العنف، و عدم وجود تبعية من الأساس بنسبة 13.55%، ثم التمسك بالتقاليد البالية و اتهام المرأة بمعاداتها؛ و بالتالي بمعاداة المجتمع بنسبة 8.47 %، ثم استعمال الرجل وسائل ضغط مختلفة (الطلاق – الأطفال – الحرمان من الأهل ... الخ) بنسبة 5.08%، و أخيراً تطليق المرأة بنسبة 3.38%.

و تمثلت الآليات التي تواجه بها المرأة تبعيتها و المشكلات التي تواجهها في، تطلب المرأة الطلاق و تتنازل عن حقوقها / أوتلجأُللخُلع بنسبة 8.47%، يلي ذلك اللجوء إلى الطب النفسي، وإنكار المرأة لذاتها من أجل استمرار الحياة، و تتنازل المرأة عن بعض حقوقها إرضاءً للرجل بنسبة 6.77%، ثم اللجوء إلى العنف، و تغير المرأة رأيها و ترى أن الوضع التقليدي القائم هو الأفضل لها، و لجوء المرأة للبحث عن عمل، و لا تواجه المرأة تبعيتها بل تستسلم لها بنسبة 5.08%، وأخيراً تظاهر المرأة بالضعف و الاستكانة للحصول على حقوقها، و تلجأ المرأة للعمل و الاستقلال، و تلجأ الفتاة لمكتب تسهيل الزواج، و لا توجد آلية، و تدرك المرأة مشكلة الذكور في مجتمعها، و لا تواجه المرأة المشكلة و تتجه للانحراف، و ترفض المرأة تبعيتها و ترفض استغلالها و تبتعد عن مصدر العنف، و تسعى المرأة لنيل ما ترغبه بوضع صورتها على فيسبوك و طلبت الزواج، و تهرب المرأة بعيداً عن بيئة العنف و الإساءة، و تحاول المرأة استعادة حقها بنفسها، و تأخذ المرأة حقها بالنقاش والإقناع، و إحراق الفتاة لنفسها اعتراضاً عن رفض زواجها ممن تحب، و اللجوء للشرطة، واستعانة المرأة بالتكنولوجيا لإيجاد حلول لمشكلاتها، و تتمسك المرأة بحقها و تصر عليه و لا تكترث لاعتراض الرجل، و اعتماد المرأة على نفسها و مواجهة المواقف السلبية التي تواجهها، وتترك المرأة المنزل و تغضب و تسعى لطلب الطلاق، و تترك المرأة الزوج الخائن مع الاحتفاظ بحملها منه، و تلجأ المرأة للعنف و تقتل الزوج، و ترفض الفتاة العريس الذي يرغب في تركها العمل
تتزوج المرأة بمن تحب و تبتعد عن ابنها، و تستعمل المرأة الحوار و فرض شخصيتها القوية خاصة مع مستوى تعليمها العالي، و تجهض المرأة جنينها و تطلب الطلاق للتخلص من الأب، و تلجأ الفتاة

لحرق نفسها للتخلص من الإهانة و الضرب، و تلجأ المرأة للتسول، و تلجأ المرأة للعمل لإعالة نفسها و زوجها، و لم تستطع المرأة مواجهة تبعيتها، و لا توجد تبعية من الأساس بنسبة 1.69%.

و تنقسم آليات تمكين المرأة المذكورة في الأفلام السينمائية إلى فئتين فرعيتين، الأولى أهم آليات تمكين المرأة، و كانت لم تُذكر أية آلية لتمكين المرأة بنسبة 66.10%، ثم ظهور رجال مدافعين عن حقوق المرأة بنسبة 15.25%، يلي ذلك الحث على تعليم المرأة و تعريفها بحقوقها بنسبة 5.08 %، ثم إصدار القوانين أو استخدامها، و جهود منظمات المجتمع المدني بنسبة 3.38%، فتمسك المرأة بالعمل و التعليم و تحقيق ذاتها، و تلجأ المرأة للطلاق للتحرر من الإهانة، و تلجأ المرأة للعمل والاستقلال و تحقيق الدخل، و استخدام وسائل الإعلام للحديث عن حقوق المرأة، و استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في حل مشكلات المرأة بنسبة 1.69%. و تنصب الفئة الفرعية الثانية على مدى قوة آليات تمكين المرأة، و كانت قوية بنسبة 50%، فمتوسطة القوة بنسبة 35%، فقوية جداً بنسبة 15%.

و أخيراً، **أسباب عرض قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم**، و كانت مجرد تعريف الجمهور بوجود القضايا بنسبة 40.67%، فمجرد عرض القضايا بدون إبداء موقف واضح بنسبة 28.81%، ثم طرح رؤية للتغيير بنسبة 11.86%، يلي ذلك لرفض الوضع القائم بنسبة 10.16%، ثم السبب غير واضح بنسبة 8.47%.

2- معالجة قضايا المرأة في السينما الهندية:

قبل أن نبدأ في عرض نتائج تحليل الأفلام السينمائية الهندية، نشير إلى تناول بعض تلك الأفلام لأكثر من قضية في الفيلم الواحد؛ عن طريق احتواء الفيلم على مجموعة قصص قصيرة منفصلة.

تناولت السينما الهندية قضايا المرأة في **مجالات** مختلفة، نبدأها **بالمجال الاجتماعي**. بالنسبة لقضايا المرأة داخل الأسرة، كان على رأسها تفضيل الذكر على الأنثى و تمييزه عليها، و اعتبار زواج الفتاة أهم من طموحها و عملها بنسبة 1.35%، يلي ذلك عدم الرغبة في إنجاب البنات، وحرمان الفتاة من ممارسة الرياضة؛ حتى لا تتعرض لإصابات فلا يتزوجها أحد بنسبة 1.08%، ثم عدم خلق جسور للحوار و التواصل مع الإناث داخل الأسرة، و حرمان الفتيات من الإرث تماماً، أوإعطائهن تعويضاً تافهاً عنه، اعتبار وقوع الفتاة في الحب أو شعورها به جريمة تستوجب العقاب بنسبة 0.81%، فالمبالغة في الحفاظ على البنات و تعطيل ملكاتهن، ورغباتهن، وحياتهن الطبيعية، وتفتح الأب و الأم و دعمهم لابنتهم و دفعها لتحقيق البطولات الرياضية و التفوق الدراسي بنسبة 0.54%، و أخيراً إعطاء مساحة كبيرة من الحرية للذكور في الأسرة، مقابل تقييد حرية الإناث، وتأكيد الأم على ضرورة الزواج من فتيات صغيرات، و اعتبار الأهل إن الفتاة تتصرف كالصبيان لاستقلاليتها، و رفض هواية الرجل في ممارسة الطبخ باعتباره عملاً نسائياً، و يعتبر الأهل إن قدرة الفتاة على الطهي هي الميزة الوحيدة المؤهلة للزواج و ليس تعليمها و شخصيتها، و تحكم الذكور في الأسرة في حياة أختهم و السعي لتطليقها من زوجها على غير رغبتها، و حث الأهل الفتاة على ارتداء ملابس معينة لا تتوافق و شخصيتها؛ للحصول على زوج، و تخلي الأب عن ابنته الفتاة، وخجل الأبناء الشباب من حمل الأم في سن كبيرة، و رغبة الأهل في تزويج ابنتهم و عدم الالتفات لطموحها و وضع إعلان في الجريدة

لتزويجها، و منع الفتاة من الخروج و الذهاب للسينما، و رفض الأم لعمل ابنتها في التمثيل؛ لأن الرجال لا يتزوجون ممثلات، و تحكم الأمهات بحياة الفتيات و عدم منحهن حرية التصرف و انتقادهم؛ مما ينعكس على خبرتهن في الحياة، و إن الفتاة يمكن أن تفعل ما يحلو لها فقط إذا تزوجت، و سيطرة الذكور على حياة المرأة، فبعد وفاة الزوج يسيطر الإبن و يرغب في تطبيق التقاليد، و انتحار الفتاة نتيجة علاقة غير شرعية و خوفها من أخيها، و اعتراض الأهل على عيش الفتاة وحدها في ولاية أخرى للدراسة، و لجوء الأرملة للعمل لإعالة ابنتها، و دخولها مع ابنتها المدرسة لتواصل تعليمها، و تحضير الأهل الفتاة للزواج بتدريبها على الأعمال المنزلية، والتقليل من الأم و اعتبار دورها الوحيد هو تحضير الطعام و إنجاب الأبناء بنسبة 0.27%.

ينقسم عنصر التعليم إلى عنصرين فرعيين، الأول مستوى التعليم الذي تصل إليه الفتاة، و كان تعليم الفتاة تعليماً جامعياً بنسبة 0.81%، فحرص النساء على إنشاء مدارس في القرى لتعليم الفتيات بالجهود التطوعية بنسبة 0.54%، يلي ذلك حرمان الفتاة من التعليم نهائياً، و تعليم الفتاة تعليماً متوسطاً، و تعليم الفتاة تعليماً فوق الجامعي، و عدم الاهتمام بتعليم الفتاة إلا إذا كانت ستحصل بسببه على عريس من ذوي الدخل المرتفع، و صعوبة انتظام الفتاة في التعليم لضيق ذات اليد، و رفض استكمال الفتاة دراستها العليا بنسبة 0.27%. و العنصر الثاني أسباب حرمان الفتاة من التعليم أوحرمانها من استكماله، و كانت الأسباب لأن الفتاة مصيرها إلى الزواج بنسبة 1.08%، ثم لأن الفتيات خُلقن لخدمة البيت و الرجل في الأصل بنسبة 0.54%، و أخيراً لتنفق الأسرة على تعليم الأخوة الذكور، و لأن الفتاة المتعلمة تعارض الزوج كثيراً؛ مما يؤدي لعدم الاستقرار في الأسرة، وحرمان الفتاة من التعليم للحد من حريتها، و حرمان الفتاة من التعليم كعقاب لها على سلوكها الناتج عن كبت الأسرة لها، و إخراج الفتاة من المدرسة خوفاً عليها بسبب اكتمال أنوثتها، و لاستغلال موهبة الفتاة الفطرية و ذكاءها في الرياضيات لجني المال للأسرة بدلاً من إرسالها للمدارس بنسبة 0.27%.

و ينقسم عنصر الزواج إلى ثلاثة عناصر فرعية، الأول قرار الزواج، و يأتي على رأس القائمة تزويج الفتاة رغماً عن إرادتها بنسبة 2.43%، يلي ذلك الخلافات بسبب المهر و تهديد العريس بترك العروس إذا لم تدفع ما يريد بنسبة 0.54%، ثم تزويج الفتاة بقرار الذكور في الأسرة (الأب/ الأخوة الذكور) بدون أخذ رأيها، و محاولة إجبار الأرملة على الزواج بأخي زوجها، و رفض الفتاة الزواج إلا بمعاييرها، و تزويج الفتاة بالإكراه مقابل المهر، و تزويج الفتاة برجل غني رغماً عن إرادتها للإنفاق على الأسرة، و رفض الفتاة الزواج لأن الرجال يهينون المرأة، و تزويج الرجل بنساء أصغر منه سناً و عدم الاهتمام بالزواج بالنساء من نفس العمرأو عمر مناسب، و تفضيل الفتاة الصداقة على الزواج، و عدم الرغبة في الزواج بالفتاة رغم تعليمها و جمالها لوجود عيب التلعثم؛ مما يعكس الرغبة في الفتاة الكاملة، و اهتمام المتقدمين للزواج بالمهر الذي سوف تدفعه العروس بغض النظر عن ذكائها و تعليمها و تفكيرها و إحساسها بالإهانة بسبب ذلك بنسبة 0.27%. و يأتي على رأس أسباب تزويج الفتاة في سن مبكرة، العادات و التقاليد بنسبة 1.62%، ثم الظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة بنسبة 0.27%.

يتعلق العنصر الثالث بالحياة الزوجية، و يأتي على رأس القضايا خيانة الزوج و تعدد علاقاته النسائية بنسبة 4.06%، ثم معاقبة الزوجة لأتفه الأسباب، و إدمان الزوج على العادات السيئة كالقمار ومعاقرة الخمر، و التقليل من قيمة عمل المرأة بنسبة 1.08%، فانفراد الرجل بالقرار في الأسرة بنسبة

0.81%، يلي ذلك استيلاء الزوج على راتب الزوجة، و تمسك الزوج بالصفات التي لا ترضاها الزوجة، و هروب الزوج و تنصله من مسؤولية الأسرة و ترك عبء الإنفاق و تربية الأبناء على الزوجة، و دعم الزوج لزوجته في احتراف الرياضة، و تمسك الزوجة بزوجها الخائن لعدم وجود مصدر دخل مستقل أو والدين أو أطفال؛ فلا ترى لنفسها حياة خارج إطار الزواج بنسبة 0.54%، ثم التجاهل الجنسي للزوجة، و الانتقاد الدائم لتصرفات الزوجة، و تضحية المرأة بعملها وطموحها من أجل طفلها بنسبة 0.81%، و أخيراً الشك في سلوك الزوجة، و الغيرة من نجاح الزوجة و تفوقها، و بخل الزوج، و اهتمام المرأة بالأطفال على حساب اهتمامها بالزوج، و استخدام الرجل المثلي للزواج ليكون ساتراً اجتماعياً، و انفراد الزوج بالاستمتاع بالعلاقة الزوجية دوناً عن زوجته، و دعم الزوجة لزوجها و دفعه نحو طموح مهني أعلى، و لا يعتبر الزوج البيت بيت الزوجة إلا إذا نفذت أوامره و يطردها، و اهتمام الرجل بزوجته و صحتها بشكل كبير، و تبديل الأدوار بين الزوج و الزوجة، و تسامح الزوج مع خيانة زوجته؛لأنه يرغب في أن تجرب الحياة لفارق السن بينهما، و اعتقاد الرجل بقدرته الكاملة على التحكم في زوجته في كل تفاصيل حياتها، و تبرير المرأة انحراف الرجل نتيجة إهمالها في وزنها و جمالها، و امتلاك الرجل للمرأة و لمقاليد حياتها و جسمها و عقلها طبقاً للتقاليد، حتى الطفل الذي تحمل فيه يكتب باسمه، و غيرة الزوجة من نجاح الزوج حين تتبدل أدوارهما، و تمسك الزوجة بزوجها الداخل في غيبوبة منذ عشرون عاماً و رفضها نزع الأجهزة عنه، و وقوع اللوم في عدم الإنجاب دائماً على المرأة، و عجز الزوج الجنسي، و رفض الزوج للإنجاب و حرمان زوجته منه، و إهمال المنزل و الزوجة و الأطفال، و تقبل الزوجات لعلاقات زواج غير مريحة من أجل الأطفال، و التحدث مع الزوجة للضرورة، و تطليق الزوجة لرفض الزوج لعملها، و منع الزوجة من الإنجاب، و استعداد الزوجة للعيش تحت أي ظرف، والغيرة الشديدة على الزوجة، و عدم احترام المرأة بمنعها من تناول الطعام على نفس المائدة مع زوجها بل تأكل بعده، و التقليل من قيمة الزوجة و انتقاد وزنها و مظهرها بنسبة 0.27%.

و هناك بعض الموضوعات المتفرقة دارت حول إشعار المرأة بعدم أهميتها و بقلة شأنها بنسبة 0.54%، يلي ذلك رغبة المطلقة في الإنجاب عن طريق متبرع بعد طلاقها، و تعامل الطليقة بشكل محترم مع أبو أولادها رغم حزنها بسبب الطلاق، و إساءة معاملة الزوجة بعد الطلاق و نبذ الأبناء بنسبة 0.27%.

تمت مناقشة ثلاثة فئات تتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة، نبدأها بالعنف الأسري الذي انقسم بدوره إلى فئتين فرعيتين؛ الأولى العنف البدني، و كان على رأسه الضرب بنسبة 5.14%، فتزويج الفتاة في سن مبكرة بنسبة 1.89%، ثم الإجهاض أو محاولة الإجهاض، و محاولة قتل المرأة بنسبة 0.54%. يلي ذلك القتل على خلفية شرف العائلة، و إصرار الزوج على وشم اسمه على ذراع الزوجة رغماً عن إرادتها لتصبح ملكه؛ كما يفعل السيد مع حيواناته، و حرق النساء و تسجيل صوت صراخهن بنسبة 0.27%. تركز الفئة الفرعية الثانية على العنف النفسي و المعنوي و المتمثل في العنف اللفظي بتوجيه الشتائم و الألفاظ المهينة بنسبة 0.81%، فالتعامل مع الزوجة بعدم مبالاة بنسبة 0.54%، ثم إهمال الزوجة عاطفياً، و إهانة الزوجة و توبيخها أو التعرض لها بالضرب أمام الأهل أو الأولاد، و منع الزوجة من العمل، و حرمان الزوجة من أولادها، و تشويه صورتها أمامهم

النظر إلى المرأة التي يتوفى زوجها بعد فترة قصيرة من الزواج بأنها منحوسة، و طرد الزوجة من المنزل، و بيع الأهل للطفلات اليتيمات للتخلص من مسؤوليتهن، و هروب العريس يوم الزفاف وترك العروس، و إهمال الزوجة و التعامل السيء معها، و التلاعب بالمرأة تحت مسمى الحب، وإجبار الزوجة على عمل ما لا ترغبه بنسبة 0.27%.

تمثل العنف المؤسسي في انحياز الاتحادات الرياضية للاعبين الذكور و توفير الموارد والرواتب الأعلى و الفرص لهم بنسبة 0.54%، يلي ذلك استبعاد المرأة من مراكز السلطة، وحرمان المرأة من الترقي في مجال عملها لأسباب تتعلق بنوعها، استخدام فحص تحديد النوع (تحليل هرمون التستيستيرون) بطريقة مجحفة لاستبعاد اللاعبات الرياضيات بنسبة 0.27%.

أما العنف المجتمعي فتمثل في الاغتصاب بنسبة 3.52%، ثم التحرش الجنسي (في العمل/ في المواصلات/ في الشارع/ في الأماكن العامة ... الخ)، و الإكراه على ممارسة الدعارة بنسبة 2.71%، فالنظرة السلبية للمرأة المطلقة بنسبة 1.89%، يلي ذلك تصوير المرأة في الإعلانات، والأعمال السينمائية، والفنية، بطريقة مهينة و غير لائقة، و استهجان المجتمع لقوة الفتاة واستقلاليتها بنسبة 0.81%، ثم عمالة الإناث المبكرة، و المعايير المزدوجة في المجتمع التي تبيح أشياء للرجال دون النساء، و المطالبة بالإشباع الجنسي الذاتي للمرأة و الاستغناء عن الرجل، و تشويه الشباب للبنات بإلقاء مياة النار على وجوههن؛ سواءً لرفضهن الزواج بهم أو لدخولهن كليات قمة يرون إنهن لا يستحقنها بنسبة 0.54%، و أخيراً القتل أو محاولة القتل، و خطف الفتيات لاستخدامهن في تهريب المخدرات، و اعتبار التعليم و الثقافة مفسدة للمرأة و لتفكيرها، و ربط قبول المرأة مجتمعياً للزواج بالأفكار التقليدية، و الوقوف ضد مطالبة المرأة بحقها في أبسط حقوقها و هو وجود دورة مياة بالمنزل، و اعتبار المرأة العزباء الجميلة التي تعيش وحيدة معتمدة على نفسها مطمعاً للرجال، وتعالي الرجال على النساء باعتقاد إنهم الأفضل، و النظرة السلبية للفتاة التي لم تتزوج بعد، واستغلال السيد لفقر الخادمة و معاشرتها جنسياً مع عدم رغبته في الزواج بها، و المطالبة بالحرية الجنسية للمرأة ليكون لها تجارب في الحياة، و يرى المجتمع الذكوري إن عيوب الرجل ليست عيوباً و على المرأة تقبلها إذا اكتشفتها بعد الزواج، و تقييم الفتاة بناءً على مواصفاتها الشكلية و ليس بناءً على مستوى تعليمها، و ثقافتها، و مستواها الاجتماعي، و المطالبة بوجود صداقة بين الرجل والمرأة، و احتقار رغبات المرأة الجسدية بناءً على سنها و إشعارها بفداحة التعبير عنها، و انتقاد الجسد الطبيعي للمرأة و تحديد مقاييس للجمال و إجبارها على اتباعها، و اعتقاد إن الفتيات لا يصلحن إلا للطهي فقط، و اعتبار إن إنجاب المرأة للأطفال هو غاية وجودها في الحياة فقط، و اتهام الفتاة القوية التي تدافع عن الحق بالمرض النفسي، و قتل الفتيات الريفيات بنسبة 0.27%.

و تطرقت موضوعات الحرية الشخصية في المجال الاجتماعي إلى التحكم في مظهر المرأة وملابسها بنسبة 1.35%، فحرمان المرأة من ممارسة الحياة الاجتماعية بنسبة 0.27%. كما ركزت الموضوعات المتعلقة بنظرة المجتمع لعلاقات وماضي كل من الرجل و المرأة على تسامح المجتمع مع ماضي الرجل، مقابل عدم تسامحه مع ماضي المرأة بنسبة 0.81%.

احتوى المجال الاجتماعي على مجموعة موضوعات متفرقة، كإجبار الأرملة على طقوس معينة؛ كارتداء الساري الأبيض، و حلق شعر رأسها كاملاً، و عدم أكل السمك، و الإجبار على الإجهاض، و خداع الفتاة و رفض الزواج بها، و رفض المرأة إجهاض الطفل المعاق بنسبة 0.27%.

ركز **المجال الاقتصادي** على العمل بشكل أساسي، و ناقش إن العمل وسيلة الفتاة للحصول على الاستقلال و دخل خاص، و تشجيع المرأة على إبراز مواهبها و عمل ما تحب بنسبة 1.35%، فالتقليل من شأن عمل المرأة المنزلي و خاصة إنه بدون أجر بنسبة 0.81%، يلي ذلك حرمان المرأة من العمل و تحقيق ذاتها، و محاولة إفشال مسيرة المرأة المهنية، و اعتراض بعض الرجال على تلقي الأوامر في العمل من المرأة، و الاعتقاد بأن عمل الفتاة غير مهم و إنها لا تخرج من بيتها إلا على بيت زوجها، و الطلب من الفتاة الرياضية التضحية بحبها و زواجها لتحقيق البطولات على عكس اللاعب الرجل، و اتهام المرأة بصعوبة التوفيق بين العمل و المنزل بنسبة 0.54%، ثم اختيار الموظفات بناءً على الشكل الخارجي والمظهر الجذاب، و التقليل من قيمة مشروع المرأة و عملها من المنزل، و تتجه المرأة ربة المنزل للعمل لتحقيق ذاتها و مساعدة زوجها، و اهتمام المرأة بالعمل التطوعي أكثر من البحث عن زوج، و التقليل من شأن المرأة في العمل، و لا يقام وزن لنجاح المرأة في العمل بل المنزل فقط، و قدرة المرأة على التوفيق بين احترافها لرياضة الملاكمة و أمومتها بنسبة 0.27%.

تمحور **المجال الثقافي** حول عدم إتاحة الفرصة للمرأة للإبداع و التعبير عن نفسها، و إيقاف طموح و مواهب الفتاة في الشعر بحجة إن مهمة الفتاة الأساسية الزواج، و الطهي، و إنجاب الأطفال بنسبة 0.27%.

تم طرح مجموعة موضوعات متفرقة في المجال الاجتماعي هي التشجيع على العلاقات المثلية بين الإناث بنسبة 0.81%، فاللجوء للمساكنة لاختبار الحبيبين المعيشة المشتركة قبل الزواج بنسبة 0.54%، يلي ذلك استغلال جسد المرأة لتنفيذ مهمات و عمليات مختلفة، و الإكراه على تعاطي المخدرات، و الاتجار بالفتيات و بيعهن لمنظمات عابرة للحدود ليعملن بالدعارة، و بحث الفتاة عن الثأر ممن قتل أخوها، و الأم العزباء التي فقدت عذريتها و تربي طفلاً بدون زواج بنسبة 0.27%.

انقسمت معالجة **الشخصيات** في الأفلام إلى تسع فئات أساسية نبدأها بنوع الشخصية، و كانت نسبة الشخصيات الإناث 67.14%، في مقابل 32.85 للذكور. و تراوحت المرحلة العمرية للشخصيات ما بين الثلاثينيات (30-39 سنة) بنسبة 40.71%، تليها العشرينيات (20-29) بنسبة 37.14%، فالمراهقة (12- 19 سنة) بنسبة 9.28%، ثم الخمسينيات (50-59 سنة) بنسبة 5.71%، فالأربعينيات (40-49 سنة) بنسبة 3.57%، و أخيراً مرحلتي الطفولة (يوم – 12 سنة)، و 60 سنة فأكثر بنسبة 1.42%.

تصدرت الحالة الاجتماعية أعزب (لم يسبق له الزواج) بنسبة 46.42% رأس القائمة، تلتها متزوج للمرة الأولى بنسبة 32.14%، ثم مطلق (و لم يتزوج بعد الطلاق) بنسبة 7.85%، فأرمل (و لم يتزوج بعد الترمل) بنسبة 5%، فخطوبة بنسبة 2.85%، و كانت الحالة الاجتماعية غير واضحة للشخصيات بنسبة 2.14%، يلي ذلك على علاقة بغير الزوج/ أوالزوجة بنسبة 1.42%، وأخيراً

متزوج للمرة الثانية بعد الطلاق، و سيدة متعددة الزواجات، و فتاة متعددة العلاقات بدون زواج بنسبة 0.71%.

كان المستوى التعليمي للشخصيات مؤهل عالي بنسبة 40.71%، و غير واضح بنسبة 31.42%، ثم مؤهل متوسط بنسبة 10.71%، فطالب مدرسة بنسبة 5.71%، يليه مؤهل أقل من المتوسط بنسبة 4.28%، ثم طالب جامعي بنسبة 2.14%، يلي ذلك أمي، و يقرأ و يكتب فقط، ودراسات عُليا بنسبة 1.42%، و أخيراً مؤهل فوق المتوسط بنسبة 0.71%. شغل المستوى الاقتصادي المتوسط للشخصيات رأس القائمة بنسبة 42.85 %، يليه المرتفع بنسبة 17.14%، فالمرتفع جداً بنسبة 15%، يليه المنخفض (فقير) بنسبة 11.42%، فالمنخفض جداً بنسبة 8.57%، و كان المستوى الاقتصادي غير واضح بنسبة 5%.

امتهنت غالبية الشخصيات المهن الفنية عُليا (مهندس/ قانوني/ إعلامي/ محاسب / ضابط جيش و شرطة / أستاذ جامعي ...) بنسبة 14.28%، كما كانت مهنة نسبة 11.42% منهم غير واضحة، يلي ذلك الوظائف الكتابية (موظف ...) بنسبة 10%، فربة المنزل، و الطالب بنسبة 8.57%، ثم رجال/ سيدات أعمال (صاحب شركة/ أو مصنع/ أومشروع/ أو مؤسسة ضخمة ...) بنسبة 6.42%، يليه أعمال حرفية (مزارع/ صياد/ عتال/ فاعل/ ميكانيكي/ سباك/ كهربائي/ خياط/ مكوجي/ نقاش/ عامل/ خيّاطة ...)، و القائمون بأعمال البيع (تاجر/ جزار/ بائع بمحل...) بنسبة 5%، ثم لاعبة رياضية بنسبة 4.28%، يلي ذلك تربية و تعليم (مدرس/ موجه / وكيل مدرسة/ مدير مدرسة ...)، وعاهرة بنسبة 3.57%، ثم شاعرة، و مطربة بنسبة 2.14%، يلي ذلك وظائف معاونة (ساعي / فراش / بواب ...)، و موديل إعلانات، و راقصة استعراضية بنسبة 1.42%، و أخيراً مهن طبية (طبيب / صيدلاني/ ممرض / مثقف صحي / قابلة قانونية ...)، و العمل مع عصابة لخطف الفتيات و تهريبهم للانتقام منهم و كشفهم، و نجمة سينمائية، و عازفة بيانو، و مضيفة طيران، و مندوبة مبيعات، و عمل تطوعي لخدمة البيئة، و منسقة زهور بأحد الفنادق، و نائبة في البرلمان، و عاملة كوافير، و موديل عارية للرسامين، و انفلونسر، و عبقرية في مجال الرياضيات تدخل موسوعة جينيس بنسبة 0.71%.

استقرت معظم الشخصيات في بيئة حضرية بنسبة 68.36%، تلتها البيئة الريفية بنسبة 21.42%، ثم جمعت بين الاثنين بنسبة 10.20%. و كانت العلاقات بين الشخصيات في الفيلم علاقات اجتماعية (زواج / طلاق/ صداقة / جيرة/ قرابة) بنسبة 47.78%، تليها علاقات عاطفية (حب / جنس) بنسبة 23.89%، فعلاقات متشابكة بنسبة 23%، و أخيراً علاقات تتعلق بالعمل بنسبة 5.30%. كما كان دور الشخصية في الفيلم أساسياً (البطل / البطلة) بنسبة 80%، و ثانوياً بنسبة 20%.

و تنقسم **كيفية معالجة قضايا المرأة** في الأفلام السينمائية الهندية إلى عشر فئات، تتعلق الأولى بالقالب الدرامي المستخدم، و الذي كان تراجيدياً بنسبة 82.65%، فتراجيكوميدي (ميلودرامي) بنسبة 14.28%، فكوميدياً بنسبة 3.06%. أما عن الكيفية التي تُعرض بها قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم فكانت تلك القضايا محور الفيلم بنسبة 81.63%، ثم جزءاً أساسياً من الأحداث بنسبة 13.26%، فجزءاً ثانوياً بنسبة 5.10%. و كان أسلوب تناول قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم بشكل صريح بنسبة 97.95%، و ضمني بنسبة 2.04%. كما كانت طبيعة شخصية الرجل أو المرأة داخل الأحداث إيجابية بنسبة 73.57%، فشخصية تتراوح بين الإيجابية والسلبية بنسبة 17.85%، ثم شخصية سلبية بنسبة 7.85%، و كانت طبيعة الشخصية غير واضحة بنسبة 0.71%.

اتبع كل من الرجل و المرأة أساليب مختلفة في حل المشكلات وإدارة الصراعات والضغوط بينهما، و كان على رأسها أسلوب التعقل و تهدئة الصراع من خلال الحوار والمناقشة بنسبة 30.97%، ثم تصعيد الصراع و توسيع الخلافات والمشاكل بنسبة 22.12%، و لم توجد مشكلات بنسبة 13.27%، كما كان الأسلوب غير واضح بنسبة 12.38%، و تم استخدام أسلوب المكر والحيلة بنسبة 7.96%، فالهروب من مواجهة المشكلة وتجاهلها بنسبة 6.19%، ثم فرض الرأي والاستبداد، و تجميد المشكلة مؤقتاً بنسبة 2.65%، و أخيراً عدم قدرة الفتيات القاصرات الضعيفات على مواجهة تبعيتهن بنسبة 1.76%.

أما عن الكيفية التي يُشار بها إلى قضايا المرأة، فكان الوضع غير مقبول و يمكن تغييره بنسبة 36.73%، كما لم يظهر أي موقف تجاه الوضع القائم بنسبة 35.71%، ثم الإشارة إلى أن الوضع مرفوض و غير عادل بنسبة 23.46%، فالإشارة إلى أن هذا الوضع تقره التقاليد بنسبة 2.04%، ثم الإشارة إلى أن الوضع مقبول و لا غضاضة فيه، و اعتبار إن حمل المرأة في سن كبيرة أمر مقبول مجتمعياً بنسبة 1.02%. و بالنظر إلى وجهة نظر الرجل في حرية المرأة و تمكينها، نجد رجلاً متحرراً يؤيد حرية المرأة و تمكينها بنسبة 56.12%، فرجل رجعي لا يؤيد حرية المرأة و تمكينها بنسبة 18.36%، و كان موقف الرجل غير واضح بنسبة 17.34%، و تراوح موقف الرجل بين التحرر و الرجعية بنسبة 8.16%.

و بالنسبة لموقف المرأة من المشكلات التي تواجهها، نجدها تقف موقفاً إيجابياً إزاء ما تتعرض، وتتحدى التقاليد والوضع القائم بنسبة 67.34%، ثم نجدها تتبنى الموقف السلبي إزاء ما تتعرض له، و تستسلم للوضع القائم، و يتراوح موقف المرأة بين السلبية والإيجابية بنسبة 8.16%، و تتخذ المرأة حلولاً غير تقليدية، أو يكون موقفها غير واضح بنسبة 7.14%، و أخيراً تتخذ المرأة موقفاً حيادياً، و تلجأ للانتحار للتخلص من مشكلتها بنسبة 1.02%.

و بالنظر إلى الآليات التي يُكرس بها الرجل تبعية المرأة، نجد إنه لا توجد تبعية للمرأة بنسبة 41.59%، يلي ذلك استخدام الرجل لسلطته الذكورية التي تُظهره بأنه دائماً على صواب بنسبة 19.46%، ثم استخدام العنف بنسبة 18.58%، فممارسة الضغط المعنوي و العاطفي بنسبة 7.96%، ثم التمسك بالتقاليد البالية و اتهام المرأة بمعاداتها؛ و بالتالي بمعاداة المجتمع بنسبة 7.07%، يلي ذلك استعمال الرجل لوسائل ضغط مختلفة (الطلاق – الأطفال – الحرمان من الأهل ... الخ) بنسبة 3.53%، ثم استعماله الخديعة للزواج بالفتاة، و استغلاله لمنصبه و سلطته للضغط على المرأة للخضوع له بنسبة 0.88%.

و قد لجأت المرأة إلى آليات تواجه بها تبعيتها و المشكلات التي تواجهها، كان على رأسها القانون بنسبة 12.24%، و لم تواجه المرأة تبعيتها بنسبة 10.20%، ثم تطلب المرأة الطلاق وتتنازل عن حقوقها / أوتلجأ للخُلع، و تلجأ للمكر و الحيلة، و تلجأ للعمل و الاستقلال بنفسها وإثبات ذاتها بنسبة 8.16%، ثم تتجه للتعلم و اكتساب المهارات بنسبة 7.14%، يلي ذلك لجؤها للعنف، والطلاق بنسبة 5.10%، ثم إنكار المرأة لذاتها من أجل استمرار الحياة، و لجؤها للهروب بنسبة 4.08%، يلي ذلك تنازل المرأة عن بعض حقوقها إرضاءً للرجل بنسبة 3.06%، فلجؤها لافتتاح مشروعها الخاص، و

قتل الرجل الذي يعنفها بنسبة 2.04%، و أخيراً لجؤها للطب النفسي، وتظاهر المرأة بالضعف و الاستكانة للحصول على حقوقها، و تغير المرأة رأيها و ترى أن الوضع التقليدي القائم هو الأفضل لها، و تبارك زواج طليقها و توصي الزوجة الجديدة بأبنائها، و تواجه الرجل بأفعاله و تقوم بقتله و التخلص من جثته، و ترد المرأة العنف للرجل و تضربه لتوقفه عند حده من إساءة المعاملة، و الانتقام بالاستيلاء على شركته، و تلجأ المرأة للسفر و العمل على تحقيق ذاتها، وتكوين عصابة أو مجموعة من النساء لتعليم الفتيات و الدفاع عن حقوق النساء، و تأخذ المرأة مهرها الذي لم تدفعه للعريس الهارب و تسافر و تكتشف العالم و ترفض الرجوع له، و تشارك في عرض مسرحي يعبر عن أفكارها و توجهاتها، و بيع الزوجة لمجوهراتها لتبدأ مشروعاً تجارياً وتحقق النجاح بعيداً عن الزوج، و منع الزوجة نفسها من الإنجاب؛ لاستشعارها عدم الراحة مع الزوج، ولجوء المرأة لتأجير رحمها لبدء العمل الخاص بها، و تلجأ المرأة للانتحار، و معاقبة المرأة للمغتصب بقطع أعضاءه بنسبة 1.02%

و تنقسم آليات تمكين المرأة المذكورة في الأفلام السينمائية إلى فئتين فرعيتين، الأولى أهم آليات تمكين المرأة، و لم تُذكر أية آلية لتمكين المرأة بنسبة 48.03%، يلي ذلك ظهور رجال مدافعين عن حقوق المرأة بنسبة 25.49%، فالعمل و التفوق و القدرة على تحقيق الذات بنسبة 5.88%، ثم إصدار القوانين أو استخدامها بنسبة4.90%، فالحث على تعليم المرأة و تعريفها بحقوقها بنسبة 3.92%، يلي ذلك لجوء المرأة لاستخدام أجهزة تحقيق المتعة الذاتية لإمتاع نفسها بعيداً عن الرجل الذي يحقق متعته الجنسية فقط، و تطبيق ضابطة شرطة للقانون بنسبة 1.96%، و أخيراً جهود منظمات المجتمع المدني، و استخدام متبرع بالسائل المنوي لإجراء حقن مجهري للإنجاب، و الحث على استصدار قانون لتقنين الدعارة لحماية العاهرات من الاضطهاد، و دعم الوالدين لابنتهم الرياضية و عدم انسياقهم لتقاليد المجتمع، و حصول الفتيات على الدعم و تغيير موقف الاتحاد الرياضي منهن بتوفير الإمكانيات، و الاستعانة برجال الصحافة و الإعلام، و الحث على تطبيق عقوبة الاغتصاب لمن تقل أعمارهم عن 18 عاماً، و جهود عضوة في البرلمان لدعم الفتيات الرياضيات بنسبة 0.98%. انصبت الفئة الفرعية الثانية على مدى قوة آليات تمكين المرأة، و قد كانت تلك الآليات قوية جداً بنسبة 53.70%، ثم قوية بنسبة 37.03%، فمتوسطة القوة بنسبة 9.25%.

و أخيراً، كانت **أسباب عرض قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم** لرفض الوضع القائم بنسبة 29.59%، يلي ذلك طرح رؤية للتغيير بنسبة 23.46%، فمجرد تعريف الجمهور بوجود القضايا بنسبة 22.44%، ثم مجرد عرض القضايا بدون إبداء موقف واضح بنسبة 13.26%، و كان السبب غير واضح بنسبة 11.22%.

بناءً على العرض السابق لتحليل مضمون الأفلام السينمائية المصرية و الهندية، نقارن بين نتائج تحليل هذه الأفلام؛ لنقف على مدى تقاطعها أو تنافرها.

نبدأ الموضوعات المطروحة في **المجال الاجتماعي**، ففي السينما المصرية كانت عدم الرغبة في إنجاب البنات من أكثرها طرحاً في قضايا المرأة داخل الأسرة، في مقابل تفضيل الذكر على الأنثى وتمييزه عليها، و اعتبار زواج الفتاة أهم من طموحها و عملها في السينما الهندية. أما من حيث التعليم فركزت السينما المصرية على حرمان الفتاة من التعليم نهائياً للإنفاق على الأسرة، أما في السينما الهندية فكان هناك حرص على تعليم الفتاة تعليماً جامعياً، و إن حرمت منه أو من استكماله فلأن

مصيرها إلى الزواج. اتفقت الدراما السينمائية في مصر و الهند في تزويج الفتاة رغماً عن إرادتها عند طرح قضية قرار الزواج، و لكن اختلفتا في أسباب تزويج الفتاة في سن مبكرة؛ حيث كان السبب في مصر الخوف من العنوسة، و في الهند العادات و التقاليد. كما انفردت السينما المصرية بأسباب لعدم تزويج الفتاة؛ كانت استفادة الأب أو الأخ من راتب الفتاة، واعتقاد ولي أمر الفتاة بعدم كفاءة من يتقدمون لها، و الرغبة في أن تواصل الفتاة تعليمها. و اتفقت الدراما في كلا الدولتين على طرح قضية خيانة الزوج و تعدد علاقاته النسائية عند مناقشة الحياة الزوجية. و كذلك اتفقتا في بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة؛ حيث شغل الضرب رأس قائمة العنف البدني في المجال الأسري، كما اتفقتا على مناقشة العنف اللفظي بتوجيه الشتائم و الألفاظ المهينة كشكل من أشكال العنف النفسي و المعنوي، و تضيف الدراما السينمائية المصرية له الطلاق التعسفي. واختلفت الدراما في كلا الدولتين في مناقشة العنف المؤسسي؛ حيث ركزت الدراما المصرية على الشائعات والفضائح في مجال العمل، بينما ركزت الدراما الهندية على انحياز الاتحادات الرياضية للاعبين الذكور و توفير الموارد والرواتب الأعلى و الفرص لهم. و ظهر تباين أيضاً عند مناقشة العنف المجتمعي؛ فركزت السينما المصرية على التحرش الجنسي، بينما ركزت الهندية على الاغتصاب. واتفقت الدراما السينمائية في كلا الدولتين في التحكم في مظهر المرأة وملابسها عند مناقشة الحرية الشخصية، و أضافت السينما المصرية عدم الثقة في تصرفات المرأة بصفة عامة. و اتفقتا أيضاً في تسامح المجتمع مع ماضي الرجل، مقابل عدم تسامحه مع ماضي المرأة، عند مناقشة نظرة المجتمع لعلاقات وماضي كل من الرجل و المرأة.

من خلال عرض نتائج تحليل الأفلام السينمائية المتعلقة بقضايا المرأة في مصر و الهند، نجد اتفاقاً مع الدراسات السابقة المتعلقة بذات الموضوع. حيث ذكرت دراسة **أشرف ذو الفقار** و **جوش روتشي (2018)** و التي ركزت على أهمية التعليم، عن "وجود عدم مساواة بين الجنسين في بوركينافاسو، حيث يعمل التعليم على تحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، يُعتقد إنه وسيلة مهمة لإحداث التغيير الاجتماعي والدخول في وظائف مرموقة". و تطرقت دراسة **ميشيل بينس (2013)** "لعنف الشريك الحميم و ارتباطه بثقافة الشرف لكل من الرجال و النساء. و توصلت الدراسة إلى أن النساء أكثر عدوانية و عنفاً فيما يتعلق بخيانة الشريك بغض النظر عن تركيز المجتمع الذي تنتمي إليه على ثقافة الشرف من عدمه"

و اتفقت العديد من الدراسات السابقة مع تحليل الأفلام السينمائية لقضية العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة، فنجد دراسة **صابرين سيديري و آخرون (2020)** "عن تقييم تأثير الإغلاق المتعلق بـ COVID-19 على الصحة النفسية للمرأة التونسية، و العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن العنف ضد المرأة زاد بشكل ملحوظ أثناء الحظر خاصة الإيذاء النفسي"، و دراسة **معن مسمار (2020)** عن "انتشار و ازدياد جرائم العنف ضد النساء في المجتمع الأردني. كالعنف اللفظي و الأسري"، و دراسة **خلفان البورسعيدي (2020)** عن "ظاهرة العنف الأسري الموجه ضد المرأة في ولاية بركاء بسلطنة عمان"، و دراسة **عبير يوسف (2020)** عن " تحديد أسباب العنف ضد المرأة، و المشاكل المترتبة عليه في المجتمع القطري"، و دراسة **كمال بو علاق (2017)** عن "العنف الأسري الممارس ضد الزوجة و المتمثل في العنف الجسدي؛ كالدفع بقوة، واللكمات باليد، و شد الشعر، و لوي اليد، و الصفع، و البصق على الوجه، و الحرق، و العنف النفسي؛ كالإهانة، و التهميش، والمساس بالحرية، و إفقاد الزوجة بثقتها في نفسها، والسب، و الشتم، و المعايرة، و عدم إشراكها في قرارات

تهمها و تهم أسرتها. و من أسباب ممارسة العنف ضد الزوجة؛ تناول الزوج للمخدرات و المشروبات الكحولية، و الخيانة الزوجية، و إرضاء رغبات الأم، و التعطل عن العمل، و الطمع في راتب الزوجة"، و دراسة **كاميليا الصلح و آخرون (2013)** "التي بينت إن القوانين و الأنظمة المتعلقة بالعنف ضد المرأة مشتتة بين مصادر مختلفة قد تصل في بعض الحالات إلى حد التعارض"، و دراسة **اللجنة الوطنية للسياسات السكانية (د.ت)** "عن تعرض النساء العراقيات المتزوجات ضمن حدود الفئة العمرية بين (15 – 45 سنة) للعنف بأنواعه المختلفة؛ سواءً كان نفسيا، أو جسدياً، أو لفظياً، أو جنسياً".

و على النطاق المصري، نجد دراسة **سمير حسن (2020)** عن " آثار العنف ضد المرأة عليها، و كيفية مواجهته"، و دراسة **عبر أحمد**، و **نورهان عبد الله**، و **هند العزب (2018)** عن " محددات العنف الجسدي، و النفسي، و الاجتماعي، و الاقتصادي، و الجنسي، الممارس ضد المرأة من قبل الزوج/الخطيب في مصر بالاعتماد على بيانات مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي"، و دراسة **رندا يوسف و آخرون (2015)** حول "أشكال العنف ضد المرأة الريفية، وتوصلت إلى تعرض النساء لأنواع مختلفة من العنف من قبل أزواجهن تمثل في "العنف الجسدي؛ كالضرب، و الخنق، و سكب الماء الساخن، و استخدام الآلات الحادة، و الإجبار على الحمل المتكرر، و التسبب في عاهات مستديمة، يلي ذلك العنف النفسي متمثلاً في؛ الشتائم، و التسمية بأسماء الحيوانات، و السخرية أمام الآخرين، و النقد اللاذع، و المنع من زيارة الأهل، و الخصام لفترات طويلة، و التهديد بالطرد من المنزل بسبب إنجاب البنات. ثم العنف الاقتصادي، و يظهر في؛ البخل، و عدم الإنفاق على الأسرة، و الإجبار على الاقتراض من الآخرين. و أخيراً، العنف الجنسي؛ و يتمثل في الإجبار على ممارسة العلاقة الجنسية، و إهانة المرأة أثناء أو بعد العلاقة الحميمة، وتعاطي الزوج للمنشطات الجنسية، و اهتمام الزوج برغباته فقط وعدم الاهتمام برغبات المرأة، وعزوف بعض الأزواج عن هذا الأمر دون مراعاة لحق المرأة في ذلك".

و نلاحظ أيضاً اتفاق نتيجة تحليل الأفلام السينمائية في مناقشة التحرش الجنسي و الاغتصاب كشكلين من أشكال العنف المجتمعي في الدراما السينمائية المصرية و الهندية مع الدراسات السابقة في نطاقات مختلفة، حيث اهتمت دراسات عدة بهذا الشكل من العنف و أقرت بوجوده و انتشاره؛ كدراسة **سيد عرفان**، و **فريزة إبراهيم**، و **نوري عبد القوي (2022)** التي اهتمت بدراسة "الآثار الناجمة عن تعرض طالبات جامعة تخار Takhar في أفغانستان للتحرش الجنسي"، و دراسة **فاطمة فيدان** و **يليز ياشيل (2020)** عن "أشكال التحرش الجنسي التي تتعرض لها المرأة في مكان العمل، و استراتيجيات التعامل معها"، و دراسة **نجوان سيابونجا (2018)** عن " تأثير التحرش الجنسي على الموظفات في معهد جنوب أفريقيا للتعليم العالي"، و دراسة **كريستين ليندكويست** و **تاسيلي مكاي (2018)** حول "تعرض عضوات هيئة التدريس في كليات العلوم، و الهندسة، و الطب، للتحرش الجنسي داخل الحرم الجامعي"، و دراسة **ساديا تنجيم (2017)** التي "حددت علاقة التحرش الجنسي و التنمر بالسلوك المضاد في مكان العمل في مجال القطاعات المصرفية الخاصة في بنغلاديش بين الموظفات"، و دراسة **هيذر مكلوجلين**، و **كريستوفر أوجين**، و **إيمي بلاكستون (2017)** في " ما إذا كان التحرش الجنسي و الاضطراب الوظيفي اللاحق له يؤثر على حياة المرأة المهنية"، و دراسة **سيتي علي** و **آخرون (2015)** عن "التحقق من العلاقة بين الوعي بالتحرش الجنسي والعمل في مجال الفندقة و

التوظيف في مهنة الضيافة"، و دراسة **ريبيكا ميركاين (2012)** عن "تأثير العوامل الاجتماعية و الثقافية (الحالة الاجتماعية، و العمر، و مستوى التعليم، و العرق) على التحرش الجنسي في أماكن العمل في ثلاث دول في أمريكا اللاتينية؛ هي: الأرجنتين، والبرازيل، و تشيلي"، و دراسة **كارينا أوكيكي (2011)** عن "تأثير التحرش الجنسي على الطالبات الجامعيات في مجال العلوم و التكنولوجيا، في مؤسسات التعليم العالي العامة و الخاصة، في ولاية أنامبرا في نيجيريا؛ خاصة تأثيره على الفروق في المجال الأكاديمي"، و دراسة **محمد العزب (2011)** عن "التحرش الجنسي في مكان العمل في مصر".

كان هذا على النطاق العالمي، أما على النطاق العربي، نجد دراسة **المندوبية السامية للتخطيط (2019)** عن "أشكال العنف الذي تواجهه المرأة في المجتمع المغربي. و توصلت الدراسة إلى أن العنف الزوجي هو الأكثر انتشاراً بشكليه النفسي والاقتصادي، يليه العنف الجنسي في الأماكن العامة"، و دراسة **سهيلة بريكي (2018)** عن "أساليب مواجهة الطالبات الجامعيات للتحرش الجنسي"، و دراسة **إيمان دحماني (2017)** حول "التحرش الجنسي بالمرأة في أماكن العمل"، ودراسة **وئام طوالبيه (2015)** عن "الأسباب الأساسية لتعرض الفتيات المراهقات للتحرش الجنسي عبر الإنترنت"، و دراسة **ربا سعد (2015)** عن "تعرض المرأة في مكان العمل للإيماءات والإشارات الجنسية". و على النطاق المصري، نجد دراسة **سوسن فايد و آخرون (2015)** "عن المتغيرات الاجتماعية هي المسؤولة عن ظاهرة التحرش الجنسي؛ و لعل أبرزها يتمثل في أزمة القيم في المجتمع"، و دراسة **مجدي جمعة (2014)** عن "عدم وجود نص تشريعي صريح في قانون العقوبات المصري أو أي قانون آخر يجرم التحرش الجنسي و يضع له العقوبة المناسبة".

و بالنسبة للموضوعات المطروحة في **المجال الاقتصادي**، و المتعلقة بالعمل، اختلف الطرح في الدولتين؛ حيث ركزت السينما المصرية على حرمان المرأة من العمل و تحقيق ذاتها، بينما ركزت السينما الهندية على إن العمل وسيلة الفتاة للحصول على الاستقلال و دخل خاص، و تشجيع المرأة على إبراز مواهبها و عمل ما تحب. كما اتفقت الدراما السينمائية في الدولتين في عدم إتاحة الفرصة للمرأة للإبداع و التعبير عن نفسها في **المجال الثقافي**، و أضافت السينما الهندية إيقاف طموح ومواهب الفتاة في الشعر بحجة إن مهمة الفتاة الأساسية الزواج، و الطهي، و إنجاب الأطفال.

تتفق الدراسات السابقة مرة أخرى مع ما تم طرحه في الدراما السينمائية للدولتين في المجال الاقتصادي، فنجد دراسة **كاثرين داشبر (2019)** " عن فعالية برنامج إرشادي رسمي موجه للنساء مبني على أهداف إيجابية لتمكين المرأة في حياتها المهنية و تطويرها وظيفياً"، و دراسة **نامارتا جوبتا (2017)** الإجابة عن "سبب صعوبة ارتقاء النساء الحضريات المتعلمات في الهند أعلى المناصب في المنظمات ذات السمعة الطيبة"، و دراسة **جيسيكا كانديف** و **تريزا فيسكو (2016)** عن "لماذا النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً و الرجال تمثيلاً زائداً في المناصب القيادية العليا، و مهن العلوم، و التكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات نتيجة الفوارق بين الجنسين؟"، و دراسة **سيما جاياتشاندران (2015)** عن "الآليات الواجب اتباعها لتضييق الفجوات بين الجنسين في البلاد النامية، حيث تؤدي الأعراف الثقافية إلى تفاقم المحسوبية تجاه الذكور؛ نتيجة لمعايير السلطة الأبوية؛ مما يفسر نسبة النوع المنحرفة للذكور في الهند و الصين، و انخفاض عمالة الإناث في الهند، و الشرق الأوسط، و شمال أفريقيا، و تفضيل

الذكور في العمل، و نقاء المرأة، وعدم المساواة بين الجنسين طبقاً للنوع الاجتماعي"، و دراسة **تاكاو كاتو** و **دايجي كاواجوتشي** و **هيديو أوان (2013)** عن تحديد مصادر "الفجوة في الأجور و الترقيات بين الجنسين من خريجي الجامعات في شركة تصنيع يابانية كبيرة"، و دراسة **نور الديراوي (2014)** عن "المعوقات الشخصية التي تعوق تقلد المرأة للمناصب العليا و المتمثلة في النظرة التقليدية للمرأة في المجتمعات العربية كربة منزل، وعلى الرغم من اختلاف هذه النظرة كلياً مع مرور الزمن، إلا أن النظرة للمرأة في مركز قيادي لم تتغير بعد".

و يدلنا الطرح السابق، على واقعية القضايا التي تناقشها الدراما السينمائية في الدولتين، وارتباطها بالتراث النظري العلمي، و تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و على الرغم من ذلك، نلاحظ عدم طرح أو مناقشة أي موضوعات تخص **المجالين الصحي** و **السياسي** في الدراما السينمائية في الدولتين خلال الفترة الزمنية للتحليل، فضلاً عن عدم التركيز على قضايا المرأة المعيلة في المجال الاقتصادي.

و بمناقشة **الشخصيات** التي عرضت القضايا من خلالها في الدراما السينمائية، نجد اتفاقاً بين السينما المصرية و الهندية في إن غالبية الشخصيات المتضمنة في الدراما من الإناث؛ لكونها تناقش قضايا المرأة بطبيعة الحال. و في الثلاثينيات من عمرهم، و حالتهم الاجتماعية أعزب (لم يسبق له الزواج)، و مستواهم التعليمي مؤهل عالي، و ظهر الاختلاف في المستوى الاقتصادي؛ حيث كان في السينما المصرية مرتفع جداً و منخفض (فقير)، و متوسط بفارق بسيط، بينما كان متوسطاً في السينما الهندية. و اتفقت الدراما السينمائية في الدولتين على المهن التي امتهنتها الشخصيات، حيث كانت مهناً فنية عليا (مهندس/ قانوني/ إعلامي/ محاسب / ضابط جيش و شرطة / أستاذ جامعي)، واتفقتا على البيئة التي دارت فيها الأحداث، و كانت بيئة حضرية، كما اتفقتا على إن العلاقات بين الشخصيات في الفيلم كانت علاقات الاجتماعية (زواج / طلاق/ صداقة / جيرة/ قرابة)، و إن دور الشخصية في الفيلم شخصية أساسية (البطل / البطلة).

من خلال ما سبق، نجد تشابهاً واضحاً يصل لحد التطابق في الموضوعات المطروحة في الدراما السينمائية في كلا البلدين فيما يتعلق بقضايا المرأة، و أيضاً في سمات الشخصيات و البيئة التي دارت فيها الأحداث. و نلاحظ عدم الاهتمام بطرح قضايا البيئة الريفية، أو المستويات التعليمية والاقتصادية الأقل، مع تركيز الاهتمام على الفتاة التي لم تدخل لمعترك الحياة الزوجية بعد بشكل أكبر من غيرها؛ ربما لتوعيتها بالواقع، و دعمها في مواجهة الحياة. يبقى أن نتعرف على كيفية معالجة هذه القضايا وأسباب طرحها.

كان القالب الدرامي المستخدم في **معالجة قضايا المرأة** في الدراما السينمائية لكلا الدولتين تراجيدياً، و كانت قضايا و مشكلات المرأة محور الفيلم، و تم تناولها بشكل صريح، كما كانت طبيعة شخصية الرجل أو المرأة داخل الأحداث إيجابية. أما بالنسبة للأسلوب الذي يتبعه كل من الرجل والمرأة في حل المشكلات وإدارة الصراعات والضغوط بينهما، كان غير واضح في السينما المصرية، بينما اعتمد في الدراما الهندية على أسلوب التعقل و تهدئة الصراع من خلال الحوار والمناقشة. و يظهر التباين أيضاً في الكيفية التي يشار بها إلى قضايا المرأة في الفيلم، حيث لم يظهر أي موقف تجاه

الوضع القائم في السينما المصرية، بينما أشارت السينما الهندية إلى أن الوضع غير مقبول و يمكن تغييره. كما إن هناك اختلافاً في وجهة نظر الرجل في حرية المرأة و تمكينها، ففي السينما المصرية كان موقف الرجل غير واضح، على عكس السينما الهندية التي قدمت لنا رجلاً متحرراً يؤيد حرية المرأة و تمكينها. و اتفقت الدراما السينمائية في كلا الدولتين في موقف المرأة من المشكلات التي تواجهها، حيث كانت تقف موقفاً إيجابياً إزاء ما تتعرض، وتتحدى التقاليد والوضع القائم. و لكن يظهر الاختلاف في الآليات التي يُكرس بها الرجل تبعية المرأة، فنجدها في السينما المصرية ممارسة الضغط المعنوي و العاطفي، و بفارق بسيط استخدام الرجل لسلطته الذكورية التي تُظهره بأنه دائماً على صواب، بينما لم توجد تبعية للمرأة في الغالب في السينما الهندية. و انصبت الآليات التي تواجه بها المرأة تبعيتها و المشكلات التي تواجهها في الدراما المصرية على طلب المرأة للطلاق و تنازلها عن حقوقها / أوتلجأُللخُلع، بينما كانت المرأة في السينما الهندية تلجأ للقانون. و اتفقت الدراما السينمائية في كلتا الدولتين على عدم ذكر أية آلية لتمكين المرأة، و في حال وجودها شغل وجود رجل يدافع عن حقوقها رأس القائمة، و يعتبر وجود الرجل في السينما المصرية آلية قوية، بينما يعتبر آلية قوية جداً في السينما الهندية.

تأسيساً على ما سبق، نجد تميزاً في معالجة السينما الهندية لقضايا المرأة عن السينما المصرية على الرغم من أوجه الاتفاق المتعددة بينهما، تمثل في استخدام المرأة لأسلوب التعقل و المناقشة في إدارة الصراع و الضغوط بينها و بين الرجل، في الوقت الذي لم يكن فيه أسلوب المرأة في السينما المصرية واضحاً. و لم يظهر أي موقف تجاه الوضع القائم في السينما المصرية، بينما أشارت السينما الهندية إلى أن الوضع غير مقبول و يمكن تغييره. كما قدمت السينما الهندية رجلاً يؤمن بحرية المرأة و تمكينها في مقابل موقف غير واضح للرجل في السينما المصرية. و كانت الآلية التي تواجه بها المرأة تبعيتها في السينما المصرية سلبية تمثلت في طلب الطلاق و التنازل عن حقوقها، بينما لجأت المرأة في السينما الهندية للقانون. إذن، سعت الدراما السينمائية الهندية لرفع وعي المرأة تجاه قضاياها، و أسلوب التعامل معها، و ضرورة تغيير الوضع القائم. و لكن نقطة التقاطع المشتركة هي وجود رجل لدعم المرأة و تمكينها؛ مما يدل على سطوته في المجتمعات الذكورية، و صعوبة حصول المرأة على حقوقها بدون إضافة تفتحه، و عدله، و رجاحة رأيه للمعادلة؛ مما يعني الحاجة إلى تطوير الثقافة المجتمعية، و الأساليب القانونية و الإدارية التي تتيح للمرأة الحصول على حقوقها منفردة.

تتفق نتائج التحليلات التي قمنا بها مع نتائج الدراسات السابقة، فنجد دراسة دراسة **أسماء أيوب** و **ماريزا كيوريس (2017)** عن "تحول المعالجة التقليدية لقضايا المرأة في سينما بوليوود من التقيد بالسلطة الأبوية و الإخلاص للتقاليد الهندية القديمة، إلى تأثير الهجرة و العيش في بلاد المهجر على السلطة الأبوية و أوضاع المرأة الهندية في تلك البلدان. حيث أصبح صانعي أفلام بوليوود أقل إخلاصاً للأنماط القديمة فيما يتعلق بالمرأة، و يتم التركيز الآن على استقلالية المرأة في العمل وتربية الأبناء بدون الحاجة لربط حياتها بالرجل و تبعيتها له؛ مما يشير إلى تغيير سياسة النوع الاجتماعي في الأفلام؛ من تفكيك النموج القومي للمرأة التي يتعين عليها الاختيار بين عالمين، و إمكانية التقاء الثقافات بشكل إيجابي على أرض محايدة"، و دراسة **روتشي أجاروال (2014)** عن " تصوير الأفلام الهندية المعاصرة للنساء على إنهن أكثر استقلالية، و ثقة، و توجهاً نحو الحياة المهنية".

و تختلف نتائج دراسة **أوتارا مانوهار** و **سوزان كلاين (2014)** عن نتائج الدراسة الحالية، فذكرت "كيف إن التصوير النمطي و الدرامي للاعتداء الجنسي في الأفلام الهندية قد يؤدي إلى تصورات غير مناسبة حول ما يحدث قبل، و أثناء، و بعد الاعتداء الجنسي. تم تصوير الإناث في السينما الهندية على إنهن المسؤولات عن الاعتداء الجنسي، و الذي يصاحبه اعتداء لفظي من قبل الذكور، و تقاوم النساء الاعتداء، و لكنهن يتعرضن بعده – في الغالب – لضرر اجتماعي، أو فقدان حياتهن أثناء وجود الجاني، أو تُقتل المرأة من قبل عائلتها، و يظل الجاني بدون محاكمة".

أما على النطاق العربي، فتتفق نتائج الدراسات السابقة مع نتائج الدراسة الحالية؛ من الافتقار إلى وجود تمكين للمرأة، أو حتى رجل داعم لقضاياها، فنجد دراسة **سميحة عقون (2020)** " عن إن أهم القضايا التي تعاني منها المرأة الجزائرية خاصة في فترة (العشرية السوداء) كانت تتعلق بالحريات الفردية للجنسين، و لا سيما لحريات الشخصية؛ كحرية المعتقد، و حرية الأسلوب المعيشي، **و** حرية الملبس، و حرية المظهر. بالإضافة إلى وجود ازدواجية في النظر فيما يتعلق بمسألة حرية المرأة؛ حيث يعلي المجتمع الذكوري من قيمة الرجل و تعاني فيه المرأة من القمع، والاستبداد، و التهميش. كما طرح الفيلم قضية تحقيق المساواة الجندرية في الحقوق و الواجبات، وضرورة التساوي في المجالين العلمي و العملي"، و دراسة **نجمة زراري (2011)** عن"تعرض المرأة للعنف الأسري و العنف المجتمعي، في سياق الأنساق الفكرية ، و الثقافية، و الدينية، ومنظومة القيم، و الأعراف ، و العادات، و التقاليد، والتوجهات، في المجتمع الجزائري، خاصة ما تواجهه الأم العازبة و المرأة المغتصبة، من تعنيف مجتمعي، و عنف من الدولة، و القانون، بالإضافة إلى عنف الرجل؛ مما يؤدي إلى عواقب وخيمة".

و على النطاق المصري، توصلت دراسة **ياقوت الديب (2021)** إلى البحث عن "إلى أن هناك تركيز لافت للنظر على طرح قضيتي العنف الجسدي و التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة في المجتمع المصري، كما عرضت السينما نماذج من قضية الاستغلال المادي للمرأة من جانب الرجل، و اهتمت بقضية المرأة المعيلة في الريف و الحضر، بالإضافة لتقديم السينما المصرية عدداً معتبراً من الأفلام حول قضية الاغتصاب، و زواج القاصرات. و أيضاً، عالجت بعض الأفلام السينمائية قضية ضرب الزوجات أو المرأة؛ لعدة أسباب لعل أبرزه؛ إثبات الرجولة الغبية، و الحصول على المال، أو إشباع الرغبة الجنسية للرجل، أو لمجرد التعذيب و الانتقام بلا ذنب اقترفته المرأة"، كما توصلت دراسة **أمل اسماعيل (2019)** " إلى ظهور المرأة على إنها تعاني من الفقر، و الأمية، ويتم استغلالها جسدياً، و إكراهها على ممارسة الرذائل و البغاء. كما إنها كانت ضحية لأوجه العنف البدني، و المجتمعي، و المؤسسي، و لم تظهر ككيان قادر على الدفاع عن نفسه بشكل أو بآخر ضد الممارسات الذكورية"، و توصلت دراسة **بسنت حمزة (2018)** في "إلى أن الأفلام السينمائية المصرية خلال العقد الأخير كانت أكثر ميلاً إلى تقديم صورة إيجابية للمرأة العاملة؛ وهو مايحفز المجتمع على زيادة نسبة النساء العاملات اللاتي يشاركن بشكل إيجابي في عملية التنمية. لكن على الرغم منن ذلك جاءت نسبة تقترب من الثلث من مجموع الأفلام المنتجة تقدم صورة سلبية لعمل المرأة؛ مما يؤدي إلى خوف المجتمع؛ و بالتالي معارضته لخروج المرأة للعمل. و اتضح إن الصورة السلبية تؤدي دوراً في ترسيخ قيم الذكورة، و التأكيد علي الموروث الثقافي و التقليدي الذي يحط من قيمة عمل المرأة خارج المنزل، و يؤكد على ضرورة بقائها للقيام بأدوارها التقليدية؛ لذلك مازالت هناك قطاعات كبيرة داخل

المجتمع المصري تنادي ببقاء المرأة داخل المنزل حفاظاً على عفتها وشرفها"، كما توصلت دراسة **إسراء الغزالي (2017)** إلى " اهتمام الأعمال التي تم تحليلها بالحالة الاجتماعية للمرأة؛ حيث كانت الآنسات في صدارة النساء العاملات تليهن المتزوجات. وتعددت المهن التي امتهنتها المرأة ما بين ممرضة، و مدرسة، وممثلة، و معلمة، و صاحبة مصنع، و سيدة أعمال، و راقصة. و كانت أهم المشكلات الي واجهت المرأة العاملة في الأفلام؛ وضع قيود على عملها، و إهمال الأسرة و الواجبات المنزلية، و عدم الموافقة على عملها، و تحمل مسؤولية الأسرة بمفردها، و مشكلة الإجبار على الزواج، و مشاكل مع الزوج بسبب عملها أو انفصالها عنه، و عدم توفر الأمن و الاستقرار، و سوء معاملة الزملاء و الرؤساء".

و أخيراً، نأتي **لأسباب عرض قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم**، و هنا يحسب تميز آخر للسينما الهندية؛ حيث سعت لرفض الوضع القائم، بينما اعتمدت السينما المصرية على مجرد تعريف الجمهور بوجود القضايا.

و من الجدير بالذكر، إن مناقشتنا السابقة اعتمدت على القضايا الحائزة على النسب الأعلى في التحليل، و لكن هذا لا يمنع من وجود قضايا أخرى للمرأة تم طرحها و معالجتها في الدراما السينمائية للدولتين، منها ما يحمل سماتاً سلبية لأوضاع المرأة، و منها ما يحمل سماتاً إيجابية لصالحها. من **القضايا الإيجابية التي تم طرحها في السينما المصرية**، و التي لا تتضمن مشكلات للمرأة، بل طريقة لتحيا بشكل مريح و عادل؛ رفض تزويج الفتاة حتى تواصل تعليمها، و عمل المرأة من المنزل في صناعة الاكسسوارات و الطعام، و اتخاذ المرأة لموقف إيجابي و الهروب من العلاقة السامة، و اللجوء للطب النفسي، و إصدار القوانين أو استخدامها، و جهود منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة. أما **القضايا الإيجابية التي تم طرحها في السينما الهندية** فكانت، حرص النساء على إنشاء مدارس في القرى لتعليم الفتيات بالجهود التطوعية، و دعم الزوج لزوجته في احتراف الرياضة، ودعم الوالدين لابنتهم الرياضية و عدم انسياقهم لتقاليد المجتمع، و حصول الفتيات على الدعم وتغيير موقف الاتحاد الرياضي منهن بتوفير الإمكانيات، و الاستعانة برجال الصحافة والإعلام، و الحث على تطبيق عقوبة الاغتصاب لمن تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

و يمكننا الإشارة أيضاً إلى طرح الدراما السينمائية في كلتا الدولتين لقضايا مستحدثة لم تطرح من قبل؛ نتيجة تغير طبيعة العصر و الظروف التي نعيشها. و كانت أهم **القضايا المستحدثة المطروحة في السينما المصرية**، اتباع نمط التنشئة الاجتماعية الغربية في تنشئة الإناث؛ حيث يسمح الأب لابنته بإقامة علاقات مع الجنس الآخر، في مقابل إجبار الخطيب لخطيبته على إجراء كشف للعذرية حتى يتمم الزواج، و محاولة الأب اغتصاب ابنته، ورغبة الفتاة في الأمومة مع رفضها للزواج و تسلط الرجل على حياتها فتعقد زواجاً صورياً تجري فيه حقناً مجهرياً لتحقيق حلم الأمومة، و استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على زوج، ومناقشة وضع الفتاة المتحولة جنسياً، وإلقاء الضوء على ما اصطلح على تسميته باضطراب الهوية الجندرية.

أما **القضايا المستحدثة في السينما الهندية** فتركزت في، استغلال موهبة الفتاة الفطرية و ذكاءها في الرياضيات لجني المال للأسرة بدلاً من إرسالها للمدارس، و بيع الأهل للطفلات اليتيمات للتخلص من مسؤوليتهن، و تشويه الشباب للبنات بإلقاء مياة النار على وجوههن؛ سواءً لرفضهن الزواج بهم أو

لدخولهن كليات قمة يرون إنهن لا يستحققنها، و رغبة المطلقة في الإنجاب عن طريق متبرع بعد طلاقها، و الحث على استصدار قانون لتقنين الدعارة لحماية العاهرات من الاضطهاد، واستخدام الرجل المثلي للزواج ليكون ساتراً اجتماعياً، و الاتجار بالفتيات و بيعهن لمنظمات عابرة للحدود ليعملن بالدعارة، و وتكوين عصابة أو مجموعة من النساء لتعليم الفتيات و الدفاع عن حقوق النساء؛ تمكن المرأة من معاقبة المغتصب بقطع أعضاءه، و اللجوء إلى متبرع بالسائل المنوي لإجراء حقن مجهري لمساعدة المرأة على الإنجاب، و اللجوء للمساكنة بين الجنسين على النمط الغربي لتمكين الحبيبين من اختبار المعيشة المشتركة قبل الزواج، و التشجيع على العلاقات المثلية بين الإناث و التي قد تصل لحد الزواج، و المطالبة بالحرية الجنسية للمرأة ليكون لها تجارب في الحياة، و لجوء المرأة لاستخدام أجهزة تحقيق المتعة الجنسية الذاتية لإمتاع نفسها بعيداً عن الرجل الذي يحقق متعته الجنسية فقط، أو للاستغناء عن وجود رجل في حياتها، و أخيراً مناقشة استخدام فحص تحديد النوع (تحليل هرمون التستيستيرون) بطريقة مجحفة لاستبعاد اللاعبات الرياضيات.

نلاحظ من العرض السابق، إن القضايا المستحدثة التي تمت مناقشتها في الدراما السينمائية لكلتا الدولتين تعتبر قضايا دخيلة على هذا النوع من المجتمعات المتمسك بالقيم و التقاليد، و المتسم بثقافة محافظة؛ مما يدلنا على وجود خلل قيمي واضح يتركز في تمرير قيم لا تنتمي للمجتمعات التي أنتجت هذه المنتجات الثقافية، و محاولة تدجينها لتصبح قضايا طبيعية مطروحة على بساط النقاش، وقابلة للاقتناع بها، و قبولها، و تمريرها للتطبيق بشكل أو بآخر تحت دعاوى مختلفة.

و تتفق الدراسات السابقة التي حللت الدراما السينمائية مع ما توصل له البحث، من حيث مناقشة الأفلام السينمائية لهذا النوع من القضايا و الاهتمام به على نطاق عالمي. فنجد دراسة **سوناكي باتنيك (2022)** عن الفيلم الهندي Gagngubai Kathiawadi، و كان أحد الأفلام المتضمنة في عينة البحث، و ناقشت "رغبة المخرج سانجاي ليلا بهنسالي في التأكيد على الاستفادة من بيئة الانتفاضة النسوية وثقافة فرعية متنامية للنساء اللواتي يبحثن عن الوكالة على حياتهن الخاصة في شبه القارة الهندية، و لكن المشهد يلحق في النهاية ضرراً أكثر من نفعه للبطولة والتضامن النسويين. و تعتبر جانجوباي العاهرة صاحبة السلطة الأعلى في منطقة كاماتيبورا الخاصة ببيوت الدعارة، و من هنا تنشأ بين عاملات الجنس نوع من (الأختية)؛ للنضال من أجل تحقيق الشرعية؛ كنوع من الاستراتيجية التعاونية للنسوية و تاريخ المرأة"، و دراسة **فاتيكا سايبال (2018)** عن "استكشاف السينما المعاصرة للمواضيع المحظورة؛ مثل النشاط الجنسي، والخيانة الزوجية، و تأجير الأرحام، والطلاق، و الصراعات التي تواجهها النساء عندما يقررن التفوق في المجال الذي اخترنه مثل الأفلام التي تتحدث عن اللاعبات الرياضيات، و ما يواجهنه من صعاب، وصراعهن بين الأسرة والمهنة". و دراسة **نيكيتا فيزاس** و **يافون كوسما (2017)** عن "التحليل النفسي النسوي للفيلمين اليونانيين Noirs_ Efialtis / Nightmare وO Ergenis / The Bachelor. و توصلت إلى أن كلا الفيلمين ناقش النظام الأبوي المعرض للخطر، حيث ترفض المرأة سيطرة الرجل عليها من خلال العلاقة الجنسية، و اختيارها الابتعاد عنه، و تهديد هيمنته الذكورية". و دراسة **جين أودري (2016)** "عن عرض المرأة الروسية كموضوع جنسي في السينما الأمريكية، و سعت لتفكيك الأيديولوجيات وراء هذه الصورة النمطية. و قد اتضح إظهارها في سياقات جنسية يمكن اختزالها في الإتجار بالجنس، و طلب الزواج عبر البريد، و التجسس الجنسي"، و دراسة **كاثرينا ليندنر (2012)** عن "ممارسة السحاق في الأعمال

السينمائية و خاصة الفيلم الرياضي النسائي، و مدى تمثيل الهويات و الرغبات السحاقية داخله؛ مما يشكل تعبيراً عن المشاهدات اللاتي يحملن ذات الميول"، و دراسة **سانجينا ساثيان (2010)** عن "تناول أفلام بوليوود لتأثير العيش في بلاد المهجر و اغتراب المرأة الهندية على شخصيتها و تحولها إلى شخصية مناهضة للقيم الأبوية؛ حيث أصبحت أكثر تحرراً، و لا تلتزم بالمفاهيم التقليدية المرتبطة بالأخلاق و الجنس، وطرق تقييد النشاط الجنسي الأنثوي داخل حدود الدولة القومية"، و دراسة **ريهام محمد (2014)** التي حللت فيها أفلام المخرجة إيناس الدغيدي عن قضايا المرأة، وتوصلت إلى إنها "طرحت فكراً جديداً عن المرأة في السينما المصرية بعيداً عن الإنتاج السلبي لها الذي استمر طوال تاريخ السينما؛ و ذلك من خلال تبنيها ثقافة مضادة للثقافة الذكورية، حيث عبرت أفلامها السينمائية بشكل مباشر و غير مباشر عن حقوق المرأة المهضومة بسبب العادات و التقاليد، و أيضاً التفسير الخاطيء في المجتمع المصري و التي مثلت الجانب الرئيس في أوضاعهن المتدنية. و قدمت قضايا سينمائية جريئة لم يجازف أغلب المخرجين عن طرحها كالحرية الاجتماعية، والفكرية، و الجنسية للمرأة".

و اختلفت دراسة واحدة فقط مع الطرح السابق في البحث الحالي أو الدراسات السابقة، و هي دراسة **جانيت ويلسون (2014)** عن "الأفلام الهندية العائلية التي صُنعت بشكل خاص لربط المهاجرين والمغتربين الهنود لربطهم بثقافة الوطن الأم، و مساعدتهم على الاحتفاظ بها. و بذلك، تعتبر الأفلام الهندية مشروع هوية، و تم إعادة رسم الحدود الوطنية من خلال الإشارة إلى سياسة النوع الاجتماعي؛ باعتبارها بوصلة أخلاقية، فتم التركيز على الحاجة للحفاظ على الجنس، و طهارة المرأة، و وجوب حماية الذكور لها للحفاظ على عفتها، و إبراز هيكل الأسرة بسيطرة السلطة الأبوية، و ضعف الأنثى في حضوره".

خاتمة: النتائج العامة للبحث و دلالاتها النظرية و العملية:

أولاً – النتائج العامة للبحث:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج نوجزها على النحو التالي:

1- هناك تشابه واضح يصل إلى حد التطابق في الموضوعات المطروحة في الدراما السينمائية في كلا البلدين فيما يتعلق بقضايا المرأة، و أيضاً في سمات الشخصيات و البيئة التي دارت فيها الأحداث؛ مما يدل على تشابه الدول التي تقع في نفس التصنيف – الدول شبه المحورية في حالتنا هذه – في نفس السمات، و القضايا، و الظروف، و يعزز دور السينما الفاعل في دراسة الحضارات من خلال الموضوعات التي تطرحها، و ما تتضمنه من عادات و تقاليد لشعوب مختلفة.

2- ناقشت الدراما السينمائية المصرية و الهندية قضايا واقعية تتفق مع ما توصل له تراث البحث العلمي الخاص بقضايا المرأة، و ما قررته تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و تعتبر جميع هذه القضايا ذات قيمة ملحة، و تحتاج إلى إيجاد استراتيجيات لحلها.

3- غطت القضايا المطروحة و الخاصة بالمرأة في الدراما السينمائية نطاقاً واسعاً مما تعانيه أومما تعايشه في الوقت الحاضر سواءً بشكل إيجابي أو سلبي. و على الرغم من ذلك، تم إغفال بعض القضايا و الفئات، فنلاحظ عدم طرح أو مناقشة أي موضوعات تخص المجالين

الصحي و السياسي في الدراما السينمائية في الدولتين خلال الفترة الزمنية للتحليل، فضلاً عن عدم التركيز على قضايا المرأة المعيلة في المجال الاقتصادي، كما نلاحظ عدم الاهتمام بطرح قضايا البيئة الريفية، أو المستويات التعليمية والاقتصادية الأقل، و لم تتم مناقشة القوانين التمييزية ضد المرأة.

4- تميزت الدراما السينمائية الهندية في معالجتها لقضايا المرأة عن الدراما السينمائية المصرية على الرغم من أوجه الاتفاق المتعددة بينهما؛ حيث لم تظهر تلك الدراما أي موقف تجاه الوضع القائم ، بينما أشارت السينما الهندية إلى أن الوضع غير مقبول و يمكن تغييره. فضلاً عن تميز الآلية التي تواجه بها المرأة تبعيتها في السينما الهندية بالإيجابية و القوة؛ و هي اللجوء للقانون، على عكس السينما المصرية التي تتعامل فيها المرأة بسلبية و تلجأ لطلب الطلاق و التنازل عن حقوقها.

5- انفردت الدراما السينمائية الهندية بمعالجة قضايا المرأة في المجال الرياضي؛ حيث أفردت ستة أفلام خلال الفترة الزمنية للبحث لمناقشة هذا الموضوع الهام، بينما لم تعره الدراما السينمائية المصرية أي اهتمام.

6- ما يعيب آليات تمكين المرأة في كل من الدراما السينمائية المصرية و الهندية هو وجود رجل لدعم المرأة و تمكينها؛ مما يدل على سطوته في المجتمعات الذكورية، و صعوبة حصول المرأة على حقوقها بدون إضافة تفتحه، و عدله، و رجاحة رأيه للمعادلة؛ مما يعني الحاجة إلى تطوير الثقافة المجتمعية، و الأساليب القانونية و الإدارية التي تتيح للمرأة الحصول على حقوقها منفردة.

7- تمت مناقشة مجموعة من القضايا المستحدثة في كل من الدراما السينمائية المصرية والهندية و التي تعتبر قضايا دخيلة على هذا النوع من المجتمعات المتمسك بالقيم و التقاليد، و المتسم بثقافة محافظة؛ مما يدلنا على وجود خلل قيمي واضح يتركز في تمرير قيم لا تنتمي للمجتمعات التي أنتجت هذه المنتجات الثقافية، و محاولة تدجينها لتصبح قضايا طبيعية مطروحة على بساط النقاش، وقابلة للاقتناع بها، و قبولها، و تمريرها للتطبيق بشكل أوبآخر تحت دعاوى مختلفة. و يخالف هذا الطرح دور السينما في مجال التربية الاجتماعية، والإرشاد و التوجيه الاجتماعي والوطني.

8- سعت الدراما السينمائية الهندية لرفض الوضع القائم و تقديم بعض الحلول، في حين لجأت الدراما السينمائية المصرية إلى مجرد تعريف الجمهور بوجود القضايا الخاصة بالمرأة؛ مما يضيف إلى نقاط التميز في معالجة السينما الهندية لقضايا المرأة. و تتفق معالجة السينما الهندية لقضايا المرأة مع مباديء التسويق الاجتماعي بتغيير سلوك الأفراد تجاه القضايا؛ لكي يفيد المجتمع و يرتقي به؛ مما يدعم استخدام الاندماج الإعلامي في توظيف الدراما السينمائية كأداة من أدوات التسويق الاجتماعي.

ثانياً – الدلالات النظرية و العملية لنتائج البحث:

1-الدلالات النظرية للنتائج:

طرحت الدراما السينمائية المصرية و الهندية مجموعة من القضايا تتفق مع الاتجاهات المختلفة للنظرية النسوية، نوضحها على النحو التالي:

1- تؤكد **النسوية الليبرالية** على إن الأفراد يؤدون أنماطاً معينة من السلوك و **الأدوار** دون وعي نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية؛ فيصبح هذا السلوك مكملاً لهويتهم؛ حيث يتعلّم الذكور التنافس، والنظرة المادية إلى العالم، و البعد عن العاطفة، و تتعلّم الإناث الخضوع، والطاعة، و التعبير عن مشاعرهن؛ و بهذا تصبح الأدوار النوعية sex roles أساس نظام المكانة الذي يضع النساء في وضع متدنٍ. و يرى الليبراليون إنه من الممكن تغيير هذه الأوضاع المتأصلة في الثقافة؛ من خلال عملية تدريب اجتماعي للذكور و الإناث في طفولتهم، و أيضاً من خلال عملية تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التمييز ضد المرأة؛ و بذلك نعيد توزيع (المكانة – القوة) بالتساوي بين الرجال و النساء. و قد عنيت الدراما السينمائية التي تم تحليلها بإظهار تحدي الأدوار النمطية للمرأة في الخروج للعمل، والبحث عن الذات، و طرحت المعوقات التي تواجه المرأة نتيجة تحدي هذه الأدوار النمطية، و خاصة ما تميزت به السينما الهندية من مناقشة قضايا المرأة في مجال الرياضة.

2- ترى **النسوية الماركسية** إن النساء تُستغل عن طريق الرجال في **سوق العمل**، المكان الذي يحصل فيه الرجال على الوظائف ذات العائد الأفضل، كما أن النساء لا يتقاضين أجراً نظير عملهن المنزلي، و عمل الولادة (إنتاج البشر)؛ و من هنا ظهرت الحاجة لتوسيع الفرص أمام النساء للعمل في سوق العمل؛ لكي يحررن أنفسهن من قبضة الحياة المنزلية. و قد ناقشت الدراما السينمائية في البلدين هذا النوع من القضايا، و أظهرت المعوقات التي تواجه المرأة فيه.

3- تتناول **النسوية الراديكالية** مجموعة من القضايا، و إن كانت تركز بشكل أساسي على العنف ضد المرأة؛ فتفسر **ضرب الزوجة**، و **التحرش الجنسي**، و **الاغتصاب**، و **الإجبار على ممارسة الدعارة**؛ بأن العنف يُعد مألوفاً في الثقافة الأبوية؛ و بالتالي فمن المألوف أيضاً أن تتحمله المرأة و تخضع له؛ و هكذا تساعد هذه الأيديولوجية على استمرارية سيطرة و تحكم الذكر في الأنثى؛ و بالتالي فإن ممارسة الجنس بالقوة مع النساء يُعد نموذجاً تحليلياً لمعاناتهن داخل المجال الاجتماعي للرجل. بناء على أشكال العنف تلك، يُطالب الراديكاليون بشيئين هامين؛ الأول، تحرير النساء من ممارسة الجنس الطبيعي (الذكر و الأنثى)؛ حتى تصبح النساء قادرات على الهرب من السيطرة الجنسية للرجال؛ وبالتالي يكون لهن الخيار المطلق في ممارسة الجنس الغيري (الممارسة الجنسية الطبيعية)، أو التخنث، أو **المساحقة** (ممارسة الجنس المثلي مع الإناث)، أو العزوبية؛ كأنماط للحياة، ونتيجة لتحرير السلوك الجنسي؛ فإنه سوف يتم تحطيم ثبات الأسرة أحادية الزواج، و التي تُشكل مصدراً للسلطة الأبوية. و نلاحظ مناقشة طيف واسع من الأفلام السينمائية المصرية و الهندية لهذا النوع من القضايا، و

التركيز عليها بشكل كبير، حتى إن صناع هذه الأفلام لجأوا لمناقشة مجموعة من القضايا المستحدثة التي لا تتفق و السياقات الاجتماعية الموجهة لها.

2- الدلالات العملية للنتائج:

من خلال العرض السابق لمعالجة الدراما السينمائية المصرية و الهندية لقضايا المرأة، نخرج بالتوصيات التالية:

1- على صناع الدراما السينمائية المصرية التوجه لطرح حلول قابلة للتنفيذ للمعوقات التي تواجه المرأة المصرية، و إيجاد آلية تمكين منطقية تساعدها على تخطي العقبات التي تواجهها في المناحي المختلفة للحياة كما فعل صناع السينما الهندية.
2- على الجهات المعنية بقضايا المرأة في مصر ممثلة في المجلس القومي للمرأة، و المجلس القومي للطفولة و الأمومة، و منظمات المجتمع المدني؛ إيجاد سبل للتعاون مع صناع الدراما السينمائية؛ يترتب عليها مناقشة قضايا المرأة بشكل واقعي من جوانب مختلفة، مع آليات تمكين قابلة للتنفيذ، و استغلالها في إطار حملات التسويق الاجتماعي التي تنفذها هذه الأجهزة لتحقيق أهدافها لخدمة الصالح العام.
3- على الجهات التشريعية، و المسؤولين القانونيين إيجاد سبل تعاون مع صناع الدراما السينمائية لمناقشة أوضاع القوانين التمييزية، و سبل طرحها للنقاش المجتمعي من خلال الدراما السينمائية بصورة تخدم قضايا المرأة و تحقق صالحها، مع تقليل مقاومة المجتمع الذي يحمل قدراً كبيراً من السمات الذكورية التقليدية لأي تعديل.
4- على الجهات الرقابية على الأعمال الفنية ممثلة في الرقابة على المصنفات الفنية، الانتباه لأسلوب مناقشة القضايا المستحدثة في الدراما السينمائية، و تخطيها للحدود الاجتماعية والثقافية المقبولة.
5- على الشركات الخاصة في المجالات المختلفة دعم صانعي الأفلام المستقلة ذات الإنتاج المحدود في مناقشة قضايا المرأة بشكل موضوعي في إطار مسؤوليتهم المجتمعية.
6- على المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي المعنيين بمناقشة الأفلام السينمائية دعم المحتوى الجاد، و تسليط الضوء على قضايا المرأة ذات الأهمية، و فتح نقاش مع المتابعين حولها؛ لتقديم رؤى جديدة لصناع هذه الأفلام تفيدهم مستقبلاً في مناقشة هذا النوع من الموضوعات. بالإضافة إلى التنبيه على خطرمناقشة القضايا المستحدثة في الأفلام السينمائية؛ نظراً لعرضها على منصات على شبكة الإنترنت غير خاضعة للجهات الرقابية.

مراجع الدراسة:
المراجع العربية:

إبراهيم، محمد حمدي. (د.ت). *نظرية الدراما الإغريقية*. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان.

أبو القمصان، نهاد. (2017). *عالم المرأة لم ينتهي بعد*. القاهرة/جمهورية مصر العربية. المركز المصري لحقوق المرأة. ص ص 8 – 41.

أحمد، عبر خالد، عبد الله، نورهان السيد، العزب، هند خالد. (2018). *محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر*. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء - يونسيف مصر. ص2.

الأمم المتحدة – الجمعية العامة. (1989). *اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989*. تم استرجاعه في 25 نوفمبر 2022 من: <https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%82/%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-1989/>.

الأمم المتحدة - حقوق الإنسان - مكتب المفوض السامي. (2000). *البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية*. تم استرجاعه في 29 نوفمبر 2022 من: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/optional-protocol convention-rights-child-sale-children-child>.

الأمم المتحدة – حقوق الإنسان - مكتب المفوض السامي. (1976). *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية*. تم استرجاعه في 29 يونو 2020 من: <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>.

البورسعيدي، خلفان بن سالم بن خلفان. (2020). أشكال العنف الممارس ضد المرأة واستراتيجيات الحد منه لدى عينة من النساء المتزوجات بولاية بركاء. *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات. العدد (27)*، ص ص 1 – 22.

التوني، منير. (د.ت). *أسس الدراما*. الإسكندرية/ جمهورية مصر العربية: كلية الآداب جامعة الإسكندرية.

الدراغمة، تمام جميل عمر. (2014). فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الديب، ياقوت. (2021). دور السينما المصرية في تفشي ظاهرة التحرش و العنف ضد المرأة بالتطبيق علي نماذج من الأفلام. *المجلة العربية للآداب و الدراسات الانسانية. المجلد 5، العدد 16*، ص ص171 – 204.

الديراوي، نور علي عبد الحليم. (2014). *دور ديوان الموظفين العام في تمكين المرأة بالمناصب القيادية الحكومية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

السيد، مرفت صدقي عبد الوهاب. (2016). أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية. *المجلة المصرية للبحوث الزراعية. المجلد (94)، العدد (1)*، ص ص 303 – 333.

الشريف، محمد سالم عبد القادر. (2008). السينما في ظل ثورة المعلومات و تقنيات الاتصال. *مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية). المجلد (7)، العدد (2)*، ص ص 66 – 71.

الصلح، كاميليا فوزي، الغنيم، أسما منصور، رونزوني، آنا ريتا، جسمي، مبروكة، خليل، نجاة صايم. (2013). *مكافحة العنف المنزلي ضد المرأة و الفتاة: سياسات لتمكين المرأة في المنطقة العربية*. نيويورك/الولايات المتحدة الأمريكية: الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ص 4.

العوادلي، سلوى. (2020). *الأنشطة الترويحية*. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: دار النهضة العربية.

العوادلي، سلوى. (2020). *التسويق الاجتماعي*. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: دار النهضة العربية.

الغزالي، إسراء عاطف. *صورة المرأة العاملة كما تعكسها الأفلام و المسلسلات المصرية في القنوات الدرامية و علاقتها باتجاهات المرأة نحو العمل* (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة بنها، بنها، جمهورية مصر العربية.

اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق. (د.ت). *العنف ضد المرأة في العراق: إشكاليات و خيارات*. بغداد/ الجمهورية العراقية: وزارة التخطيط. ص ص 115 – 121.

المندوبية السامية للتخطيط. (2019). *البحث الوطني حول العنف ضد الرجال و النساء*. الرباط/ المملكة المغربية: المندوبية. ص ص 66 – 67.

أمين، خالد زكريا، الحسيني، إسراء عادل، أبو العينين، سهير، رومان، هويدا عدلي، جمال الدين، أميرة، عبد الجليل، إبراهيم. (2021). *تقرير التنمية البشرية في مصر 2021: التنمية حق للجميع: حصر المسيرة و المسار*. القاهرة/جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. ص ص 283، 284.

بريكي، سهيلة. (2018). *الفعالية الذاتية و علاقتها بأساليب مواجهة التحرش الجنسي لدى الطالبات الجامعيات: دراسة وصفية بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الوادي، الجزائر.

بوعلاق، كمال. (2017). العنف الأسري و أثره على الأسرة و المجتمع في الجزائر: دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة وهران – محمد بن أحمد 2، وهران، الجزائر.

بلخرشوش، بسمة. (2015). *معالجة السينما الجزائرية لظاهرة العنف ضد المرأة تحليل سيميولوجي لفيلم رشيدة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

جامعة مينسوتا – مكتبة حقوق الإنسان. (1995). *إعلان و منهاج عمل بيجين*. تم استرجاعه في 25 نوفمبر 2022 من: <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html>

جامعة مينسوتا – مكتبة حقوق الإنسان. (1948). *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*. تم استرجاعه في 19 سبتمبر 2020 من:

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html>.

جامعة منيسوتا – مكتبة حقوق الإنسان. (2004). *الميثاق العربي لحقوق الإنسان*. تم استرجاعه في 17 سبتمبر 2020 من:
<http://hrlibrary.umn.edu/arab/a003-2.html>.

جعفري، رهام عادل خضر. (2012). دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة و المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

جمعة، مجدي محمد السيد. (2014). العنف ضد المرأة: دراسة تطبيقية على الاغتصاب و التحرش الجنسي. *مجلة الفكر الشرطي. المجلد (23). العدد (89)*، ص ص 119 – 150.

جمهورية مصر العربية. (2014). *دستور مصر الصادر عام 2014*. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: الجمهورية.

حسن، سمير محمد عبد الرحمن. المساندة الأسرية و علاقتها بمعنى الحياة لدى المرأة المعنفة. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الإنسانية. المجلد (1). العدد (50)*، ص ص 73 – 110.

حمزة، بسنت. (2018). صورة المرأة المصرية العاملة في السينما المصرية: دراسة تحليلية لمجموعة من الأفلام السينمائية المصرية في الفترة من 2007 – 2017. *مجلة البحث العلمي في الآداب. المجلد (8). العدد (19)*، ص 15.

حيصات، ناديا إبراهيم ، حنان إبراهيم الزغول. (2016). المشكلات الجندرية للمرأة المعيلة للأسرة في محافظة عجلون. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. المجلد (9). العدد (2)*، ص 164.

دحماني، إيمان. (2017). *أثر التحرش الجنسي بالمرأة العاملة على استقرارها الوظيفي: دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة حمدان بختة سعيدة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، د.م، المغرب.

راشد، محمد جمال الدين و آخرون. (2017). التمكين الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط. *مجلة البحوث الزراعية. المجلد (48)، العدد (3)*، ص ص 312 – 326.

روبنسون، ديفيد. (1999). *تاريخ السينما العالمية 1895 – 1980. ترجمة: قنديل، إبراهيم*. القاهرة/جمهورية مصر العربية: المجلس الأعلى للثقافة – المشروع القومي للترجمة. ص ص 11 – 79.

زراري، نجمة. (2011). *الطرح الفيلمي لقضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة: التحليل النصي السيميولوجي للفيلمين "وراء المرآة" و "عائشات"* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر، وهران، الجزائر.

سعد، ربا عنان سعد. (2015). *العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية و الخاصة في مدينة جنين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

سلطان، رندا يوسف محمد و آخرون. (2015). العنف ضد المرأة الريفية في محافظة أسيوط. *المجلة المصرية للبحوث الزراعية. المجلد (46)، العدد (6)*، ص ص 143 – 160.

شاكر، وميض. (2011). *النظرية الاجتماعية النسوية*. تم استرجاعه في 30 أكتوبر 2011 من:
<http://www.meshkat.net/new/contents>.

طوالبية، وئام. (2015). *التحرش الجنسي عبر الإنترنت: دراسة ميدانية لعينة من الفتيات المراهقات اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بثانوية الأمير عبد القادر الفيسبوك و تويتر نموذجاً* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، د.م. الجزائر.

عبد الجواد، مصطفى خلف. (2003). قضايا معاصرة في نظرية علم الاجتماع. في محمد سعيد فرح (محرر)، *مجموعة من الدراسات و البحوث في علم الاجتماع* (ص 125). القاهرة، جمهورية مصر العربية: مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية كلية الآداب جامعة القاهرة – مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع.

عبد الرازق، أمل اسماعيل. (2019). صورة المرأة في السينما الروائية المصرية في الفترة من بين 2011 و حتى 2018 و إشكالية غياب النموذج: دراسة تحليلة. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام. العدد (67)*، ص ص 30 – 55.

عبد الفتاح، فاطمة الزهراء. (2016). *الاندماج الإعلامي و صناعة الأخبار*. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: العربي للنشر و التوزيع.

عقون سميحة. (2020). *الجندر في السينما النسوية الجزائرية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

علي، هويدا، عزت، منى، فوزي، أحمد، باهي، ريهام، نظير، مروة. (2017). *المشاركة السياسية للمرأة*. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: مؤسسة فريدريش إيبرت – مكتب مصر. ص ص 14 – 15.

عيساوي، نسيمة. (2011). *العنف اللفظي الأسري من المنظور السوسيولوجي: دراسة حالة للخلفية الأسرية و الزوجية لبعض النساء المعنفات في مركز النساء في الشدة و مركز دارنا* (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة الجزائر 2، د.م، الجزائر.

عيوني، عبد الحفيظ. (2015). *صورة المرأة في السينما الجزائرية: دراسة تحليلية* (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة وهران-1 أحمد بن بلة، وهران، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

غصن، غسان ، عطا الله، طوني، نجم، زينب. (2016). *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب في المنطقة العربية :آفاق التنمية الإنسانية في واقعٍ متغير*. نيويورك/الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. ص 26.

فايد، سوسن و آخرون. (2015). *التحرش الجنسي في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على عينة من الفتيات المتحرش بهن و رؤى النخب (الشرطة – القضاء – أساتذة الجامعات)*. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: رابطة المرأة العربية.

قنيفة، نورة. (2019). *مطبوعة بيداغوجية خاصة بمقياس المشكلات الاجتماعية*. أم البواقي/ الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة العربي بن مهيري – أم البواقي.

كازوز، فاطمة عمر. (2016). *معوقات تمكين المرأة الاقتصادي و الحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا: دراسة حالة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، طرابلس، ليبيا.

كباجة، عبد الهادي وليد. (2016). *جريمة القتل بدافع الشرف في القانون الفلسطيني: دراسة تحليلية مقارنة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين.

كلوجمان، جيني، رودريجز، فرانسيسكو، شوا، هيونج – جين، دابونتي، بيت أوسبورن، نييفا، ريكاردو فوينتاس، جيبرتسادك، ماماي، جيدوتز، زاشاري، هيجر، مارتن، هو، ديفاي، بيريرا، إزابيل ميدالو، نيومن، إيميلي، بينيدا،

خوسية، سمان، إيما، تويج، سارة. (2010). *تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية*. نيويورك/الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. ص 162.

كوفاسفيك، ميلوراد، أسا، جاكوب، بونيني، أسترا، تابيا، هيربيرتو، ريفيرا، كرولينا، كالديرون، سيسيليا، لينجفيلدر، كريستينا، موكوباديا، تاني، نيار، شيفاني، هسو، يو – تشي. (2018). *أدلة التنمية البشرية و مؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018. ترجمة:* نون، جمال. نيويورك/الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. ص 39.

ماكفيل، توماس ل. (2012). *الإعلام العالمي*. (عبد الحكم أحمد الخزامي، مترجم) دار الفجر للنشر و التوزيع. (تم نشر الكتاب الأصلي في 2011).

مالك، خالد. (2013). *تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب: تقديم بشري في عالم متنوع*. نيويورك/الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. ص ص 164 – 171.

مالك، خالد، كوجلر، موريس، كوفاسفيك، ميلوراد، باتاشارجي، سوبرا، بونيني، أسترا، كالديرون، سيسيليا، فوكس، آلان، جي، إيمي، لوسيك، ساسا، مينسات، آرتور، نيبار، شيفاني، مارتينز، بيدرو، موخوباديا، تاني، بينادا، خوسية. (2014). *تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر. ترجمة:* سبول، عهد. نيويورك/الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. ص ص 171 – 175.

مجلس الشعب. (2008). قانون رقم 12 لسنة 1996 بإصدار قانون الطفل و المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008. *الجريدة الرسمية. العدد 13*، ص ص 39 – 52.

مجلس النواب. (2021). قانون رقم 10 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام العقوبات. *الجريدة الرسمية. العدد 16 مكرر*، ص ص 1 – 2.

محمد، ريهام علي. (2018). صورة المرأة في السينما المصرية: تحليل سوسيولوجي لعينة من أفلام المخرجة إيناس الدغيدي. *مجلة البحث العلمي في الآداب. المجلد 7، العدد 19*، ص ص 1 – 16.

مركز المرأة – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين و تمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة)، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي - الجامعة اللبنانية الأمريكية. (2017). *تقرير حول وضع المرأة العربية لعام 2017: العنف ضد المرأة : ما حجم الضرر؟*. بيروت/الجمهورية اللبنانية: اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ص 20.

مركز المرأة للإرشاد القانوني و الاجتماعي. (2016). *جرائم قتل النساء في فلسطين بين الثقافة السائدة و متطلبات التغيير*. د.م/فلسطين.

مساعدي، سلمى. (2018). *صورة المرأة الجزائرية من خلال الأفلام السينمائية: مقاربة تحليلية لعينة من أفلام الثورة التحريرية* (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

مسمار، معن فتحي. (2020). جرائم العنف ضد المرأة وآثارها على المجتمع من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة :دراسة ميدانية على المجتمع الأردني. *المجلة العربية للنشر العلمي. العدد (22)*، ص ص 105 – 130.

نجم، منور عدنان. (2013). دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية: دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية و التقارير السنوية في ضوء معايير التمكين و مؤشراتها. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. المجلد (21). العدد (3)*، ص ص 239 – 276.

نصر، ناهد السيد أحمد. (2017). المشكلات و علاقتها ببعض متغيرات النفس – اجتماعية لدى المرأة المصرية المعيلة. *مجلة كلية التربية جامعة الأزهر. العدد (172)، الجزء (2)*، ص 216.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2019). *المساواة أمام القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030: استراتيجية تتسم بالتعدد بين أصحاب المصالح المتعددين للتعجيل با تخاذ الإجراءات اللازمة*. نيويورك/الولايات المتحدة الأمريكية. قسم القيادة و الحوكمة – هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ص 10.

يوسف، عبير محمد عبد الصمد أحمد. (2020). مشكلات المرأة المعنفة و دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الإنسانية. المجلد (1). العدد (49)*، ص ص 101 – 136.

المراجع الأجنبية:

Adeosun, Oluyemi Theophilus, Owolabi, Kayode Ebenezer. (2021). Gender inequality: determinants and outcomes in Nigeria. *Journal of Business and Socio-Economic Development*. *Vol. 1, No. 2*, pp 165 – 181.

Agarwal, Ruchi. (2014). Changing Roles of Women in Indian Cinema. *Silpakorn University Journal of Social Sciences, Humanities, and Arts. Vol. 14, No. 2*, pp 117-132.

Alazab, R. M. (2011). Workplace Harassment Associated Health Hazards and Quality of Work Life Among Harassed Workers in an International Corporation. *Egyptian Journal of Occupational Medicine. Vol. 35, No. 2*, pp 211-226.

Ali, Siti Rapidah Omar and others. (2015). The Effects of Sexual Harassment in Workplace: Experience of Employees in Hospitality Industry in Terengganu, Malaysia. *Mediterranean Journal of Social Sciences*. *Vol 6, No 4*. pp 689 – 695.

Audrey, Jane Black. (2016). *The Russian Woman as Sexual Subject: Evolving Images in U.S. Television and Film 2012-2016* (Unpublished Master Dissertation). University of Oregon, Eugene, U.S.A.

Ayob, Asma, Keuris, Marisa. (2017). Bollywood Cinema: A Transnational/Cultural Role. *Journal of Literary Studies. Vol. 33, No. 2*. pp 35 – 58.

Bryson, Valerie. (2003). *Feminist Political Theory: An Introduction*. New York/ USA: Palgrave Macmillan.

Charvet, John. (n.d). *Feminism*. London/United Kingdom: J.M. Dent & Sons Ltd. p 136.

Conceição, Pedro, Assa, Jacob, Calderon, Cecilia, Esbry, Fernanda Pavez, Fuentes, Ricardo, Hsu, Yu-Chieh, Kovacevic, Milorad, Lengfelder, Christina, Lutz, Brian, Mirza,Tasneem, Nayyar, Shivani, Pasanen, Josefin, Vázquez, Carolina Rivera, Tapia, Heriberto, Zhang, Yanchun. (2020). *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene Empowered Lives*. New York/United States of America: United Nations Development Programme (UNDP). pp 357 – 362.

Conceição, Pedro, Assa , Jacob, Calderon, Cecilia, Gray, George Ronald, Gulasan, Nergis, Hsu, Yu-Chieh, Kovacevic, Milorad, Lengfelder, Christina, Lutz, Brian, Mukhopadhyay, Tanni, Nayyar, Shivani, Palanivel, Thangavel, Rivera, Carolina, Tapia, Heriberto, Chancel, Lucas, Cogneau, Denis, Gethin, Amory, Myczkowski, Alix, Piketty, Thomas. (2019). *Human Development Report 2019: Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century*. New York/United States of America: United Nations Development Programme (UNDP). pp 313 – 317.

Conceição, Pedro, Calderón, Cecilia, Esbry, Fernanda Pavez, Ghorai, Moumita, Hsu, Yu-Chieh, Ismail, Ghida, Lengfelder, Christina, Lutz, Brian, Mirza, Tasneem, Mohammed, Rehana, Pasanen, Josefin, Shrestha, Som Kumar, Tapia, Heriberto, Vázquez, Carolina Rivera, Yokoi, Yuko, Zhang, Yanchun. (2022). *Human Development Report 2021/2022: Uncertain times, unsettled lives: Shaping our future in a transforming world*. New York/United States of America: United Nations Development Programme (UNDP). pp 287 – 292.

Cundiff , Jessica L., Vescio, Theresa K.. (2016). Gender Stereotypes Influence How People Explain Gender Disparities in the Workplace. *Sex Roles*. *No. 75*, pp 126–138.

Dashper, Katherine. (2019). Challenging the gendered rhetoric of success? The limitations of women: only mentoring for tackling gender inequality in the workplace. *Gender Work Organ*. *No. 26*, pp 541–557.

Davis, Stefanie Leigh. (2018). *Seduced and Abandoned over and over and over: A Feminist Semiotic Narrative Analysis of the Films of James Toback Violence* (Unpublished Master Dissertation). Indiana University, Indiana, U.S.A.

Fessas, Nikitas, Kosma, Yvonne. (2017). The Crisis of Gender Identity in the Greek Film Noir: Sexuality, Paranoia and the Unconscious in Efialtis/Nightmare (1961) and O Ergenis/The Bachelor (1997). *Journal of Greek Film Studies*. *No. 4*, pp 83 – 109.

Fidan, Fatma, Yeşil, Yeliz. (2020). Sexual Harassment in the Workplace by the Occurance and the Consequences: A Research on Women Who Exposed to Sexual Harassment. *Kadın/Woman 2000*. *Vol. 21, No. 1*, pp 53 – 67.

Hock, Beata. (2010). Sites of Undoing Gender Hierarchies: Women and/in Hungarian Cinema (Industry). *Primljeno siječanj, Vol. 16, No. 1*, pp 9 – 30.

Jayachandran, Seema. (2015). The Roots of Gender Inequality in Developing Countries. *Annual Review Economic*. *No.7*, pp 63-88.

Jones ,Pip. (2003). *Introducing Social Theory*. London/United Kingdom: Polity Press – Blackwell Publishing Ltd.

Kato, Takao, Kawaguchi, Daiji, Owan, Hideo. (2013). Dynamics of the Gender Gap in the Workplace: An econometric case study of a large Japanese firm. *RIETI Discussion Paper Series. No. 13-E-038*, pp 1 – 65.

Klugman, Jeni, Rodríguez, Francisco, Beejadhur, Shitall, Bhattacharjee, Subhra, Chatterjee, Monalisa, Choi, Hyung-Jin, Fuchs, Alan, Gebretsadik, Mamaye, Gidwitz, Zachary, Heger, Martin Philipp, Kehayova, Vera, Pineda, José, Samman, Emma, Twigg, Sarah. (2011). *Human Development Report 2011: Sustainability and Equity: A Better Future for All*. New Yourk/United States of America: United Nations Development Programme (UNDP). pp 136 – 140.

Lindquist, Christine, McKay, Tasseli. (2018). Sexual Harassment Experiences and Consequences for Women Faculty in Science, Engineering, and Medicine. *Policy Brief. No. PB-0018-1806*, pp 1 – 6.

Lindner, Katharina. (2012). In Touch with the Female Body: Cinema, Sport, and Lesbian Representability. In Ross, Karen (Ed.), *The Handbook of Gender, Sex, and Media* (pp 277-393). Oxford, UK: Wiley-Blackwell - A John Wiley & Sons, Ltd. Publication.

Manohar, Uttara, Kline, Susan L.. (2014). Sexual Assault Portrayals in Hindi Cinema. *Sex Roles*. *No. 71*, pp 233–245.

Mclaughlin, Heather, Uggen, Christopher, Blackstone, Amy. (2017). The Economic and Career Effects of Sexual Harassment on Working Women. *Gender & Society*. *Vol. 31, No. 3*, 333 - 358.

Merkin, Rebecca S.. (2012). Sexual Harassment Indicators: The Socio-Cultural and Cultural Impact of Marital Status, Age, Education, Race, and Sex in Latin America. *Intercultural Communication Studies. Vol. 12, No. 1*, pp 154 – 172.

Milchev, Plamen and others. (2019). The Effect of Gender Inequality on Women's Health. In DİNÇ, Ayten (Ed.), *Recent Studies in Health Science* (pp 297 – 306). Sofia, Turkey: St. Kliment Ohridski University Press.

Mukherjee, Shantanu, Kovacevic, Milorad, Bonini, Astra, Calderon, Cecilia, Cazabat, Christelle, Hsu, Yu-Chieh, Lengfelder, Christina, Lucic, Sasa, Mukhopadhyay, Tanni, Nayyar, Shivani, Roca, Thomas, Tapia, Heriberto, Teksoz, Katerina, Zampino, Simona.

(2015). *Human Development Report 2015: Work for Human Development*. New York/United States of Americ: United Nations Development Programme (UNDP). pp 221 – 225.

Musetsho, Mavhuthu. Isac, Nicoleta, Dobrin, Cosmin. (2021). Gender Inequalities in the Workplace: Case Study of South Africa. *Management and Economics Review*. *Vol. 6, No. 1*, pp 70 – 81.

Namrata, Gupta. (2017). Gender inequality in the work environment: a study of private research organizations in India. *Equality, Diversity and Inclusion: An International Journal*. *Vol. 36, No. 3*, pp. 255-276.

Okeke, Carina Maris Amaka. (2011). *Impact of Sexual Harassment on Women Undergraduates' Educational Experience in Anambra State of Nigeria* (Unpublished Master Dissertation). Seton Hall University, New Jersy, U.S.A.

Orfan, Sayeed Naqibullah. Ibrahimi, Frestha. Abdul Qawi, Noori. (2022). Sexual harassment of higher education female students: in Afghanistan: A case study. *Issues in Educational Research*. *Vol. 32, No. 2*, pp 659 – 680.

Parcheta, Nicole, Kaifi, Belal A., Khanfar, Nile M.. (2013). Gender Inequality in the Workforce: A Human Resource Management Quandary. *Journal of Business Studies Quarterly*. *Vol. 4, No. 3*, pp 240 – 248.

Pattnaik, Sonali. (2022). Gangubai Kathiawadi and Sanjay Leela Bhansali's Grand Spectacle of Sex-Work. *Fem Asia; Asian Women's Journal*. https://www.academia.edu/90728474/Gangubai_Kathiawadi_and_Sanjay_Leela_Bhansalis_Grand_Spectacle_of_Sex_Work.

Pence, Michelle Elaine. (2013). *Causes and consequences of conflict : exploring the influence of honor-based norms and values on the experience of intimate partner violence in the United States* (Unpublished Doctoral Dissertation). Louisiana State University, Louisiana, U.S.A.

Raza, Nudrat. (2015). *Deconstructing Gender Roles in Bollywood Films: Through Women's Empowerment Development Discourse Content Analysis of Popular Bollywood Films* (Unpublished Master Dissertation). Roskilde University, Roskilde, Denmark.

Richard Campbell, Christopher R. Martin, Bettina Fabos. (2014). *Media and Culture: Mass Communication in Digital Age.* (Ninth Edition). Boston/USA: Bedford/ST. Martin's.

Sathian, Sanjena. (2010). Gender and Nation in the South Asian Diaspora: Transnational Cultural Spaces in Bollywood Cinema. *Journal of South Asian Studies. Vol. 2, No. 1*, pp 22-41.

Sarkar, Srijita. (2012). *An analysis of Hindi women-centric fifilms in India* (Unpublished Master Dissertation). University of Louisville's Institutional Repository, Louisville, U.S.A.

Sediri, Sabrine and others. (2020). Women's mental health: acute impact of COVID-19 pandemic on domestic violence. In Riecher-Rössler, Anita (Ed.), *Topical Collection on Women's mental health during the Covid-19 pandemic* (pp 749-756). GmbH, Austria: Springer-Verlag - Archives of Women's Mental Health.

Siyabonga, Ngwane. (2018). Workplace Harassment and its Impact on Staff Performance: A Case Study of a South African Higher Education Institution. *Journal of Management and Administration*. *No. 2*, pp 163 – 189.

Sibal,Vatika. (2018). Stereotyping Women in Indian Cinema. *Journal for Interdisciplinary Studies. Vol. 5, No. 43*, pp 65-75.

Stefko, Robert and others. (2020). Gender Inequalities in Health and Their Effect on the Economic Prosperity Represented by the GDP of Selected Developed Countries: Empirical Study. *International Journal of Environmental Research and Public Health*. *No 17*. pp 20-35.

Tangem, Sadia. (2017). The Effect of Workplace Bullying and Sexual Harassment on Counterproductive Workplace Behavior: A Study on Bangladeshi Private Banks. *International Journal of Business, Economics and Law. Vol. 14, No. 5*, pp 57- 64.

Umang, Gupta. Prakash, Rakesh. (2021). Women in Bollywood. *Psychology and Education*. *Vol. 58, No. 1*, pp 4856-4863.

United Nations General Assembly. (1979). *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (SEDAW)*. New York/United States of Americ: General Assembly. pp 2-8.

Wilson, J. M. (2014, January). *Revising national/diasporic imaginaries:Bollywood & diasporic Indian cinema and globalization*. Paper presented at International Conference on Diasporic Indian Cinemas and Bollywood on the Diaspora: Re-Imagings and Re-Possessions, Hyderabad, India.

Zulfqar, Ashraf wani, Ruchi, Ghosh Dastidar. (2018). Gender inequality: A Global issue. *International Journal of Research*. *Vol. 5, No. 19*, pp 383- 395.

الهوامش:

(1) النسوية بصورة عامة "هي حركة سياسية ترمي إلى تحقيق أهداف اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق المرأة و إثبات دورها؛ و قد نتج عنها بروز فكر نسوي يعمل على تحليل واقع النساء الخصوصي. و تُعرَّف على أنها كل جهد عملي أو نظري لاستجواب، أو تحدي، أو مراجعة، أو نقد، أو تعديل النظام البطريركي الأبوي السائد". **انظر:** لبيض، سالم. (2008). الجنوسة و النوع (الجندر) في الثقافة العربية. *المستقبل العربي. العدد (348)*، ص 55.

(2) النوع الاجتماعي Gender "هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع؛ و تسمى هذه العلاقة علاقة النوع الاجتماعي Gender Relationship، و تحددها و تحكمها عوامل مختلفة اقتصادية، و اجتماعية، و ثقافية، و سياسية، و بيئية؛ عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية، و الإنتاجية، و التنظيمية، التي تقوم بها المرأة والرجل. و عادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع". **انظر:** مفتاح – مشروع النوع الاجتماعي: السلام و الأمن – صندوق الأمم المتحدة للسكانUNFPA. (2006). *مسرد مفاهيم و مصطلحات النوع الاجتماعي*. رام الله/ فلسطين: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية "مفتاح". ص 9.

(3) تعني البطريركية حرفياً (حكم الأب)، و كان المصطلح يستخدم في الأصل لوصف النظم الاجتماعية التي تقوم على سلطة الذكر الذي يرأس الوحدة المعيشية. أما اليوم، فقد بات المصطلح يستخدم بمعنى أكثر عمومية، خاصة في بعض النظريات النسوية؛ للدلالة على سيطرة الذكر بصفة عامة. **انظر:** مارشال، جوردون (2001). *موسوعة علم الاجتماع*. (الجزء الثالث). (محمد الجوهري، محمد محيي الدين، محمود عبد الرشيد، هناء الجوهري، مترجمين) المجلس الأعلى للثقافة. (تم نشر الكتاب الأصلي في 1998) ص 1470.

(4) تمت بلورة تلك القضايا من خلال الرجوع إلى المراجع التالية:

- ونيس، سامية قدري. (1997). أجندة البحوث النسوية: الطرح النظري و المشكلات المنهجية. في الكردي، محمود (محرر)، *قضايا منهجية معاصرة في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا*. (ص ص 69 – 95). القاهرة، جمهورية مصر العربية: أعمال الندوة السنوية الرابعة بقسم الاجتماع جامعة القاهرة.
- السمري، عدلي. (2002). علم الإجرام النسوي. في بدون محرر، *دراسات مصرية في علم الاجتماع*. (ص ص 45 – 78). القاهرة، جمهورية مصر العربية: مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة – مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع.
- القاطرجي، نهى. (2006). *المرأة في منظومة الأمم المتحدة: رؤية إسلامية*. بيروت/ لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. ص ص 59 – 70.
- Cannold, Leslie. (1998). *The Abortion Myth: Feminism, Morality and Hard Choices Women Make*. n.p/Australia: Allen and Unwin. pp 50 – 90.
- Dietz, Mary G., (2003). Current Controversies in Feminist Theory. *Annual reviews of political science. No. 6*. pp 399 – 431.
- Eisenstein, Zellah. (1996). *Hatreads and Sexualized Conflicts in the Twenty First Century*. New York/ USA: Routleadge. pp 75 – 95.

- Ferguson, Kathy E., (2017). Feminist Theory Today. *Annual reviews of political science. No.20*. pp 86 – 269.
- Jones, Pip. (2003). *Introducing Social Theory*. London/UK: Polity Press – Blackwell Publishing Ltd. pp 37 – 60.

(5) موقع السينما - قاعدة بيانات الأفلام العربية:
<http://www.elcinema.com>.

(6) الخبراء هم:

1-	أ.د أشرف توفيق	أستاذ النقد السينمائي بمعهد النقد الفني – أكاديمية الفنون.
2-	أ.د أماني ألبرت	أستاذ و رئيس قسم العلاقات العامة و الإعلان - كلية الإعلام جامعة بني سويف.
3-	أ.م.د أميرة سمير	أستاذ مساعد الإذاعة و التليفزيون و وكيل المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الإعلام الحديث.
4-	أ.د داليا عبد الله	أستاذ و رئيس قسم العلاقات العامة و الإعلان – كلية الإعلام جامعة القاهرة.
5-	أ.م.د رجاء الغمراوي	أستاذ مساعد الإذاعة و التليفزيون بكلية اللغة و الإعلام - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا و النقل البحري.
6-	أ.د علي جلبي	أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب جامعة الإسكندرية.
7-	أ.د مروة ياسين	أستاذ الإذاعة و التليفزيون – كلية الإعلام جامعة بني سويف.
8-	أ.د وسام نصر	أستاذ الإذاعة و التليفزيون و وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا – كلية الإعلام جامعة القاهرة.